مجلة
إسلامية
شهرية
جامعة

البيان

AL BAYAN

السنة الثامنة والعشرون . العدد ٣٠٦ . صفر ١٤٣٤ هـ . يناير ٢٠١٣ م

خدعوك فقالوا:
علماني معتدل

الاستراتيجية الأوروبية
الجديدة لحقوق الإنسان

عودة جامع الزيتونة

«ليظهره على الدين كله»

الروهنجيا..
جدار الصمت

مستشفى أبها الخاص

أحدث أجهزة القسطرة الحديثة
من شركة Siemens الألمانية
جعلت الأمر أبسط مما كان

وحدة
قسطرة القلب والشرايين

www.aph.med.sa

حيث تجرى قسطرة القلب
التشخيصية والعلاجية وباشراف
أكفأ استشاريي القلب والقسطرة بالمنطقة

مجلة البيان
إسلامية . شهرية . جامعة

الافتتاحية

٤ «ليظهره على الدين كله»
التحرير

العقيدة والشريعة

٦ المنكرات بين سياسة الفرض وقوة الرفض
عبد العزيز الناصر

٨ حكم القرعة بين السابقين في المسابقات العلمية
أكرم مبارك عصبان

الغرب: قراءة عقدية

١٢ في الختام
فيصل بن علي الكاملي

السياسة الشرعية

١٤ الدستور والشريعة
محمد بن شاكر الشريف

قضايا دعوية

١٦ عودة جامع الزيتونة
فتحي السعيدي

مسارات فكرية

٢٠ تحرير موقف الصحابة من المرتدين (٣)
سلطان العميري

عاجل إلى الإسلاميين

٢٦ خدعوك فقالوا: علماني معتدل
أحمد فهمي

قصة قصيرة

٣٠ سنين الجمر
نجيبة بوغندة

قضايا تربوية

٣٢ المسكوت عنه في إصلاح التعليم
د. عبد الكريم القلالي

خدمة العملاء

السعودية
ص. ب ٢٦٩٧٠ الرياض: ١١٤٩٦.
الهاتف الموحد: ٩٢٠٠٠٤٥٤٨
هاتف: ٤٥٤٦٨٦٨ ـ فاكس: ٤٥٣٢١٢١

للمراسلات عبر البريد الإلكتروني

التحرير
editors@albayan.co.uk
خدمة العملاء
sub@albayan.co.uk
التسويق
sales@albayan.co.uk
العلاقات العامة
pr@albayan.co.uk

المـوزعـون

الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٢٧٧٣٣.
الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩ هاتف : ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦ .
سلطنة عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص.ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠ .
البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ **المنامة:** ص.ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١.
السعودية : الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠.
السودان: الخرطوم، مكتب المجلة ٨٣٢١٢١٨٣.
قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ – ٤٥٥٧٨١١ – ٤٥٥٧٨١٢ – فاكس: ٤٥٥٧٨١٩.
الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت الرمز البريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف: ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩.
المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف: ٢٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩.
اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء : ص. ب ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ ـ فاكس: ٤٠٥١٣٥
تونس: الشركة التونسية للصحافة، ت ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٤٩٩ – فاكس: ٠٠٢١٦٧١٣٢٢٠٠٤

رئيس التحرير
أحمد بن عبد الرحمن الصويان
alsowayan@albayan.co.uk

مدير التحرير
د. عبد الله بن سليمان الفراج

هيئة التحرير
أحمد بن عبد العزيز العامر
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف
د. يوسف بن صالح الصغير
فهد بن صالح العجلان
د. أحمد بن عبد المحسن العساف
فيصل بن علي أحمد الكاملي

سكرتير التحرير
إسلام السيد علي

الإخراج الفني
محمد سالم لرضي

عنوان المجلة على الشبكة العالمية
www.albayan.co.uk
YouTube | | |

الحسابات

السعودية: مصرف الراجحي
آي بان: SA١٣٨٠٠٠٠٢٩٦٦٠٨٠١٠٠٢١٠٠٧

الاشتراكات

السعودية ودول الخليج	١٢٠	ريال سعودي
بريطانيا وإيرلندا	٤٧	يورو
أوروبا	٥٥	يورو
البلاد العربية وإفريقيا	٤٥	يورو
أمريكا وبقية دول العالم	٥٥	يورو
المؤسسات الرسمية	٦٠	يورو

ملف العدد

٣٦ مأساة مسلمي بورما.. هل من حلول؟!
أحمد محمد أبو الخير

٤٠ مأساة أراكان بين الماضي والحاضر
عبد الله عبد القادر الأراكاني

٤٢ أسباب تجدُّد الأزمة
عبد الله الأراكاني

٤٤ اللاجئون داخل ميانمار وخارجها
م. إسماعيل إلياس المتمني

٤٦ انتشروا الحبَّ على رؤوس الجبال
إبراهيم بن محمد صديق

٥٠ على الطريقة الإسلامية!
إبراهيم حافظ

المسلمون والعالم

٥٣ الاستراتيجية الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان.. هل من جديد؟
د. مدى الفاتح

٥٨ التيار الإسلامي في مصر ووعي الرؤية
محمود بن أحمد أبو مسلم

٦٢ «التوافق».. هل يُحوِّل واقعية السياسة إلى رومانسية؟
السنوسي محمد السنوسي

٦٥ مرصد الأحداث
جلال سعد الشايب

عين على العدو

٧٠ لماذا أخفق العدوان الصهيوني على غزة؟
د. عدنان أبو عامر

في دائرة الضوء

٧٢ لماذا عجز ماكس فيبر عن قراءة الإسلام سوسيولوجياً؟
محمد وقيع الله

نص شعري

٧٧ أنَّات الجراح
عبد الله بن محمد الشلبي

فكرية

٧٨ المضامين العلمانية للفكر التنويري.. الجريمة والعقوبة
أحمد سالم

اقتصاد

٨٩ معوقات العمل المصرفي الإسلامي
محمد وفيق زين العابدين

الورقة الأخيرة

٩٤ تقريرات سياسية لابن تيمية
د. عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف

[كلمة صغيرة]

ثمار ما بعد الربيع

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه، وبعد:

إذا انتهى الربيع بعليله ونسيمه، جاء الصيف بحره وسمومه؛ بيد أنه لا ينتهي إلا بإنضاج أطيب الثمار، حتى إن الناس يقدرون له انتظاراً لخيره، وتشتاقه نفوس الورى متحمّلة لهيبه على أمل الظفر بقطوفه.

وربيع العرب لا يختلف عن ربيع السنة، وإن طالت مدة نضوج الثمار واستمتاع الناس بها؛ فعند الصباح يحمد القوم السرى، والعاقبة الحميدة تُنسي اللأواء، وليس بعد الصبر الإيجابي، والتخطيط المحكم، والعمل المتقن؛ إلا النُّجح والرقي، ولن تكون دول آسيا الوثنية خيراً من بلاد المسلمين العائدة لدينها وتاريخها ولغتها.

بيد أن الأمر ليس من السهولة بمكان، بل تكتنفه صعوبات، وتحف به تحديات، ومن خاض غمار التغيير لا مناص له من الاستمرار فيه حتى يتمه ويرى نتائجه الإيجابية.

وهذه التحديات داخلية وإقليمية ودولية، والتعامل معها واجب بعد ترتيبها حسب أولويات المرحلة، وقد يحسن تأجيل بعضها إن كانت غير ملحة.. وفي المقابل، فقد يستعجل المصلحون التعامل مع بعضها نزولاً عند عامل الزمن، وفي بصيرة القائمين على هذا الأمر ما يمنح الثقة بحسن تقديرهم بعد توفيق الله سبحانه.

فمن التحديات الداخلية: تنظيف البلد من مخلفات الحكم البائد ورموزه وأدواته، شخوصاً كانوا أو مؤسسات ونظماً، وضبط زمام الأمن حتى لا ينفلت. وتعد المسائل الاقتصادية والتنموية من أعقد التحديات؛ إذ إن إصلاح الفساد يحتاج إلى وقت وجهد وتعاون، ومن التحديات الموازنة بين أطياف المجتمع وفئاته، ورفع مستوى الوعي لدى العامة.

ومن التحديات الإقليمية: التعاطي مع ثورات الشعوب، والعلاقات مع دول الجوار، فضلاً عن وجود دول محيطية ذات مشاريع في المنطقة، ومحاولات البلدان التي غصت بالربيع لوأده عبر مساندة المفسدين مالياً وإعلامياً.

وتكمن التحديات الدولية في كيفية التعامل مع الدول الكبرى، وفي التصرف حيال المعاهدات التي وقعتها أنظمة سابقة، وفي التفاوض مع المنظمات الدولية التي قد تستخدم المال أو القوة أو دعاوى حقوق الإنسان لفرض رؤاها.

وهذه التحديات أمٌّ للإبداع وإعمال السياسة الشرعية؛ ففي الإصلاح المتدرج خير، وفي توفير العلم والقضاء والفتوى تعزيز لقيم المجتمع، والعدل والرقابة يقطعان الطريق على المغرضين، وفي المقايضة السياسية سبيل ومخرج، والشرق قد يغني عن صدود الغرب، وإعادة بناء مناهج التعليم ووسائل الإعلام تقود لتأهيل جديد للأمة وأفرادها؛ فلا يرضون بإثم، ولا يسكتون عن مظلمة، ولا يصبرون على ذل يراد بهم.

«ليظهره على الدين كله»

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

يذكر سفر دانيال من العهد القديم أن الملك البابلي بختنصر رأى رؤيا فسأل عنها دانيال لعلمه بتأويل الأحاديث فأجابه: «رَأَيْتَ أَيُّهَا الْمَلِكُ وَإِذَا بِتِمْثَالٍ عَظِيمٍ ضَخْمٍ كَثِيرِ الْبَهَاءِ وَاقِفاً أَمَامَكَ وَكَانَ مَنْظَرُهُ هَائِلاً. وَكَانَ رَأْسُ التِّمْثَالِ مِنْ ذَهَبٍ نَقِيٍّ، وَصَدْرُهُ وَذِرَاعَاهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَبَطْنُهُ وَفَخْذَاهُ مِنْ نُحَاسٍ، وَسَاقَاهُ مِنْ حَدِيدٍ، وَقَدَمَاهُ خَلِيطٌ مِنْ حَدِيدٍ وَمِنْ خَزَفٍ. وَبَيْنَمَا أَنْتَ فِي الرُّؤْيَا انْقَضَّ حَجَرٌ لَمْ يُقْطَعْ بِيَدِ إِنْسَانٍ، وَضَرَبَ التِّمْثَالَ عَلَى قَدَمَيْهِ الْمَصْنُوعَتَيْنِ مِنْ خَلِيطِ الْحَدِيدِ وَالْخَزَفِ فَسَحَقَهُمَا، فَتَحَطَّمَ الْحَدِيدُ وَالْخَزَفُ وَالنُّحَاسُ وَالْفِضَّةُ وَالذَّهَبُ مَعاً، وَانْسَحَقَتْ وَصَارَتْ كَعُصَافَةِ الْبَيْدَرِ فِي الصَّيْفِ، فَحَمَلَتْهَا الرِّيحُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرٌ. أَمَّا الْحَجَرُ الَّذِي ضَرَبَ التِّمْثَالَ فَتَحَوَّلَ إِلَى جَبَلٍ كَبِيرٍ وَمَلأَ الأَرْضَ كُلَّهَا. هَذَا هُوَ الْحُلْمُ.» [دانيال ٢: ٣١-٣٥].

ثم فسر دانيال الرؤيا بأنها ممالك أربع، لكنه لم يفصح عن أسمائها.. لكن القديس جيروم سَمَّاها قائلاً: «... من الواضح أن الإمبراطورية الأولى، البابلية، تقارن هنا بأثمن معدن، وهو الذهب ... إمبراطورية الميديين والفارسيين تشبه الفضة... «وَتَلِيهَا مَمْلَكَةٌ ثَالِثَةٌ أُخْرَى مُمَثَّلَةٌ بِالنُّحَاسِ»، هذا يشير إلى الإمبراطورية الإسكندرية [المقدونية] ... أما الإمبراطورية الرابعة التي تشير بجلاء إلى الروم، فهي الإمبراطورية الحديدية التي تحطم وتغلب الممالك الأخرى»[1].

وقد علق على هذا الرأي الأسقف الإنجليزي «توماس نيوتن» في كتابه «مقالات في النبوءة» بقوله: «كل الكتاب الأوائل، يهوداً ونصارى، يتفقون مع «جيروم» في تفسير المملكة الرابعة بالروم».

فمن مشاهير آباء الكنيسة الذين يذهبون هذا المذهب القديسُ «هيبوليتوس» الذي قال بنفس الرأي في تعليقه على سفر دانيال[2]؛ وكذا القديس «كيرلس الأورشليمي» في محاضراته العقدية[3]. أما المفسر الشهير «متَّى هنري» فعبر عن ذلك بقوله: «الساقان والقدمان الحديديان» إشارة إلى الملكية الرومية.»[4] وكونها ساقين وقدمين فيه إشارة إلى انقسامها إلى إمبراطورية رومية غربية وأخرى شرقية.

(1) St. Jerome. Jerome's Commentary on Daniel (Baker Book House, 1977), p. 31.

(2) Alexander Roberts et al. The Ante-Nicene Fathers, Translations of the Writings of the Fathers Down to A.D. 325. (Oak Harbor : Logos Research Systems, 1997), vol. V, p. 187.

(3) Philip Schaff. The Nicene and Post-Nicene Fathers Second Series (Oak Harbor : Logos Research Systems, 1997), vol. VII, p. 108.

(4) Matthew Henry: Matthew Henry's Commentary on the Whole Bible: Complete and Unabridged in One Volume. (Peabody : Hendrickson, 1996, c1991), Da 2:31.

ولكن ماذا عن الحجر الـذي دك التمثال وتحول إلى جبل كبير وملأ الأرض كلها؟

إن أغلب النصارى – كعادتهم – لا يترددون في القول بأن هذه مملكة المسيح – عليه السلام –. وهذا مجرد زعم لا يقوم على دليل؛ لما يلي:

أولاً: جاء في العهد الجديد أنه لما سأل بيلاطسُ المسيحَ – عليه السلام –: «إِنَّ أُمَّتَكَ وَرُؤَسَاءَ الْكَهَنَةِ سَلَّمُوكَ إِلَيَّ. مَاذَا فَعَلْتَ؟» أجاب قائلاً: «لَيْسَتْ مَمْلَكَتِي مِنْ هَذَا الْعَالَمِ. وَلَوْ كَانَتْ مَمْلَكَتِي مِنْ هَذَا الْعَالَمِ، لَكَانَ خُدَّامِي يُجَاهِدُونَ لِكَيْ لاَ أُسَلَّمَ إِلَى الْيَهُودِ. أَمَّا الآنَ فَمَمْلَكَتِي لَيْسَتْ مِنْ هُنَا» [يوحنا ١٨: ٣٥، ٣٦] فهي مملكة روحية.

ثانياً: جاء في تأويل الرؤيا أن الحجر أو المملكة الأبدية ستسحق غيرها من الممالك، ولم نر هذا من المسيح – عليه السلام – وأتباعه، بل لقوا من الاضطهاد والمعاناة الشيء الكثير، حتى إن أعداءهم حاولوا قتل المسيح – عليه السلام – فنجاه الله تعالى، بل إن النصارى يرون أنه قتل فعلاً وصلب؛ فمتى كان سحقهم للممالك الأخرى؟

ثالثاً: من قال بأن نصرة النصارى كانت على يد الإمبراطور الوثني الرومي «قسطنطين»، فهو لا يعرف حقيقة الرجل، فقد كان من عباد الإله الوثني (Sol Invictus) أو «الشمس التي لا تقهر»، وهو الذي بدل دين النصارى كما هو معلوم عند المحققين من الباحثين.

رابعاً: أورد المؤرخ اليهودي «فلافيوس يوسيفوس» هذه الرؤيا في كتابه «عاديات اليهود»، لكنه لما بلغ الحديث عن الحجر قال: «لقد بَيَّن دانيالُ أيضاً معنى الحجر للملك، لكنني لا أرى ذكره مناسباً، لأنني إنما أخذت على نفسي وصف الأمور الماضية والحاضرة، لا الأمور المستقبلة»[1].

ومن المعلوم أن «يوسيفوس» (٣٧–١٠٠م) عاش بعد المسيح – عليه السلام – وكتابه هذا كتبه في نهاية القرن الأول الميلادي (٩٤م تقريباً)، ومع ذلك فإنه يصرح أن تفسير الحجر المذكور في الرؤيا لم يقع بعد، فدل على أن تأويلها ليس في زمن المسيح – عليه السلام –. لكننا لا ندري لِمَ لَمْ يرَ ذكرها. يعلل هذا «قاموس التفسير اللاهوتي للكتاب المقدس» بقوله: «يَعُدُّ «يوسيفوس» روما المملكةَ الرابعةَ في (دانيال ٢)، لكنه يرفض التعليق على الحجر؛ ربما لئلا يجرح مشاعر القراء الروم بحديثه عن سقوط روما. ولعل هذا يفسر تجاهله لـ (دانيال ٧)»[2].

وهذا سبب وجيه؛ لأن «يوسيفوس» كان من بطانة أباطرة الروم، ولكن هل يمكن أن يكون ثمة سبب آخر وهو أنه عرف من هو الحجر، لكنه – كحال غيره من اليهود – لم يُرد أن يبوح بوصف النبي محمد ﷺ وأمته؟ هذا أيضاً محتمل، خصوصاً إذا علمنا أن هذه الرؤيا متعلقة برؤيا دانيال في الإصحاح السابع الذي تجاهله «يوسيفوس».

فما الذي يمثله الحجر؟ إنه المملكة التي دكت عروش الأكاسرة الفرس والقياصرة الروم و«لم تقطع بيد إنسان»، بل قامت على وحي إلهي. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذا نعت محمد ﷺ لا نعت المسيح – عليه السلام – فهو الذي بُعث بشريعة قوية ودق جميع ملوك الأرض وأممها حتى امتلأت الأرض منه ومن أمته في مشارق الأرض ومغاربها وسلطانه دائم لم يقدر أحد أن يزيله كما زال ملك اليهود وزال ملك النصارى عن خيار الأرض وأوسطها»[3].

وقد قال الله عز وجل: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ...**﴾.

(1) Flavius Josephus. Jewish Antiquities (Wordsworth Editions, 2006), p. 438.

(2) Kevin J. Vanhoozer, et al. Dictionary for Theological Interpretation of the Bible (Baker Academic, 2005), p. 156.

(٣) ابن تيمية، الجواب الصحيح، دار العاصمة، ١٤١٩هـ، ٥/٢٧٧.

المنكرات

بين سياسة الفرض وقوة الرفض

عبد العزيز الناصر

يقول الله عز وجل: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ...﴾ [هود: ١١٦]، **ويقول سبحانه:** ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦٢﴾ لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٢ – ٦٣]. **يقول ابن كثير - رحمه الله تعالى - عند الآية الأولى: يقول تعالى: فهلا وجد من القرون الماضية بقايا من أهل الخير ينهون عما كان يقع بينهم من الشرور والمنكرات والفساد في الأرض.**

وقوله ﴿إِلاَّ قَلِيلاً﴾، **أي قد وجد من هذا الضرب قليل لم يكونوا كثيراً، وهم الذين أنجاهم الله عند حلول غضبه وفجأة نقمته، ولهذا أمر الله تعالى هذه الأمة الشريفة أن يكون فيها من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر كما قال تعالى:** ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤][1].

(١) المصباح المنير في تهذيب تفسير بن كثير ص: ٦٥١.

ويقول عند تفسير آية المائدة: يعني: هلا كان ينهاهم الربانيون والأحبار عن تعاطي ذلك - أي السحت وقولهم الاثم -، والربانيون هم العلماء العمال أرباب الولايات عليهم، والأحبار هم العلماء فقط: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣].

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس يعني: الربانيين، إنهم بئس ما كانوا يصنعون في تركهم ذلك. وروى ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ما في القرآن آية أشد توبيخاً من هذه الآية: ﴿لَوْلا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ...﴾ [المائدة: ٦٣][1]. وأمثال هاتين الآيتين في القرآن كثير. والمقصود بيان مسؤولية العلماء والدعاة في تحصين المجتمعات المسلمة من شرور المفسدين وما يسعون به في نشر المنكرات ومحاولات فرضها على الناس حتى تألفها النفوس وينعدم من القلوب إنكارها. والمتابع اليوم لحركات المفسدين وأكابر المجرمين في مجتمعات المسلمين يرى شيئاً خطيراً يجب أن يتنادى أهل العلم والغيرة للتصدي له وتحصين المجتمع من شره، ألا وهو محاولة المفسدين فرض المنكر الذي يريدونه وجعل المسلمين أمام الأمر الواقع مستغلين في ذلك مناصبهم أو قربهم من صنع القرار، متغافلين ومتجاهلين وغير مكترثين بإنكار المنكرين وصيحات المحذرين من هذا المنكر، وفي ظنهم أن هذا الإنكار وهذه الصيحات تتلاشى شيئاً فشيئاً عندما يفرض المنكر فرضاً ويتطبع مع الوقت في حياة الناس ويصبح مألوفاً بعد أن كان منكراً ومبغوضاً. وهنا مكمن الخطر؛ إذ إن تحول المنكر إلى معروف ومألوف أخطر بمئات المرات من تلبس بعض الناس له مع كرههم له وشعورهم بالإثم وهم يفعلونه. ودفعاً لهذا الخطر العظيم ينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمدافعة أي منكر يراد فرضه في حياة الناس، ومنها:

(١) المصباح المنير في تهذيب تفسير بن كثير ص: ٣٨٨.

أولاً

الاحتساب على من يكون وراء إقرار هذا المنكر وإبراء الذمة بإنكاره وعدم الرضا به ومحاولة ثنيه عن قراره، وهذا هو المرتبة الثانية في الإنكار، ألا وهو التغيير باللسان أو الكتابة، وتكرار ذلك وعدم اليأس من التغيير.

ثانياً

وفي حالة الإصرار على فرض المنكر وعدم الاستجابة لنصح الناصحين وإنكار المنكرين تبذل المحاولات في تأجيله أو تخفيف آثاره أو تخفيف مفاسده.

ثالثاً

وفي حالة تجاهل ذلك كله والبدء بتطبيقه وإنفاذه، فإنه يبقى واجب كبير على المصلحين ألا وهو تحصين المجتمع من هذا المنكر واعتقاد مخالفته للشرع، فإن هذا يضمن - بإذن الله تعالى - إفشاله وإضعافه حتى لو تلبس به بعض الناس، إذ إن فعل المسلم للمنكر وهو يعتقد تحريمه وإثم فاعله أهون بكثير من فعله له من غير إنكار له ولا تأثم. وكي يتحقق هذا التحصين وتفويت الفرصة على المفسدين في تطبيع المنكر، فإنه يجب على المصلحين بمختلف تخصصاتهم ومجالاتهم أن يتعاونوا في ذلك، فالخطيب في منبره والواعظ في مسجده، والكاتب في مقالته، والشيخ في درسه والمربي والمعلم في مدرسته، والرجل في بيته وقرابته؛ كل أولئك عليهم أن ينفروا في بيان المنكر للناس وبيان إثم فاعله، وذلك ليبقى في القلوب تعظيم حرمات الله ونواهيه، ويبقى في القلوب كره المنكر، ويقطع الطريق على من يريد للناس أن يألفوا المنكر وأن يطبعوه في حياتهم من غير إنكار ولا رفض؛ لأن القلب إذا خلا من إنكار المنكر فإنه على خطر بفقد إيمانه بالكلية، وهذا ما يُفهم من قوله ﷺ (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان) أخرجه مسلم.

نسأل الله عز وجل أن يبرم لهذه الأمة أمر رشد يعز فيه وليه، ويذل فيه عدوه، ويؤمر فيه بالمعروف، وينهى فيه عن المنكر.. والحمد لله رب العالمين.

حكم القرعة بين السابقين في المسابقات العلمية

أكرم مبارك عصبان(*)

إن الحاجة تدعو المشـــتغلين بالفقه لأن يصرفوا النظر إلى حكم القرعة بين الســـابقين في المســـابقات العلمية، وأن يثمر الاشـــتغال بالفقه عن مراجعة هذه المسألة تمحيصاً وتحقيقاً، وتأصيلاً وتدقيقاً، وأن يرســـلوا واردهم فيدلي دلوه ليستقصي الأقوال في هذه المسألة، ولينظر أيها أزكى قولاً يقوم على ساق الأدلة، ولا يغادرونها حتى ينجلـــي فيها وجه الصواب كما قال الأول:

إذا المشكلات تصدين لي
كشفت حقائقها بالنظر
فإن برقت في مخيل الصوا
ب عمياء لا يجتليها البصر
مقنعة بغيوب الأمـــور
وضعت عليها صحيح الفكر

ولا يمنعن المتكلم هيبة هذه المسألة وفشوها أن ينعم الفكر، ويمعن النظر مرة تلو أخرى، فهذا الصحابي الحبر عبد الله بن مسعود سئل عن امرأة تزوجها رجل ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات، فاختلفوا إليه شهراً أو مرات، فقال: فإني أقول فيها إنّ لها صداقاً كصداق نســـائها لا وكس ولا شطط، وإن لها الميراث وعليها العدة، فإن يك صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان والله ورسوله بريئان(١).

فـــإذا تأمّلت الفترة التي مكثها فقيـــه من فقهاء الصحابة لبحث هذه المســـألة، زال عنك وعثـــاء مراجعة العلم، كما تبيّن خطأ التســـرع في الحكم على بعض المسائل التي لو وردت على عمر - رضي اللـــه عنه - لجمع لها فقهـــاء الصحابة، فكيف بالجراءة البالغة؟

وحديثي عن حكم القرعة بين السابقين في باب المسابقات على سبيل العموم، حيث يأتي السابق في الرهان أولاً، ثم بعده المصلي كما قال القائل:

إن تبتدر غاية يوماً لمكرمة
تلق السوابق منا والمصلينا

ووجهتي تلقاء مســـألة الســـحب عن طريق القرعة لمعرفة المســـتحق للمال المشروط للسابقين في المسابقات العلمية على سبيل التخصيص، فعسى ربي أن يهديني سواء السبيل، وأسأله أن أكون السابق في هذا من المضمار، ومن أهل هذه الحلبة التي تعنى بمسائل الفقه.

(*) عضو مجلس علماء وادي حضرموت.

(١) أخرجه أبو داود وهو صحيح، وتتمة الحديث «فقام ناس من أشجع فيهم الجراح وأبو سنان فقالوا يا ابن مسعود نحن نشهد أن رسول الله قضاها فينا في بروع بنت واشق وإن زوجها هلال بن مرة الأشجعي كما قضيت، قال ففرح عبد الله بن مسعود فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله».

شعب البحث

ونجعل حديثنا في هذه المسألة على ثلاث شعب:

الأولى: مشروعية المسابقات العلمية:

لقد ندب الشـــرع إلى المســـابقة التي تحث على الفروسية والشجاعة في حديث أبي هريرة مرفوعاً (لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل)، أخرجه أحمد وأصحاب الســـنن.. والسبق بفتح السين والباء هو المال الذي يخرجه أحد المتسابقين.

والمسابقات على ثلاثة أنواع:

١ مـــا تجوز بعوض ودونه، وهي ما وجد فيها لفظ الحديث ومعناه، فالمراد بالخف الإبل، والحافر الخيل، والنصل الســـهم، واقتصـــر على الثلاثة الواردة مالك وأحمد، والفيل على الأصح والبغل والحمار في أحد الوجهين عند الشافعية.

٢ ما تجوز بـــلا عوض، وهي ما يوجد فيهـــا المعنى، وهو التمرين على الشجاعة دون اللفظ؛ كالعدو على الأقدام، والرمي بالمقاليع والحجارة، والمصارعة، والســـباحة، ففيه وجهان عند الشـــافعية والمنع أظهر لخروجه عن اللفـــظ، وقال الحنفية إن معنى «لا سبق» أي كاملاً ونافعاً.

٣ ما لا تجوز بعوض ولا دونه كالتحريش بين البهائم والنرد.

وكما أن في مســـابقة الإبل والخيـــل والمناضلة تمريناً على الفروسية والشـــجاعة والتدرب على السنان، فكذلك المسابقة العلمية فيها الحث على العلم ونشره والجهاد باللسان، وهي من النـــوع الثاني الذي يوجد فيه معنى الحديث دون اللفظ، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى جواز المراهنة عليها وأخذ العوض؛ لأنه من الجهـــاد، ولقصة أبي بكر مع المشـــركين وفيها إقامة الحجة والبرهان، قال ابن القيم في كتاب الفروسية: (المسابقة على حفظ القرآن والحديث والفقـــه وغيره من العلوم النافعة والإصابة في المســـائل هل تجوز بعـــوض؟ منعه أصحاب مالك وأحمد والشـــافعي وجوّزه أصحاب أبي حنيفة وشيخنا، وحكاه ابن عبد البر عن الشـــافعي، وهو أولى من الشـــباك والصراع والسباحة)[1].

فقـــول الجمهـــور عدم مشـــروعية إخراج المـــال من أحد المتسابقين إلا ما دل عليه الحديث لفظاً، أما إذا أخرجه أجنبي، أي من غير المتسابقين، فيصح.

إذا أخرج المال أجنبي

إذا أخرج العوض أجنبي كأن قال شخص: من أصاب في الجواب على هذه المسائل فله ألف؛ صحَّ ذلك، وهذا من جنس الجعالة، قال الفقيه العمراني في كتابه البيان (إذا كان المخرج للســـبق هو السلطان أو رجل من الرعية أو أحد المتسابقين فهو كالجعالة)[2].

وقال ابن القيم: (إذا قال رجل لآخر ارم هذا السهم فإن أصبتـــه فلك درهم أو أجب في هذه المســـألة فإن أصبت فلك كذا أو احفظ هـــذا الكتاب ولك كذا وكذا؛ صحَّ وكان جعالة محضة ليس من عقد السباق في شيء وقد بذل مالاً في فعل له فيه غرض صحيح)[3].

والجعالـــة جائـــزة، وهي أن يُجعل لمـــن عمل عملاً عوض معلوم، فشـــرطها كون المال معلوماً، وهذا واضح فيمـــا ذكرنا من قوله: من أصاب في هذه المســـائل فله ألف، ويشكل على هذا الجهالة في المال كقوله فله جائزة قيمة، فعلى القول بأنها جعالة فلا بد من العلم بالعوض، فلينتبه لهذا المسترشدون فإنه تنبيه مهم، والحاصل هنا أمران، أولهما: أن المال من غير المتسابقين جعالة محضة، والثاني: اشتراط العلم بالعوض.. وبالله التوفيق.

(١) ص ١٣٦.
(٢) البيان في مذهب الشافعي للفقيه يحيى بن أبي الخير العمراني، ت ٥٥٨ هـ ٧ / ٤٢٧.
(٣) الفروسية ص ٤١٧.

الثانية: إذا جاء المتسابقون معاً

لـــو قال: من أصاب في جوابه على هذه المســـائل فله ألف فجاء المتســـابقون معاً؛ فإنهم يســـتحقون المال الذي بذله القائل، إذ إن كل سابق وفَّى بالشرط، وهل يشترك جميع السابقين في المال أم أن لكل ســـابق المال المذكور؛ الصحيح الأول، قال الإمام النووي: (ولو قال كل من ســـبق فله دينار فســـبق ثلاثة قال الداركي لكل واحد منهم دينار. ولو قال من سبق فله دينار ومن جاء ثانياً فله نصف دينار فسبق واحد ثم جاء ثلاثة معاً، ثم الباقون؛ فللسابق دينار وللثلاثة نصف. وإن سبق واحد ثم جاء الباقون فله دينار ولهم نصف. وإن جاء الجميع معاً فلا شيء لهم)[1].

فلو قال لعشـــرة: من ســـبق منكم فله عشرة فســـبق اثنان فلهما العشـــرة. وإن سبق تســـعة وتأخر واحد فالعشرة للتســـعة، قال ابن قدامة: (ويحتمل أن يكون لكل واحد من الســـابقين عشـــرة؛ لأن كل واحد منهم سابق فيستحق الجعل بكماله)[2].

تنبيه:

فهذا وجهان؛ الأول منهما اشتراك جميع السابقين في المال المشروط، وثانيهما لكل واحد منهم ما شرط (فعلى هذا لو قال من ســـبق فله عشـــرة ومن صلى جاء الثاني فله خمسة فسبق خمســـة وصلى خمسة؛ فعلى الوجه الأول للسابقين عشرة لكل واحد منهم درهمان، وللمصلين خمســـة لكل واحد منهم درهم؛ وعلى الوجه الثاني لكل واحد من الســـابقين عشرة فيكون لهم خمســـون، ولكل واحد من المصلين خمســـة فيكون لهم خمسة وعشـــرون. ومن قال بالوجه الأول احتمل على قوله أن لا يصح العقد على هذا الوجه لأنه يحتمل أن يســـبق تسعة فيكون لهم عشـــرة لكل واحد منهم درهم وتســـع ويصلي واحد فيكون له خمســـة فيكون للمصلي من الجعل أكثر مما للســـابق فيفوت المقصود)[3].

والذي يتحصل من هذه الشـــعبة أنه لو قال رجل: من سبق فله كذا فسبق اثنان معاً؛ ففيه وجهان، أحدهما: السبق المذكور بينهما وهو الصحيح، والثاني: لكل منهما سبق كامل لأنه سابق بانفراده، فالحكم دائر بين هذين الأمرين وليس فيه استحقاق بعض الســـابقين دون بعض عن طريـــق القرعة، فإنه من عمل الغالطين ممن لا يلوي على تحقيق هذا المقام.. والله المستعان.

الثالثة: حكم القرعة بين السابقين

وفي هذا المبحث أمران: أحدهما مشروعية القرعة، وثانيهما: تحقيق المناط في حديثنا..

أما القرعة فقد دل عليهـــا القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنـــتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُـــمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِـــمْ إِذْ يَخْتَصِمُـــونَ﴾ [آل عمـــران: ٤٤]، وقـــال تعالى: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ [الصافات: ١٤١]، وقد ثبتت فـــي الأحاديث الصحيحة مثل حديث أبي هريرة مرفوعاً (لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يســـتهموا عليه لاســـتهموا) متفق عليه، وحديث عائشة (أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه فأيتهن خرج ســـهمها خرج بها معه) متفق عليه، وحديث عمران بن حصين (أن رجلاً أعتق ســـتة مملوكين له عند موتـــه لم يكن لـــه مال غيرهم فدعاهم رســـول الله ﷺ فجزّأهم أثلاثاً ثم أقرع بينهـــم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولاً شـــديداً) أخرجه مسلم، وحديث أبي هريرة (أن رسول الله ﷺ عرض على قوم اليمين فسارعوا إليه فأمر أن يســـهم بينهم في اليمين أيهـــم يحلف) أخرجه البخاري.

والقرعة تُستعمل في أمور منها:

- تمييز الأمـــلاك؛ كالإقراع بين العبيـــد إذا لم يف الثلث بهـــم، أو عند تعارض البيّنتـــين على قول، أو بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة.
- تمييز المســـتحق في الســـفر بالزوجـــات، أو عند اجتماع الأولياء في النكاح، وغسل الميت والصلاة عليه.
- حقوق الاختصاصات؛ كالتزاحم على الصف الأول، وفي إحياء الموات، ومقاعد الأسواق التي يباع فيها، وإلى ذلك أشار السعدي في قوله: «تستعمل القرعة عند المبهم من الحقوق أو لدى التزاحم».

ويذكـــر الفقهاء أن القرعة تســـتعمل أيضاً في باب المســـابقة في موضعين؛ أحدهما في بيان البادئ بالرمي إذا تشـــاح المتناضلان أقرع بينهما، وفي قول يبدأ مخرج المـــال، أو من يختـــاره الأجنبي؛ وثانيهمـــا عقد النضال بين حزبين إن تشـــاحا فيمن يبدأ من الرئيسين بالخيرة

(١) المرجع السابق.
(٢) الشرح الكبير ١١ / ١٣٩.
(٣) المرجع السابق.

اقترعا، فمن خرجت لـــه القرعة اختار أولاً لأنه لا مرجح غير القرعة[1].

وقال ابن عبد الســـلام: (وإنما شرعت القرعة عند تساوي الحقوق دفعاً للضغائن والأحقاد، وللرضاء بما جرت به الأقدار، وقضاه الملك الجبار، فمن ذلك الإقراع بين الخلفاء عند تساويهم في مقاصد الخلافة، ومن ذلك الإقراع بين الأئمة عند تساويهم في مقاصد الإمامة...)[2].

واعلم أن حاصل المقام في هذه المســـألة أنه يشـــترط من يحتج بالقرعة في تعيين المســـتحق بعـــد تردد الحق في أعيان لا ســـبيل إلى نفيه عنها، ولا إثباته في جميعها، فتدعو الحاجة إلى القرعة، وذكر الشـــيخ مجد الدين أبـــو البركات ابن تيمية ت ٦٥٢ هـ (أن القرعة إنما تشـــرع عندنا إذا امتنع الجمع من الأمرين)[3].

تحقيق المناط

أما تحقيق المناط في مســـألتنا، فإن القرعة لا تشرع بين السابقين في المسابقات العلمية التي يبذل المال فيها أجنبي، إذ إن الجميع اســـتحق المشروط؛ لأنها من باب الجعالة، وهذا ابن رجب الحنبلي جمع في كتاب القواعد الفقهية مســـائل القرعة في المذهب الحنبلي من أوله إلى آخره ولم يذكر مشروعيتها في هذا المقام، وكذلك فعل الزركشـــي في كتابه المنثور في القواعد حين ضرب أمثلة القرعة[4].

فهـــؤلاء الفقهاء قد ضربوا الذكـــر صفحاً عن القرعة بين الســـابقين، وكل من أفاض في الحديث عن القرعة وخاض في مواطنها، فهل هذه المســـألة ليست منها أم زاغت عنها الأبصار حيث لم يذكرها أحد؟

وهكذا، فلو جاء اثنان معاً فالســـبق بينهما، وفي وجه لكل منهما سبق كامل من غير قرعة في الوجهين، وقد جعل الحافظ ابن رجب الحنبلي المعلق في مســـألة السبق قابلاً للتعدد ويكون التعدد فيه مقصوداً، فقال: (وقد يقال الســـبق إنما حصل من المجموع لا من كل فرد منهم أو كل فرد منهم ليس بسابق للباقين بل هو سابق لمن تأخر عنه ومساو لمن جامعه، فالمتصف بالسبق هو المجمـــوع لا كل فرد منهم فلذلك اســـتحقوا جعلاً واحداً، وهذا أظهر.

والنـــوع الثاني مـــا لا يكون التعدد فيه مقصـــوداً كالإتيان بالخبر، فهل يشـــترك الآتون به في الاســـتحقاق أم يختص به واحـــد منهم؟ ويميز بالقرعة فيه الخـــلاف الذي ذكره ابن أبي موســـى، والذي نقله صالح عن أحمد، أنه يعتق الجميع، ونقل حنبل أنه يعتق واحد منهم بالقرعة)[5].

فـــلا يتأتى إعمال القرعة إذن بين الســـابقين، وهي نتيجة مبنية على مقدمتين صحيحتين؛ إحداهما أن الأجنبي إذا بذل ماله في المســـابقة العلمية فإن ذلك جعالة محضة، والثانية لو اشترك اثنان استحقا المال كما هو مقرر في المختصرات، فضلاً عـــن المطولات في قوله: من رد عبدي فله كذا؛ قال النووي في المنهاج (ولو اشترك اثنان في رده اشتركا في الجعل)، وجاء في زاد المســـتقنع (فمن فعله بعد علمه بقوله استحقه، والجماعة يقتسمونه)[6].

خلاصة بحث هذه المسألة ما يلي:

١. مشـــروعية المســـابقات العلمية وأنها من نشر العلم، ومن بذل ماله في تشجيع الطلاب على حفظ القرآن ومسائل الفقه والحديث وغيرها من أبواب العلم؛ فقد بذله في غاية محمودة.
٢. يستحق جميع السابقين إن وفوا بالمطلوب في إصابة الإجابة؛ الشـــرط، وهـــو المال المبذول، ويشتركون جميعاً فيه.
٣. لا يجوز إجراء القرعة بين السابقين كي يحوز المال واحد دون الآخرين، وذلك لتخلف شرطها، وأن هذه المســـألة ليســـت من مواطنها، ومن تعاطى هذا النوع من القرعة في المســـابقات العلمية نقول له زادك الله حرصاً ولا تعد.

ربنـــا تقبّل منا إنك أنت الســـميع العليم، وتب علينـــا إنك أنت التواب الرحيـــم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) المجموع للنووي ١٥ / ١٦٩، الحاوي الكبير للماوردي ١٥ / ٤٦٥، كشف القناع ٤ / ٥٨، مطالب أولي النهى ٣ / ٧١٣.
(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١ / ٧٧.
(٣) القواعد الفقهية للحافظ ابن رجب ١ / ٣٩٠.
(٤) القواعد الفقهية ٣ / ٢٣٧، المنثور في القواعد للزركشي ٣ / ٦٣.
(٥) القواعد الفقهية ١ / ٤٢٣.
(٦) منهاج الطالبين ص ٢٦٣، زاد المستقنع مع الشرح الممتع ١٠ / ٨٣.

في الختام

فيصل بن علي الكاملي(*)
popedia@windowslive.com

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذه كلمات يسيرة أختم بها زاوية «الغرب: قراءة عقدية» بعد أن قضيتُ معها عامين ونيفاً. ولم أكن لأختمها لولا ما رأيت مؤخراً من حقد وجراءة عباد الأوثان في بلاد المشرق الأقصى على الإسلام وأهله بينما جمعيات حقوق الإنسان أصمت من فئران الكنائس؛ فصار لزاماً أن يبيَّن للقارئ المسلم، في زاوية تتجاوز الشأن الغربي إلى نطاق أكثر استيعاباً، أن الأمم الكافرة شرقيَّها وغربيها ما زالت تقاتل أهل الإسلام بنفس العقيدة التي قاتلتهم بها بالأمس، وأن «هولاكو» و«بربروسا» ما برِحا يتربصان بالإسلام وأهله، لذا سيكون ختام هذه الزاوية – بإذن الله – إرهاصاً لزاوية جديدة أكثر شمولاً.

ولا يفوتني أن أعلق في هذه الخاتمة على خبر إعلان فلسطين دولة مراقبة في الأمم المتحدة؛ فهي خطوة تجاه تدويل القدس الذي أراده الصليبيون منذ الانتداب البريطاني كما فصلت ذلك في مقال سابق بعنوان «القدس عاصمة للنظام العالمي الجديد»، وسيسمع المتابع للمواقف الغربية تذمر الغرب وإسرائيل من هذه الإعلان وكأنه تم رغم أنوف الصهاينة والصليبيين، بينما الحقيقة أن ذلك من «الضحك على الذقون» الذي ينبغي ألا ينطلي علينا أهل الإسلام. إن هذا الإعلان مؤشر خطير إلى أن الأمر بات وشيكاً، وأن دغدغة المشاعر بأن ما يجري هو تمهيد لدولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس؛ هو في الحقيقة مضيعة للوقت.

فالحذر الحذر من أن نكون أبواقاً لأهل الصليب، ندعو إلى تدخل الأمم المتحدة في شؤون القدس بحجة إرغام اليهود الصهاينة على احترام القوانين الدولية والحد من المستعمرات؛ فإن حكومة نتنياهو تلعب مع أمريكا دوراً مماثلاً للدور الذي لعبته روسيا في المسألة السورية، وأما المستفيد الأول من هذه المناورات السياسية فقد عينته في المقال المشار إليه سابقاً.

أسأل الله أن يعز أولياءه وأن يكبت أعداءه، وأن يجعل ما قلناه زاداً إلى حسن المصير إليه، وعَتاداً إلى يُمن القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(*) باحث سعودي متخصص في دراسة الأديان – يعمل في مركز الدراسات والبحوث التابع لمجلة البيان.

بشـرى لطـلاب وطالبات العلـم
أول أكـاديميـة متخصصـة في مجالـها
تعنى بصناعة المفسر وتعتمد التعليم
عن بعد
أكاديمية تفسير
TafsirAcademy
صنـاعـة المفـسـر
www.Tafsiracademy.com
أحب الناس الى الله أعلمهم بما أنزل "مجاهد"
مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center for Qur'anic Studi
ملتقى
أهـل التفسـير
١٠ سنوات
من الحـوار العلمـي المميـز
- التفسير وعلوم القرآن
- الانتصار للقران الكريم
- القـــرآءات
- الرسائل الجامعيـــة
- الكـتب والاصـدارات
- البـرامـج الإعلاميـة
قالو عن الملتقى:
ملتقى أهل التفسير اسْمٌ على مُسَمًّى، وقد أفَدْتُ من الانضمام إلى هذا الملتقى المبارك فوائد جملة، منها: التَّعَرُّفُ على كثير من المشتغلين بالدراسات القرآنية، والاطلاعُ على ما يُنْشَرُ من بحوث وكتب، مع ما يَتَّصِفُ القائمون به من عِلْمٍ وحِلْمٍ، وَفَّقَهُمُ اللهُ وجزاهم كُلَّ خير.
(أ.د. غانم قدوري الحمد - جامعة تكريت)

الدستور والشريعة

محمد بن شاكر الشريف
alsharif@albayan.co.uk
@mshalsharif

الدستور وثيقة قانونية عليا تدوَّن فيها ثوابت المجتمع التي تعبّر عن هويته والقضايا التي يراد لها أن تسود في المجتمع، ومن ثم فإن الدستور الذي يُكتب لمجتمع متدين يحتل فيه الدين مكانته اللائقة به، ومن الغريب الذي لا يستطاع له تفسير مقبول حرص بعض الأقليات، سواء الدينية التي تعتنق ديناً مغايراً لدين الغالبية، أو البدعية التي تعتنق منهجاً مخالفاً للمنهج الذي عليه الغالبية؛ على أن تثبت رؤيتها وتصوّرها، أو على الأقل تمنع الأغلبية من إثبات رؤيتها وهويتها في الدستور أو تلجئها إلى الإبقاء على مجرد شكل ظاهري من غير أن يصل إلى حقيقة الهوية وإبراز خصائصها. عندما نتابع ذلك في البلدان التي قامت فيها ثورات سلمية قريباً - مصر نموذجاً - وهي بصدد وضع دستور جديد لها؛ نجد المحاولات المستميتة من أجل تحقيق هذا الهدف، سواء عن طريق الاستقواء بالدول الخارجية كما فعل د. عمرو حمزاوي من استقوائه بالخارج والمنظمات الدولية لتعديل بعض مواد مسودة الدستور أو عن طريق الابتزاز؛ ففي ظل رغبة القوى الإسلامية في إيجاد نوع من التوافق حول مواد الدستور التي فيها الخلاف الكبير بين التصور الإسلامي لها وبين الآخرين؛ يتم استثمار هذه الرغبة في الحصول على تنازلات، وكذلك عبر التهديد بالانسحاب من اللجنة التأسيسية لوضع الدستور وممارسة الانسحاب فعلاً، ورفع الدعاوى القانونية أمام المحكمة الدستورية، وهي محكمة قد أبان بعض أعضائها أنها محكمة خرجت عن حدود الحياد الذي ينبغي أن يكون في القاضي، وإنما صارت صاحبة توجه سياسي يصب في خانة التوجه الليبرالي والعلماني، وعندما أدركت القوى الإسلامية حجم التآمر على المشروع الإسلامي دعت إلى ما سمي «جمعة الشريعة»، حيث خرج مئات الآلاف من جماهير الشعب المسلم إلى الشارع يعلنون رغبتهم ومطالبتهم بتحكيم الشريعة، ورغم أن هذه الجمعة قد تغيّب عنها أكبر حزبين إسلاميين هما حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، وحزب النور المنبثق عن الدعوة السلفية في الإسكندرية وأعلنا عدم المشاركة فيها؛ إلا أن جماهير الشعب المسلم خرجت إلى الشارع معبّرة - في صورة واضحة لا تقبل التشكيك - عن ولائها ومحبتها لدينها وأن تكون شريعة الله تعالى هي الحاكمة على كل ما يدور في المجتمع، وكان المأمول أن تفهم كل القوى السياسية مغزى هذه الرسالة الواضحة؛ رسالة جمعة الشريعة، وأن تحكيم الشريعة لم يعد - كما كان يظن أو يصور - مطلباً فئوياً أو رؤية حزبية، وإنما هو خيار الشعب، إلا أن الأمور ظلت على ما هي عليه، بل حاولوا إفراغ هذه الجمعة من أكبر

دلالاتها تحت الزعم بأنها كانت عملية استعراضية، وكان المنطق السليم أن تقدر تلك الأقليات الخيار الشعبي إن لم يكن من منطق الدين فمن المنطق الديمقراطي الذي يقدسونه، لكنهم ظلوا على مواقفهم أملاً في أن تتنازل الأكثرية عن هويتها لصالح رغبات الأقلية، وهذا المسلك يعبّر عن أن الأنانية المفرطة لدى هذا التيار قد بلغت ذروتها، ولم تعد محاولة التوافق أو الوصول إلى قواسم مشتركة ذات جدوى، وأن الطريق الصحيح أن يتمسك المسلمون بأحكام الشريعة في وضوح ونصاعة تامة من غير أدنى تنازل أو سعي كاذب لتوافق مزعوم.

المسائل المحورية بين الإسلاميين ومخالفيهم تتمثل في نقاط أساس: مرجعية التشريع في الدولة، ضوابط الحريات، والقوانين المخالفة للشريعة.. هذه ثلاث حزمات أساس يدور حولها الخلاف:

فبينما يعتقد المسلمون اعتقاداً جازماً بأن الشريعة الإسلامية يجب أن تكون مرجعية التشريع الوحيدة في المجتمع، إلا أن القوى الأخرى تأبى ذلك أشد الإباء، وقد تضمن الدستور مادتين تضمن للقوى غير الإسلامية تحقيق رؤيتهم، فمن ذلك النص على أن السيادة للشعب، أي أنه الجهة التي لا تعلوها جهة أخرى بحيث يكون لما تراه أو تفرضه من قوانين أو قرارات العلو المطلق على ما عداها، وأن كل ما خالفها أو عارضها موصوف بالبطلان الذي لا نفاذ له، وهذا مخالف لما هو مستقر في عقيدة جميع المسلمين من أن الشريعة لها العلو المطلق على كل القوانين والأنظمة، وقد قال عمر – رضي الله تعالى عنه – في حضور رسول الله صلى الله عليه وسلم: السيد هو الله. فأقره ولم يعترض عليه. وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: «الإسلام يعلو ولا يعلى». ومما يضمن تحقيق رؤيتهم اقتصار المادة الثانية التي تتحدث عن مكانة الشريعة في إصدار تشريعات أو قوانين جديدة على مبادئ الشريعة وليس الشريعة نفسها، ومعلوم أن تفسير المحكمة الدستورية لهذه المادة قد أفسدها وجعلها صورة بمضمون فارغ، حيث كان لتفسيرها ثلاث زوايا:

١. فسرت المبادئ بما كان قطعي السند والمتن بما يخرج جمهور نصوص الشريعة من مصدرية التشريع لأنه لا يتحقق فيها هذا الشرط.
٢. هذا النص موجه للسلطة التشريعية وليس القضائية؛ بما يعني أن القاضي يلتزم بالقانون ولو كان مخالفاً للشريعة طالما لم يقر الحكم الشرعي من البرلمان.
٣. هذه المادة تطبَّق على ما يستجد من القوانين، أما ما كان موجوداً من قبل إقرار هذه المادة فلا تسري عليه.

والتفسير الذي وُضع لها في مسودة الدستور في المادة رقم ٢٢٠ التي تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة»؛ لم يبتعد كثيراً عن تفسير المحكمة الدستورية. ومن غير الدخول في التعليق على مضمون هذا التفسير، فإن أقل ما يقال فيه: إنه تفسير غير محكم، بل هو تفسير قابل للتفسير والتأويل بحيث يفقد قدرته على الحسم في موارد النزاع، ثم جاءت المادة رقم ٢٢٣ بعد المادة التفسيرية رقم ٢٢٠ لتؤكد تفسير المحكمة الدستورية ولتقضي على أي أمل في إلغاء أي قانون سابق يعارض الشريعة، حيث نصت المادة ٢٢٣ على أن «كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور يبقى صحيحاً ونافذاً بما لا يخالف أحكام الدستور، ولا يجوز تعديلها ولا إلغاؤها إلا وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور»، فمنع الدستور إمكانية التعديل أو الإلغاء للقوانين السابق إصدارها على إقرار الدستور يعني استمرار القوانين المبيحة للموبقات وعدم القدرة على تغييرها.

وقد فتحت مواد الدستور باب الحرية على مصراعيه فأطلقتها من غير زمام ولا خطام، حيث نصت المادة ٤١ على أن «حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن فكره ورأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير»، ولم تقيد ذلك بأي قيود، وكفلت حق نشرها بمختلف الوسائل مما يمكن للملحدين والمفسدين من نشر رؤاهم وأفكارهم على المجتمع وهو مما يفتح أبواب الشر في المجتمع.

ولعله يظهر من هذا العرض السريع أن مسودة الدستور لم تنحز إلى الخيار الإسلامي انحيازاً كاملاً، وأنه يتعين أن تجري التعديلات اللازمة على تلك المسودة حتى تكون معبّرة عن الفهم الصحيح للشريعة وعن رغبات وآمال المسلمين.

عودة جامع الزيتونة

فتحي السعيدي
fathi.saidi@gmail.com

جامع الزيتونة المعمور أول جامعة في بلاد الإسلام، ويُعد ثاني المساجد التي بنيت في إفريقيا بعد جامع عقبة بن نافع في القيروان، ويُرجح أن من أمر ببنائه هو حسان بن النعمان – رضي الله عنه – عام ٧٩هـ، وقام عبيد الله بن الحبحاب بإتمام عمارته في ١١٦هـ.

أشرق نور الزيتونة على القارتين الإفريقية والأوروبية، بل جاوزهما إلى كلّ أجزاء دولة الخلافة الإسلامية، ومن أبرز رموزه: علي بن زياد، وأسد بن الفرات، والإمام سحنون صاحب المدوّنة التي رتبت المذهب المالكي وقننته، والفقيه المفسّر والمحدّث محمد بن عرفة التونسي صاحب المصنّفات العديدة، وابن خلدون المؤرخ ومبتكر علم الاجتماع.. وقد بُني الأزهر الشريف في القاهرة بأموال جامع الزيتونة، بل كان الأزهر فرعاً للزيتونة.

إلا أن الجامع عرف نكسة كبرى عندما دخله الجيش الإسباني في صائفة ١٥٧٣ فيما يُعرف بوقعة الجمعة، وحوّلوه إلى إسطبل، واستولوا على مخطوطاته، ونقلوا عدداً منها إلى إسبانيا وإلى مكتبة البابا، وغاب الزيتونة أربعين سنة.

اعتقد من لا يعرفون تونس، ومن لا يعرفون روحها وعنصر وجودها؛ أنّ الزيتونة، حينها، انتهى وانطفأ نوره.. فاجأهم الزيتونة..

حرّر القائد العثماني البطل، سنان باشا، مدينة تونس

من الإسبان..

عادت جامعة الزيتونة بعد تلك النكسة.. عادت بعد غيبوبة.. ضعيفة.. ويُقال إنّ المنابع جُفّفت لدرجة أنّ بعض المدرسين لم يكونوا يتقنون جيداً أصول اللغة العربية، بل استجلبوا مدرسين للغة العربية من تركيا.

إلّا أنّ الزيتونة استرجعت أنفاسها سريعاً وقامت وشمخت من جديد.. وأنارت... فأنجبت ممن أنجبت في العصر الحديث: الشيخ أحمد بن باديس الجزائري، ورئيسا الجزائر بن بلّا والهواري بو مدين، وأنجبت الطاهر بن عاشور، والشيخ النيفر، ومحمد الخضر حسين شيخ جامع الأزهر... ومثلهم كثير، إضافة إلى رموز المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي والإيطالي في المغرب العربي وإفريقيا.

واستُعمرت تونس من فرنسا.. وحاولت فرنسا القضاء على الزيتونة.. لكنها فشلت.. فأوكلت المهمة إلى عميلها الماسوني، الحبيب بورقيبة، فقام بالتضييق على الزيتونة باغتصاب أوقافها والتضييق على مدرسيها في أرزاقهم، بل وصل به الحدّ إلى سجن وقتل بعضهم، إلى أن أغلقها.

أغلقها بورقيبة وفيها، حينها، ٢٥ ألف طالب يدرسون ويأخذون رواتب ويسكنون على حساب أوقاف الزيتونة.

أغلقها بورقيبة وانتشت فرنسا تيهاً وفرحاً بالحدث.

مضت العقود وثار الشعب المسلم في تونس على جور النظام العلماني المجرم الذي بناه بورقيبة وركّزه بن علي.. وقرر الشعب أن تعود الزيتونة.

الآن، وبعد ما يزيد على الخمسين عاماً من الإغلاق.. من الغيبوبة.. تفتح الزيتونة عينيها من جديد، وتستيقظ بثبات رغم قلّة ذات اليد وندرة المدرسين. وكالمرّة الأولى، مع الإسبان، اعتقد من لا يعرف تونس أن الزيتونة خبت وانتهت. وكالمرّة الأولى، فاجأتهم الزيتونة.

في هذه السنة، تمّ إعادة فتح فرع سوسة، تلاه فرع صفاقس، وكذلك بالنسبة لبقية الفروع في البلاد.. وقدمت وفود من الجزائر للتفاهم على فتح فرعي الجزائر.. كان للزيتونة ٢٥ فرعاً في تونس وفرعان في الجزائر.. إلى حين كتابة هذه الأسطر أعيد فتح سبعة عشر فرعاً، والعمل جارٍ على البقيّة، بل إضافة فروع أخرى لم تكن موجودة، مثل: فرع المهدية وفرع سيدي بوزيد.

بدأت النقاشات حول كلية الطب في الزيتونة والتي ستدرس باللغة العربية، وقد اجتمع خمسون من خيرة أطباء تونس لهذا الغرض، وكذلك بالنسبة لكلية العلوم.

هذا الجامع سيعود – إن شاء الله – رقماً من أهمّ الأرقام في المعادلات الشرعية والتشريعية والاجتماعية والسياسية في البلاد.

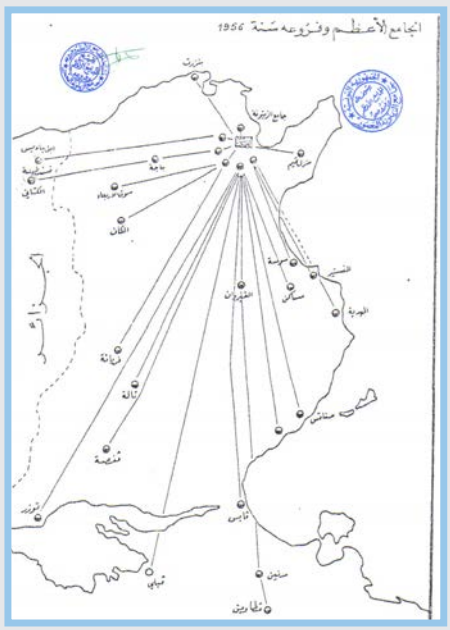

الوضع الحالي للزيتونة

١ الوضع القانوني:

يرجى الاطلاع على الوثيقة النادرة المرفقة الموقّعة من ثلاث وزارات ومشيخة الجامع، ومن أهمّ ما فيها، أنّ جامع الزيتونة هوّ مؤسسة إسلامية، علميّة تربوية، مستقلّة، غير تابعة، وتتمتع بالشخصيّة القانونية.

٢ الوضع العلمي الحالي:

ضعيف جداً.

جُفّفت المنابع العلمية إلى أبعد الحدود ولا نكاد نرى أثراً للوقع العلمي المباشر لجامع الزيتونة على المجتمع التونسي، رغم ذلك فإن استيقاظ الجامع سريع بالنسبة لكائن حيّ وضعه أعداؤه في غيبوبة دامت عقوداً. يكفي أنّ نعرف أنّه إلى حدود هذه الساعة تمّ تسجيل ما يزيد على خمسة آلاف طالب في دروس الزيتونة في العاصمة وحدها.

رؤية الشيخ حسين العبيدي، شيخ الزيتونة، هيّ الانطلاق ممّا وقف عنده الشيخ الطاهر بن عاشور – رحمه الله – صاحب كتاب التحرير والتنوير، وآخر مشائخ الجامع قبل أن يغلقه المقبور بورقيبة. والتصور هوّ نفس ما عليه الأزهر الآن، أي جامعة شرعية لها كليّات في العلوم الدنيوية مثل كليّة الطب والهندسة والعلوم... وينقسم المنحى التحصيلي إلى ثلاثة أقسام: الأهلية، ثمّ التحصيل، ثمّ العالمية. يُعبر من قسم إلى آخر باختبار.

على مستوى التسيير، تتكون الهيئة المديرة من ١٢٠ عضواً، يُنتقى من كلّ فرع ثلاثة أشخاص، ومن الجامع الأم ٤٥.

قُدّم القانون الداخلي للمشيخة، وهي وثيقة بقرابة مائة صفحة، ستنشر قريباً بإذن الله تعالى.

تمّ فتح أول مدرسة ابتدائية في العاصمة تونس تُدرس حسب منهج التعليم الأصلي لجامع الزيتونة. وعُوضت الفرنسية في منهجها بالأنغلزية. والمدرسة الآن تُهاجَم بشكل شرس من الدولة ومن يُسمون بالعلمانيين ومن يتامى فرنسا.

٣ الوضع المالي:

لا يوجد في رصيد جامع الزيتونة دينار واحد، بل يشاع أن بعض الجهات تستولي على التبرعات التي تُقدم عبرها لجامع الزيتونة فلا تصل. لذا يُنصح بتقديم التبرعات مباشرة إلى مشيخة الجامع.

أسلوب الخنق المالي استعمله بورقيبة للقضاء على الزيتونة، حيث استولى على أوقاف الجامع ثم أغلقه.. أعداء جامع الزيتونة الآن يحاولون، وبنفس الأسلوب، الوقوف أمام يقظة الجامع وعودته.

٤ الحضن الشعبي:

وهو نقطة قوة الجامع التي عجز أمامها أعداؤه؛ فالشعب التونسي مدرك للترابط الوجودي بينه وبين جامع الزيتونة، وحنينه إلى الجامع ودوره الوطني وعلى مستوى أمة الإسلام فاض من فؤاد وجوارح هذا الشعب.

٥ التجاذبات حول الزيتونة:

الوزارات: وزارة الشؤون الدينية ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مدعومين بوزارة الداخلية:

بعد أن أمضت هذه الوزارات على وثيقة عودة التعليم الأصلي لجامع الزيتونة في لحظة غفوة ونشوة معتبرة أن الأمر مجرد ديكور تاريخي أو فلكلور (الوثيقة المرفقة) وهي وزارات فيها من فيها من الفرنكفونيين وأعداء الدين.. أفاقت على نشاط وسرعة الشيخ حسين العبيدي المتجه إلى إعادة الزيتونة إلى دوره الريادي والطليعي، واستشعرت الأهمية والبعد الذي قد يأخذه الجامع والذي، حتماً، سيتقاطع مع صلاحيات وخطط هذه الوزارات مجتمعة.

كلية الشريعة وكليات الآداب: هذه الكليات المهترئة والمسخة علمياً، وخصوصاً كلية الشريعة التي تُدرّس وتخرّج كل ما يمكنه إيذاء الإسلام عبر تشويه العقيدة وضربها؛ هذه الكلية أصيبت في المقتل بعودة الزيتونة، فلو عاد تعليم الزيتونة إلى قوته سيقضي إشعاعه على هذه الكليات ذوات المستوى الضحل.

الإعلام: فرنسا وأذنابها من بورقيبيين وملحدين ومرضى قلوب وجهلة (لا يصح تسميتهم بالعلمانيين فلا نسبة بينهم وبين العلم، بل علينا تسميتهم بمصطلحاتنا الشرعية، فأبو جهل لو كان في زماننا لسُمّي علمانياً وقد سمّاه رسول الله، ﷺ بأبي جهل)؛ كلهم فجعوا بعودة الزيتونة وفشل مشروعهم في القضاء عليها. لم يستطع الإعلام توجيه هجوم مباشر على الزيتونة خوفاً من الشعب التونسي، فالتجأ للهجوم على شخص شيخ الزيتونة وأهليته لهذا المنصب. والهجمة على الزيتونة محمومة الآن في الإعلام.

المستفيدون من أوقاف الزيتونة المنهوبة: وهي أخطر فئة، حيث وبعد علمهم بأن شيخ الزيتونة يعتزم رفع قضايا قضائية لاستعادة الأوقاف أو بعضها، وخصوصاً المرتبطة بالتعليم، كمبيتات الطلبة وأماكن الدراسة، وهي كثيرة؛ تحركوا ضدّه، ووصل بهم الأمر إلى تهديد شيخ الجامع بالقتل.

لمعرفة أهمية هذه النقطة يكفي أن نعلم أنّ نصف الأراضي الخصبة للبلاد التونسية كانت وقفاً للزيتونة، عدى العديد من العقارات الكبيرة المتواجدة في قلب العاصمة ومدن أخرى.

٦ كيف يحاربون الزيتونة:

تجفيف مالي، وهجوم إعلامي وتشويه، ولا نستبعد اغتيال الشيخ حسين العبيدي.. اغتيال مرتبط بمسألة الأوقاف أو بخياراته المواجهة لفرنسا. وقد يكون الهدف من طرح الاغتيال، لا قدّر الله، أن يوضع شيخ آخر مكان الحالي يكون أقل شجاعة وعزماً وذكاء..

قد لا يكون الشيخ حسين العبيدي في المستوى العلمي للشيخ الطاهر بن عاشور أو الشيخ محمد الخضر حسين، لكنّه وكأنّ الله قدّر أن في هذه المرحلة لا يحتاج جامع الزيتونة إلى عالم ألمعي، بل يحتاج إلى شخصية لديها علم ولكنّها مقاتلة، صدامية، ذات حكمة وعزم واستماتة من أجل الزيتونة.

ما الذي يمكن أن يكون عليه دور الزيتونة في مستقبل تونس؟

جامع الزيتونة، إن استرجع عافيته إن شاء الله وعاد كما كان؛ سيصبح من أصلب ضمانات تمتين النسيج الوطني التونسي، فهو، كمرجعية وكشرعية، قاسم مشترك ومصدر صهر وتحييد لجانب كبير من الخلافات والفوضى التي هيّ عليها البلاد الآن.. كلّما قوي دور وفعل الجامع كلّما التفّ حوله المجتمع التونسي وتماسكت به شرائحه.

الزيتونة ومقاومة التشيّع

اســـتراتيجياً: إن واجهت الزيتونة التشيّع، فإن كلّ الشعب التونســـي بطمّ طميمه سيواجه هذه الآفة، وسيعتبرها فيروساً خبيثاً غريباً عن جسده..

حاول أتباع عمائم المجوس في قم، والأحباش؛ التقرب من الزيتونـــة ومحاولة التغلغل فيهـــا، كادوا أن ينجحوا لعدم انتباه أهل السنّة، في البداية، لأهمية الدور التاريخي الذي يمكن أن تكون عليه الزيتونة مســـتقبلاً، حيث كانوا، كبقية الناس، يرون في عودتها حركة من طرف الحكومة لدغدغة واستغلال عاطفة الشعب التونسي وحنينيته تجاه هذا الصرح.

الآن، وقد التفّ أهل السنّة حول الزيتونة، وجب العمل على أن يمـــلأ الجامع كلّ الفضاءات المرتبطـــة بالعقيدة في وجدان الشـــعب.. أن يصبح المنارة التي ينظر إليها الضال كيّ يهتدي.. أن يكـــون التوجّه للجامع هو الحركة المرجعية الأشـــعورية لأي تونســـي في استشـــاراته واهتماماته وفي كلّ مـــا يواجهه من أطروحـــات.. يُغلق الباب نهائياً أمام التشـــيّع.. بل ويصبح، إن شاء الله، نقطة انطلاق لهجوم مضاد لأهل السنّة على مصادر التشيّع، ليس في تونس فحسب، بل في إفريقيا كلّها.

الزيتونة والتنصير:

تعلم فرنسا ومن شـــابهها. فرنسا التي تتلوّى ألما من عودة الجامع إلى دوره، تعلم أن نبع الدعوة الإسلامية في إفريقيا عاد ليسقي أجيال التوحيد. وأنّ نور الشريعة السمحاء، الذي تحمل الزيتونة مشعله في إفريقيا لن يقف أمامه ظلام ما ينشرون من كفـــر وتنصير. فعلماء وطلبة العلم الزيتونيين في النيجر ومالي والســـنغال ومغلب بلدان إفريقيا، لازال تأثيرهم قائما إلى الآن رغم غياب الزيتونة. فما بالك والزيتونة عادت؟

من بنود العقد الممضى مـــع الحكومة، أن التعليم الزيتوني مجاني لكلّ مسلمي العالم.

كيف يمكن دعم الزيتونة؟

١. المال.. الزيتونـة الآن محتاجـة إلـى مـا يقويّهـا.. أعداؤها يحاربونها من الباب الوحيد المتبقي لهم، بـاب المال.. ويكفي ملاحظـة الحالة المزرية لحُصر (زرابـي) الصـلاة كـي نتصور وضـع الجامـع المالي. التبـرع يكـون مباشـرة للمشـيخة عبـر رصيدهـا وليس عبر وزارة الشؤون الدينية.

٢. قامـة نـدوة عالميـة عنوانهـا «الزيتونـة ماضيـاً وحاضراً ومسـتقبلاً» (هذا العنوان اقتراح الشـيخ حسـين العبيـدي)؛ يُسـتدعى لهـا علمـاء الأمـة وأصحـاب القـرار والنفـوذ فيهـا. مثل هـذه النـدوة سـتقدم دفعـة مسـتقبلية بسـنوات للزيتونـة وسـتقضي علـى محـاولات التعـدّي علـى الجامـع كمؤسسة علمية.

٣. إنجـاز برامـج تلفزيونيـة تبـث فـي القنـوات الإسـلامية مواضيعهـا مرتبطـة بالزيتونـة؛ أو دروس تبث من داخل الزيتونة.

٤. مؤتمر خاص بتنمية الموارد المالية للزيتونة.

٥. مطبعة خاصة بالزيتونة.

٦. الدعـم اللوجسـتي بكل مـا تحتاج إليـه منظومة تدريس عصرية (حواسيب، أثاث، شبكات...).

٧. دعـوة شـيخ الزيتونـة، أو مـن ينوبـه، للمؤتمـرات والندوات التي يقيمها علماء الأمة لإشراك وإدخال الزيتونة ضمن الحركة العلمية والدعوية العالمية.

قـدّر اللـه تعالـى أن تعـود الزيتونـة فـي زمـن المخاضـات هـذا الـذي تمرّ بـه أمّـة محمد - صلّـى الله عليه وسـلّم - .. زمن تحتاج فيه الأمّة إلى أن تسـترجع كلّ طاقاتها، الإيمانية والعقدية والعلمية والمادية؛ كي تنهـض وتعود إلى دورها في ريادة العالم وإبلاغ رسـالة الإسلام، رسالة التوحيد، رسالة النجاة.

ندعـو الله أن يبـارك في هذه العـودة وأن يجعلها بركة ونوراً على تونس وعلى أمة الإسلام.

تحـرير موقف الصحـــابة من المرتدين (٣) (*)

سلطان العميري

سبق التأكيد في الجزأين السابقين على أن من شملهم اسم الردة في عهد الصحابة كانـــوا صنفين: صنف تـــرك الدين وانخلع منه بالكلية ورجع إلـــى عبادة الأوثان، أو اتبع المتنبئين؛ وصنف بقي على الدين لكنه أنكر الزكاة أو مانع من دفعها.

وســـبق التأكيد أيضاً على أن الصحابة أجمعوا على قتال المرتدين بجميع أصنافهم، أما الصنف الأول فلم يقع بين الصحابة خلاف في كفرهم ووجوب قتالهم، ولم يكن لدى أي أحد منهم إشـــكال في ذلك، وأما الصنف الثاني فقد عرض لبعض الصحابة إشكال في قتالهم ثم انتهى الحال بهم إلى الاتفاق على وجوب قتالهم.

وفي هذا الجزء سنناقش القضية الثالثة، وهي تحرير السبب الدافع لقتال الصحابة للمرتدين، وتحديد المناط المؤثر في حروبهم تلك.

وتدل الدلائل الكثيـــرة على أن الدافع الأولي الذي دفع بالصحابة إلى قتال المرتدين بكل أصنافهم هو أنهم خرجوا عن الإسلام وخالفوا أصوله الكبرى – كلها أو بعضها – ولم يكن البعد السياسي هو الدافع الأولي لهم.

أما الصنف الأول، وهم من ترك التدين بالإسلام جملة واتبع المتنبئين – كبني حنيفة مثلاً – فقد أجمع العلماء على أن موجب قتال الصحابة لهم هو كونهم ارتدوا عن الدين، وأن الصحابة إنما قاتلوهم لأجل ما وقع منهم من النكوص والارتداد.

وقـــد تتالت مقولات العلماء في تأكيد هذا المعنى، ومما يدل على ذلك: تعليق الإمام الشافعي على الحوار الذي دار بين عمر بن الخطاب وأبي بكر، حيث يقول: «في قول أبي بكـــر: هذا من حقها لو منعوني عناقاً مما أعطوا رســـول الله ﷺ لقاتلته عليه = معرفة منهما معاً بأن ممن قاتلوا من هو على التمســـك بالإيمان ولولا ذلك ما شـــك عمر في قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا إله إلا الله فصاروا مشـــركين»[1]، فهو يؤكد أن المرتدين الذين رجعوا إلى الشـــرك لا يشـــك الصحابة في قتالهم لأجل ما وقعوا فيه من الشرك، ويؤكـــد أن الدافع في قتال الصحابة ليس هو الخروج على الدولة، وإنما هو الخروج من الدين أو عدم الالتزام ببعض أصوله الكبرى.

وفـــي بيان ذلك يقول القاضي عياض بعد أن ذكـــر أن المرتدين كانوا ثلاثة أصناف:

(*) الجزء الأول نشر في العدد ٣٠٠. http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2077.
والجزء الثاني نشر في العدد ٣٠٣. http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2248.

(١) الأم (٤/٢١٥).

«فـــرأى أبو بكر والصحابة – رضي اللّه عنهم – قتال جميعهم؛ الصنفين الأولين لكفرهم، والثالث لامتناعه بزكاته»[1].

ويقـــول الخطابي حين ذكر بعـــض أصناف المرتدين، وهم من أقر بالزكاة ولكن امتنع عن دفعها لأبي بكر: «في أمر هؤلاء عرض الخلاف، ووقعت الشـــبهة لعمر رضي الله عنه، فراجع أبا بكر رضي الله عنه، وناظـــره، واحتج عليه بقول النبي ﷺ: «أمـــرت أن أقاتل الناس حتى يقـــول: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني نفسه وماله»[2].

وقال في من ارتد عن الإســـلام: «وهؤلاء سماهم الصحابة كفاراً، ولذلك رأى أبو بكر ســـبي ذراريهم، وســـاعده على ذلك أكثر الصحابة، واستولد علي بن أبي طالب جارية من سبي بني حنيفة، فولدت له محمد بـــن علي، الذي يدعى ابن الحنيفية، ثم لـــم ينقض عصر الصحابة حتى أجمعـــوا على أن المرتد لا يســـبى»[3]، وما أشـــار إليه الخطابي في قوله: «وساعده أكثر الصحابة» لا يقصد في الحكم بالكفر والقتال، وإنما في الموقف من السبي، وهذا ما يدل عليه آخر كلامه.

وقد نقل البغوي كلام الخطابي السابق، وفيه إضافة مهمة لا توجد في الأصل، وهـــي توضح مقصوده بجلاء، حيث يقول عن الصنف الذي ترك الإســـلام وارتد عنه: «ولم يشـــك عمر رضـــي الله عنه في قتل هؤلاء، ولـــم يعترض على أبي بكر في أمرهـــم، بل اتفقت الصحابة على قتالهم وقتلهم، ورأى أبو بكر سبي ذراريهم ونسائهم، وساعده على ذلك أكثر الصحابة»[4].

ويقـــول ابن عبد البر معلقاً على حديـــث أبي هريرة: «قوله: «وكفر من كفر من العرب» لم يخرج على كلام عمر؛ لأن كلام عمر إنما خرج على من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ومنع الزكاة وتأولوا قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، فقالوا: المأمور بهذا رســـول الله لا غيره»[5]، فابـــن عبدالبر هنا يبين أن عمر إنما كان يناظر أبا بكر في صنف محدد من المرتدين، وسبب منازعته هو أنه لم يحصل منهم كفر لا أنه لم يحصل منهم خروج على الدولة، وفي بيان أبي بكر له بين أن السبب المبيح قتالهم هو أنهم لم يلتزموا بشـــعيرة من شعائر الإسلام لا لأجل أنهم خرجوا على الدولة أو شكلوا خطراً على أمنها.

ويقـــول الماوردي: «فأما أبو بكر رضـــي اللَّه عنه فإنه قاتل طائفتـــين: طائفة ارتدت عن الإســـلام مع مســـيلمة وطليحة والعنسي، فلم يختلف عليه من الصحابة في قتالهم أحد»[6].

ويقـــول ابن تيمية مؤكداً التقريرات الســـابقة: «ومعلوم أن مســـيلمة الكذاب كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا – أحد ملوك التتار – وادعى أنه شـــريك محمد في الرســـالة، وبهذا استحل الصحابة قتاله وقتال أصحابه المرتدين»[7]، وفي تأكيد المعني نفســـه يقول: «أمْر مسيلمة الكذاب وادعاؤه النبوة واتباع بني حنيفة له باليمامة وقتال الصديق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام»[8]، بل إنه ينقل الإجماع فيقول: «لم نعلم أحـــداً أنكر قتال أهل اليمامة وأن مســـيلمة الكذاب ادعى النبوة وأنهم قاتلوه على ذلك»[9].

وفي ســـياق حديثه عن فضائل أبي بكر يقول: «من أعظم فضائـــل أبي بكر عند الأمة أولهـــم وآخرهم أنه قاتل المرتدين وأعظم النـــاس ردة كان بنو حنيفة ولم يكن قتاله لهم على منع الزكاة بل قاتلهم على أنهم آمنوا بمسيلمة الكذب»[10].

وأمـــا الصنف الآخر، وهم من منع الزكاة، فقد ذهب بعض العلمـــاء إلى أن الموجب لقتالهم هو البغي وإعلان الحرابة على الصحابـــة، وأصبحوا لا يفرقون بين قتال البغاة وقتال الطائفة الممتنعة وقتال الخوارج ويجعلونها من جنس واحد، ويســـتدلون ببعضها على بعض، ولهذا فإن كثيراً من الفقهاء يســـتدل على قتـــال البغاة بقتال الصحابة لمانعي الـــزكاة وبقتال علي لبعض الصحابة في موقعة الجمل[11].

ولكـــن كثيراً من الفقهاء – وخاصة المتقدمين منهم – يفرق بين قتال الصحابة لمعاني الزكاة وقتال البغاة، فالطائفة المنكرة لوجوب الزكاة أو غير الملتزمـــة بإخراجها عندهم يجب قتالها ابتـــداءً ولو لم تبدأ بقتال، وأمـــا الطائفة الباغية فإنه لا يجوز ابتداء قتالها إلا إذا هي بدأت بذلك.

وفي الكشف عن حقيقة هذا القول يقول ابن تيمية: «وكثير من الأئمة المصنفين في الشريعة لم يذكروا في مصنفاتهم قتال الخارجين عن أصول الشـــريعة الاعتقاديـــة والعملية، كمانعي الـــزكاة والخوارج ونحوهم، إلا مـــن جنس قتال الخارجين على الإمـــام، كأهل الجمل وصفين، وهذا غلط، بل الكتاب والســـنة

(١) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (١/ ١٨١).
(٢) معالم السنن، الخطابي (٢/ ١٦٥).
(٣) معالم السنن (٢/ ١٦٦).
(٤) شرح السنة (٥/ ٤٩٠).
(٥) الاستذكار، ابن عبدالبر (٣/ ٢١٤).
(٦) الحاوي، الماوردي (١٣/ ١٠١).
(٧) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢٢).
(٨) مناهج السنة النبوية (٤/ ٤٩٢)، وانظر: المرجع نفسه (٤/ ٤٩٤).
(٩) المرجع السابق (٤/ ٤٩٢).
(١٠) منهاج السنة النبوية (٨/ ٣٢٤).
(١١) انظر: أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، الخطابي (١/ ٧٤٢)، وفتح الباري، ابن حجر (١٢/ ٢٧٧)، والحاوي الكبير، الماوردي (١٣/ ٢٢١)، ومغني المحتاج، الخطيب الشربيني (٤/ ١٢٣)، والكافي في فقه أحمد بن حنبل، ابن قدامة (٤/ ٥٤)، وكشاف القناع، البهوتي (٦/ ١٥٨).

وإجماع الصحابة فرق بين الصنفين، كما ذكر ذلك أكثر أئمة الفقه والسنة والحديث والتصوف والكلام وغيرهم»[1].

وفي سياق حديثه عن حكم قتال التتار بين أنهم ليس لهم حكم البغاة، وإنما هم من جنس مانعي الزكاة الذين قوتلوا على ما خرجوا به من الدين، فقال: «والصواب أن هؤلاء - التتار - ليسوا من البغاة المتأولين فإن هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلاً، وإنما هم من جنس الخوارج المارقين ومانعي الزكاة وأهل الطائف والخرمية ونحوهم، ممن قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الإسلام»[2].

وأكد أن قتال أبي بكر لمانعي الزكاة لم يكن لأجل أنهم امتنعوا عن أدائها لأبي بكر، وإنما لأنهم امتنعوا عن أدائها مطلقاً، حيث يقول: «أما الذين قاتلهم على منع الزكاة فأولئك ناس آخرون ولم يكونوا يؤدونها وقالوا لا نؤديها إليك، بل امتنعوا من أدائها بالكلية فقاتلهم على هذا لم يقاتلهم ليؤووها إليه، وأتباع الصديق كأحمد بن حنبل وأبي حنيفة وغيرهما يقولون إذا قالوا نحن نؤديها ولا ندفعها إلى الإمام لم يجز قتالهم؛ لعلهم بأن الصديق إنما قاتل من امتنع عن أدائها جملة لا من قال أنا أؤديها بنفسي»[3].

الأدلة على أن الدافع في قتال الصحابة للمرتدين هو البعد الديني:

وقد دلت القرائن الكثيرة والشواهد المتعددة على أن قتال الصحابة للمرتدين بكل أصنافهم - من خرج من الدين بالكلية ومن امتنع عن الزكاة، الصنف الأول لأجل درتهم وخروجهم من الدين والصنف الثاني لأجل امتناعهم عن العمل بعبادة ظاهرة -؛ كان الدافع فيه هو البعد الديني، وتؤكد أن قتالهم لم يكن لأجل الغرض السياسي ولا اقتصادي، ولا لأجل كونهم خرجوا عن الدولة، وإنما لأجل أنهم خرجوا عن الإسلام جملة، أو لأجل أنهم لم يلتزموا بشعيرة من شعائره الأساسية، ومن تلك الدلائل:

الدلالة الأولى: قول أبي بكر للصحابة: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»، واستدلاله بقول الله تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ١١]، وهذا يدل على أن البعد الذي كان له التأثير الحقيقي في قتال الصحابة للمرتدين هو البعد الديني وليس البعد السياسي، ولو كان غير ذلك، لقال: والله لأقاتلن من حاربنا أو من خرج على دولة الإسلام.

ثم إن أبا بكر ربط حكم الزكاة بحكم الصلاة، وهذا يدل على أن الصحابة مجموعون على أنهم لو تركوا الصلاة لاستحقوا المحاربة والقتال، والصلاة ليس فيها بعد اقتصادي أو سياسي.

ثم إنه لو كان سبب قتال مانعي الزكاة هو البغي والحرابة والخروج على الدولة لما تردد عمر بن الخطاب في وجوب قتالهم؛ لكون ذلك أمراً منصوصاً ظاهراً في القرآن، وهذا يدل على أن مأخذ قتالهم عنده هو ما تركوه من شعائر الدين مع بقائهم على أصله.

الدلالة الثانية: كتابات أبي بكر للمرتدين، فحين وقعت حادثة الردة قام أبو بكر بكتابة كتاب عام أمر أن يقرأ على كل المرتدين، وجاء فيه: «من أبي بكر خليفة رسول الله، إلى من بلغ كتابي هذا من عامة وخاصة، أقام على إسلامه أو رجعه عنه... وقد بلغني رجوع من رجع منكم عن دينه بعد أن أقر بالإسلام وعمل به... وإني بعثت إليكم فلاناً في جيش من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان، وأمرته أن لا يقاتل أحداً منكم حتى يدعوه إلى داعية الله... وألا يقبل من أحد إلا الإسلام»[4]، وكذلك جاء نص مقارب للسابق في كتاب أبي بكر لبني أسد[5]، وجاء في كتاب أبي بكر لخالد حين أمره بالمسير إلى مسيلمة الكذاب: «فإذا قدمت عليهم فلا تبدأهم بقتال حتى تدعوهم إلى داعية الإسلام، واحرص على صلاحهم... واعلم أنك تقاتل كفاراً بالله...»[6].

وهذه الكتابات كلها تدل على أن السبب الموجب لقتال الصحابة للمرتدين هو كونهم كفروا بالله وانخلعوا من دين الإسلام، ولو كان موجب قتالهم هو السبب السياسي لقال فادعهم إلى الرجوع إلى سياج الدولة والخضوع لحكم القانون.

الدلالة الثالثة: عهد أبي بكر لأمراء الأجناد ووصاياه لهم، فحين خرجت الأجناد من المدينة كتب أبو بكر لهم عهداً جاء فيه: «هذا عهد أبي بكر خليفة رسول الله لفلان حين بعثه فيمن بعثه لقتال من رجع عن الإسلام»[7].

ولو كان قتالهم للسبب السياسي لقال: حين بعثه فيمن بعثه لقتال من خرج على الدولة وخالف القانون.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٨٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/٥٤٨).
(٣) منهاج السنة النبوية (٨/٣٢٤)، وانظر: المرجع نفسه (٨/٢٣٣).
(٤) تاريخ الطبري (٢/١٤١)، والبداية والنهاية، ابن كثير (٦/٣٤٨)، ومجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، محمد حميد الله (٣٤٠).
(٥) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي (٣٤٧).
(٦) الردة، الواقدي (٧١)، ومجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (٣٤٩).
(٧) تاريخ الطبري (٢/١٤٢)، ومجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة (٣٤٤).

الدلالة الرابعة: موقف الصحابة من قتلى حرب المرتدين، فإن أبا بكر حكم عليهم بالنار، فعن طارق بن شهاب، قال: «قدم وفد بزاخة، من أسد وغطفان، على أبي بكر، يسألونه الصلح، فخيرهم أبو بكر بين الحرب المجلية والسلم المخزية، فقالوا له: هذه الحرب المجلية قد عرفناها، فما السلم المخزية؟ فقال: أن تنزع منكم الحلقة والكراع وتتركوا أقواماً تتبعون أذناب الإبل، حتى يري اللهُ خليفةَ نبيه والمهاجرين أمراً يعذرونكم به، ونغنم ما أصبنا منكم، وتردوا إلينا ما أصبتم منا، وتَدُوا قتلانا، وتكون قتلاكم في النار»[1].

ومن كان سبب قتاله هو الخروج على الدولة لا يحكم على قتلاه بالنار؛ لأنه لا يلزم أن يكون كافراً.

فهذه الشواهد كلها تدل على معنى واحد، وهو أن قتال الصحابة للمرتدين إنما كان لأجل البعد الديني، وهو الارتداد عن الإسلام والانخلاع منه، أو لأجل أنهم لم يلتزموا بشعيرة من شعائره الأساسية.

ولا بد من التنبيه هنا إلى أن جعل الدافع الأول لحروب الصحابة في الردة هو البعد الديني؛ لا يمنع أن يكون لحرب المرتدين أهداف أخرى سياسية واقتصادية، ولكنها تبقى أهدافاً تابعة وليست أولية.

التفسير السياسي لقتال الصحابة للمرتدين:

مع وضوح الأدلة ووفرة الشواهد الدالة على أن البعد الديني هو الدافع الأولي للصحابة في قتالهم للمرتدين إلا أن هناك رؤية مختلفة تشكلت في العصر الحديث، واشترك في بنائها بعض الخطاب العلماني كعلي عبدالرازق وغيره[2]، وكثير من الإسلاميين ممن تبنى رؤية معاصرة في قضية الحرية تأول من خلالها كل ما يخالفها من أحكام الشريعة الثابتة، كقضية جهاد الطلب وحد الردة وغيرها، وتتلخص هذه الرؤية في أن الدافع الأولي لقتال الصحابة للمرتدين لم يكن البعد الديني، وإنما كان البعد السياسي، فحروب الردة في نظرهم لم تكن لأجل إعادة من غيّر اعتقاده وخرج من الإسلام أو لأجل إلزام من امتنع عن أداء فريضة من فرائض الإسلام الأساسية، وإنما هي في نظرهم لأجل أنهم مواطنون تخلوا عن التزاماتهم وواجباتهم باعتبارهم أعضاء في الدولة، ولأنهم سعوا إلى الانفصال عن سجد الدولة وأعلنوا الحرب عليها، وأمسوا يشكلون خطراً على أمنها واستقرارها[3].

وحاول بعضهم أن ينكر كون ما حصل من القبائل العربية ردة عن الدين أو خروجاً عنه، فقد ذهب محمد عمارة إلى أن حركة الردة لم تكن ضد دين الإسلام وإنما ضد دولة الإسلام، وفي سياق توضيح ذلك أكد أن أحداً من المتنبئين لم ينازع في توحيد الله، ولا في نبوة محمد ﷺ، ولم ينكر أحد منهم قضية الوحي الإلهي، وإنما أنكروا فقط تفرد النبي واستقلاله بالنبوة، تعصباً منهم وحسداً، «فنحن هنا أمام تمردات قبلية، تشق الوحدة التي أقامتها الدولة العربية الإسلامية الوليدة، التي يحكمها بني قريش، فهي انشقاقات ضد الوحدة، ولأن دولة الوحدة هذه يقودها نبي، فلقد زعم قادة هذه الانشقاقات أنهم هم الآخرون أنبياء... فهي إذن ردة سياسية، حاولت تبرير نفسها وستر عورتها برداء مهترئ من التنبؤ في الدين»[4].

وهذا التفسير السياسي لحروب الردة مصادم لحقيقة ما كانت عليه تلك الحروب، ومتناقض مع حال الصحابة في التعامل معها، فإن هناك نصوصاً كثيرة – كما سبق بيانه – تدل على أن دافعهم في محاربة القبائل المرتدة لم يكن لأجل أنهم أعلنوا الخروج عن حكم الدولة ولا لأنهم باتوا يشكلون خطراً على أمنها، وإنما لأنهم أعلنوا الخروج عن الدين أو لأنهم أعلنوا عدم الالتزام بعبادة من أصول الإسلام وأركانه الأساسية، وأصحاب التفسير السياسي لحروب الردة لم يقدموا جواباً على تلك الأدلة والشواهد، وإنما أغفلوها وأعرضوا عنها وكأنه ليس لها وجود!

ومع ذلك فقد حاول أصحاب الرؤية الجديدة في تفسير حروب الردة أن يبرروا رؤيتهم تلك فاستندوا إلى عدة تبريرات ترجع في مجلها إلى ثلاثة تبريرات أساسية، وهي:

المبرر الأول: القول بأنه لو كانت حروب الردة لأجل البعد الديني فإنه هذا يعني أن الصحابة وقعوا في المخالفة للنصوص الشرعية الناهية عن الإكراه، كما في قوله تعالى: ﴿**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ [**البقرة**: ٢٥٦].

وهذا المبرر غير صحيح، وهو متضمن لسوء فهم للمراد

(١) أخرجه: أبو عبيد، القاسم ابن سلام في الأموال (٢٥٤)، وابن زنجويه في الأموال من طريق أبي عبيد (٧٤٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٤٠٠)، وسعيد بن منصور في السنن (٣١٦/٢)، وإسناده صحيح.

(٢) انظر: الإسلام وأصول الحكم، علي عبدالرازق (١١٤-١١٧).

(٣) انظر: لا إكراه في الدين، طه جابر العلواني (١٤٩)، والحريات العامة، عبدالحكيم العيلي (٤٣١)، والحقوق والحريات السياسية في الإسلام، رحيل غرايبة (٣٥٥)، والإسلام وحرية الفكر، جمال البنا (٢٠٥)، وحرية الفكر في الإسلام، عبدالمتعال الصعيدي (٦٥)، وحرية الاعتقاد في القرآن الكريم، عبدالرحمن حللي (١٢٥)، وحق الحرية في العالم، وهبة الزحيلي (١٤٨)، وقتل المرتد الجريمة التي حرمها الإسلام، محمد منير إدلبي (١٢١)، ونصوص الردة في تاريخ الطبري، محمد حسن آل ياسين (٩٠).

(٤) الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية (١٢٥-١٢٦)، وانظر في إنكار حدوث الردة الدينية في القبائل العربية: نصوص الردة في تاريخ الطبري، محمد حسن آل ياسين (٩٢- ١٠١).

من الآية، فإن الصحيح أن هذه الآية لا علاقة لها بحالة الردة، وإنما هي متعلقة بحالة الدخول في الإسلام، وقد اختلف المفسرون فيها وذكروا سبعة أقوال[1]، ولكن كل تلك الأقوال تتمحور حول حالة الدخول في الإسلام، ولم يذكر أحد منهم قولاً يتعلق بحالة الخروج من الدين والارتداد عنه.

وهذا ما يدل عليه سبب نزولها، فعن ابن عباس قال: كانت المرأة تكون مقلاتاً - أي لا يعيش لها ولد - فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده، فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار فقالوا لا ندع أبناءنا فأنزل الله عز وجل ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦][2].

ثم على التسليم بأن هذه الآية تشمل حتى حالة الخروج من الدين، فإن الأمة مجمعة على تخصيص المرتد منها، وفي نقل الإجماع يقول ابن حزم: «لأنه لم يختلف أحد من الأمة كلها أن هذه الآية ليست على ظاهرها؛ لأن الأمة مجمعة على إكراه المرتد عن دينه»[3].

المبرر الثاني: الاعتماد على أن الدافع الذي كان وراء ارتداد القبائل العربية هو البعد القبلي وهو الذي ادعى بهم إلى الثورة على حكم قريش للدولة، ولم يكن لديهم ارتداد حقيقي عن أصل الدين، فبما أن الأمر كذلك فإن الدافع في حروب الصحابة هو إرجاعهم إلى دائرة الدولة الإسلامية الوليدة.

وقد لقي هذا المبرر انتشاراً كبيراً، ويكاد يجمع أصحاب الرؤية الجديدة على الاعتماد عليه، وهو من أغرب المبررات وأعجبها، فهو أولاً مخالف للنصوص الصريحة جداً المنقولة عن الصحابة في بيان حقيقة ما وقع من القبائل العربية، ومن ذلك ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: «قال لما توفي رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر رضي الله عنه وكفر من كفر من العرب..»[4]، فها هو أبو هريرة، وهو بلا شك أعلم من المعاصرين بحال المرتدين، يخبر بنص صريح أن ما حصل منهم هو ردة عن الدين وكفر به.

ثم إن في هذا المبرر حكم على قصد الصحابة بناء على قصد المخالفين لهم، فلو سلمنا بأن تلك القبائل العربية خرجت لأجل البعد القبلي فقط، وكان هدفها هو الثورة على الدولة، فما المبرر الذي يجعل قصد الصحابة موافقاً لقصدهم، فهل هناك دليل عقلي أو واقعي يؤكد ذلك؟! وهل هناك دليل يؤكد أن مقاصد المتحاربين لا بد أن تكون متفقة ومتواردة على جهة واحدة دائماً؟!! وكيف نترك مقالات الصحابة أنفسهم ونتجاوز حديثهم وخطاباتهم التي عبروا فيها عن دافعهم لقتال المرتدين، ونعتمد على حالة المرتدين لنفسر بها دافع الصحابة؟!!

إن الطريقة الصحيحة في تحديد هدف الصحابة من حروب الردة هي أن نرجع إلى مقالاتهم ومواقفهم التي صدرت منها ونستخرج منها الغاية التي كانت وراء قتالهم للمرتدين، وليس أن نقوم بتحليل مواقف أناس آخرين ونستخرج منها مقاصد أناس مختلفين عنهم في أهدافهم وغاياتهم وعلمهم ومعرفتهم.

المبرر الثالث: الاعتماد على قول بعض الفقهاء الذين أشاروا إلى أن قتال الصحابة لمانعي الزكاة كان من أجل البغي، كما سبق نقل ذلك.

وإذا تجاوزنا البحث في صحة موقف أولئك الفقهاء في تفسيرهم لقتال الصحابة لمانعي الزكاة، فإن الاعتماد على قولهم في تعميم التفسير السياسي لكل حروب الردة غير صحيح، بل فيه قفز ظاهر لمواقف أولئك العلماء التفصيلية الواضحة، فإن العلماء الذين أشاروا إلى أن قتال الصحابة لمانعي الزكاة كان لأجل البغي لم يجعلوا ذلك عاماً في كل أصناف المرتدين، بل نصوا بأنفسهم على أن قتال الصحابة لمن ترك الدين واتبع المتنبئين - كبني حنيفة وغيرهم - كان لأجل الردة والخروج من الدين، كما سبق نقل كلامهم.

فهم لم يقولوا أن كل حروب الردة كانت لأجل البغي - كما يقول أصحاب التفسير السياسي -، وإنما كانوا يتحدثون عن صنف محدد، وهو مانعو الزكاة فقط، ولكن بعض الباحثين استثمر قولهم ذلك فجعل علة قتال الصحابة لكل أصناف المرتدين هي البغي والخروج عن نظام الدولة، وهذا تعميم خاطئ، وتجاوز في الاستدلال.

فإذا سلمنا بأن قتال مانعي الزكاة كان لأجل البغي، فهذا لا ينفع أصحاب التفسير السياسي لحروب الردة؛ لأنهم يقولون إن كل الحروب التي خاضها الصحابة ضد المرتدين كانت لأجل البعد السياسي، وغاية ما يدل عليه حديث بعض الفقهاء عن مانعي الزكاة أن بعض حروب الصحابة كانت لأجل البغي والخروج على الدولة، فالمبرر الذي اعتمدوا عليه إذن أضيق من الدعوى التي يدعونها.

ومن خلال التحليل السابق ينكشف بوضوح أن الرؤية المعاصرة التي تفسر حروب الردة تفسيراً سياسياً رؤية مخالفة للأدلة والشواهد المنقولة، وهي أيضا لم تعتمد على مبررات صحيحة سالمة من الخلل، وبالتالي فإنها رؤية خاطئة غير مقبولة.

(١) انظر: فتح القدير، الشوكاني (١/ ٤٧٠).
(٢) أخرجه: أبو داود في سننه، رقم (٢٦٨٢)، وصححه الألباني.
(٣) المحلى (١١/ ١٩٥)، وانظر: المحلى أيضاً (٧/ ٣٤٦).
(٤) أخرجه: البخاري، رقم (١٣٩٩).

مجلة

البيان

www.albayan.co.uk

موقع البيان الإلكتروني
يطلق نافذته الإندونيسية

تفاعل معنا إلكترونياً

YouTube

Available on the iPhone App Store

خدعوك فقالوا:

علماني معتدل

أحمـــــد فـهـمـي
afahmee@hotmail.com
@ahmdfahmee

يعاني الإسلاميون مرارات كثيرة وإحباطات متتالية بسبب المشـكلات الناجمة عن تحالفاتهم مع الكيانات والشخصيات العلمانية على الصعيد السياسي..

تتمثل هـذه الإحباطات في التحولات التي تطرأ على مواقف القوى العلمانية تجاه القوى الإسلامية، والتي تكـون مفاجئة - أو صادمـة - أحياناً، على الأقل للرأي العام الإسـلامي، وهي تحولات تتسبب في خسائر سياسـية كبيرة، وينتج عنها ارتباك في المسار السياسي للإسلاميين، أو على الأقل تؤثر سلباً - بنسب متفاوتة - على شعبية الإسلاميين..

لا شك أن القوى السياسية الإسلامية تفتقد رؤية تأصيلية - شرعياً وسياسـياً - للتعامل مع الكيانات والرموز العلمانية فـي المجتمع، وغالباً ما يتم صياغة هـذه العلاقة اسـتجابة لظروف ضاغطـة، أو وفق مقاربات قاصرة عن اسـتيعاب السـلوك السياسـي للعلمانيين على المدى المتوسط أو البعيد، لذلك نتعرض لمفاجآت وصدمات متكررة..

وبالنظـر إلى الحالة السياسـية المصريـة كنموذج لهذه الإشكالية، يمكن أن نلحظ تغيرات بارزة في مواقف العلمانيين تجاه الإسـلاميين، ومن أبرز الأسماء التي طرأ على مواقفها تغير ملحوظ:

- **حزب الوفد الليبرالي برئاسة السيد البدوي.**
- **د. محمد البرادعي المرشح السابق للرئاسة، ورئيس حزب الدستور.**
- **د. وحيد عبد المجيد ، الأكاديمي السياسي والخبير في مركز الأهرام للدراسات.**
- **د. أيمن نور، النائب السابق ورئيس حزب غد الثورة.**
- **حمدين صباحي، المرشح السابق للرئاسة وزعيم التيار الشعبي.**
- **د. عمرو حمزاوي، أستاذ علم السياسية والنائب السابق.**

تتضمن القائمة أسـماء شخصيات وكيانات أخرى كثيرة، لكن هـؤلاء من أبرزهـم، ويمثلون تنوعاً مناسـباً من حيث الخلفية الفكرية..

الدافع الأكثر أهمية الذي يلجأ الإسـلاميون بسببه إلى

البحث عن مشـــتركات مع الكيانات والرمـــوز العلمانية، هو السعي لتحقيق توافق سياسي يقدم القوى الإسلامية بوصفها حريصة على التماســـك المجتمعي، وغير مستهدِفة للانفراد بالحكم، ســـواء أمام الرأي العام الداخلي، أو المجتمع الدولي، وذلك في محاولة لاحتواء المخاوف التي تثيرها أطراف كثيرة من الصعود السياسي للإسلاميين..

ينطلق الإســـلاميون فـــي تصنيف العلمانيـــين من أجل بنـــاء حالة توافقيـــة معهم، مـــن مقاربتين رئيســـتين، هما: مقاربة العلماني المعتدل، ومقاربة العلماني النفعي.

أولاً: مقاربة العلماني المعتدل:

الاعتدال المقصود في هذا التصنيف سياســـي بالدرجة، ويتعلق بالمواقف، فلا يلـــزم منه أن يكون العلماني معتدلاً في صياغة مفاهيمه حول الإسلام والعلمانية، بل قد يكون بعض هؤلاء متطرفاً فـــي أطروحاته العلمانيـــة، لكنه يوصف بأنه «منصـــف» أو «حيادي» أو «موضوعي» في تعامله مع ما يتعلق بالإســـلاميين، وبالتالي ينتفي بعض الحرج - بحسب اجتهاد البعض - من التقارب معه، أو حتى تقبل مواقفه والترويج لها، وربما الدفاع عنه أحياناً في المحافل العامة..

ومن أمثلة «العلماني المعتدل» بحسب هذا التعريف: أيمن نور، عمرو حمزاوي، وحيد عبد المجيد..

ومن أمثلـــة العلماني المتطرف فـــي علمانيته، الموصوف بالإنصـــاف في بعـــض مواقفه: د. علاء الأســـواني، الأديب المعروف..

ثانياً: مقاربة العلماني النفعي:

بحســـب هذه المقاربة، يتـــم تصنيف بعـــض العلمانيين بأنهم «نفعيون» يمكن أن يتجاوزوا إشـــكالات فكرية وعقبات أيديولوجية، في ســـبيل تحقق منفعة مادية أو سياســـية من تعاملهـــم مع القوى الإســـلامية، ولديهم القـــدرة على تحمل مستوى مرتفع نسبياً من التناقض في الأطروحات السياسية بينهم وبين الإسلاميين، في سبيل تحقق المنافع المرجوة، ومن أمثلة هؤلاء: البرادعي، صباحي، حزب الوفد..

لماذا يتحـــول العلمانيون في مواقفهم من الإســـلاميين؟

التجربة السياســـية المصرية طيلة عشرين شهراً منذ ثورة ٢٥ يناير أظهـــرت بوضوح: قصور هاتين المقاربتين عن تفســـير الســـلوك العلماني وعن توقـــع التحولات التـــي طرأت على المواقف السياسية للقوى والشخصيات العلمانية التي تحالفت مع الإسلاميين أو كانت تتبنى منهم مواقف معتدلة نسبياً..

الخلل الرئيس في هاتين المقاربتين أنهما لا تضعان أطراً زمنية لمواقـــف العلمانيين، بل تفترض فيها الثبات النســـبي، ومن هنا تحدث المفاجـــآت المريرة عندما يتحول العلمانيون.. فمـــا الـــذي يجعل العلمانـــي المعتدل أو النفعـــي يتحول عن مواقفـــه متقمصا حالة مفاجئة - نســـبية - مـــن التطرف في طـــرح أفكاره أو فـــي صياغة مواقفه من الإســـلاميين؟ ليس من السهل أن نحدد بدقة الأسباب الدافعة إلى التحول، فهناك دوافع فكرية، وأخرى شخصية، وبعضها ظرفية، وربما يكون التحـــول محصلة لمجموعة مختلطة مـــن الدوافع غير المتزامنة التي تتراكم مع الوقت نتيجة أن التقارب نفسه ليس طبيعياً، بل هو مســـار جانبي مضاد، عقدياً وفكرياً، وبالتالي فإن هذا المســـار يعاني قوة جذب عكسية منذ اللحظة الأولى لنشأته، ولا يتوقف الجذب إلا باختفاء المسار نفسه.

بصفـــة عامـــة، يمكـــن أن نلحـــظ مجموعـــات متنوعة من الدوافع يبرز أثرها في الواقع بنسب متفاوتة، وهي:

١ التنافسية

يحدث التقارب في هذه الحالة لوجود مصالح مشـــتركة، لكن بمجـــرد أن يلمح الطرف العلماني فرصـــة مواتية للقفز مـــن موقع التحالف مع الإســـلاميين، إلى موقع منافســـتهم، فإنـــه لا يتأخـــر، وهـــذا الدافع ينطبـــق تماماً علـــى حالة حزب الوفـــد، كحزب منافـــس، وكذلك حمديـــن صباحي.. فحزب الوفد تشـــارك مع حزب الحرية والعدالة في تأسيس التحالف الوطني لدخول الانتخابات البرلمانية، وبمجرد شعور قادته أن الحزب يمكن أن يحصد عدداً أكبر من المقاعد خارج إطار التحالف، أعلنوا انسحابهم فوراً، لكنهم في النهـــاية عجزوا - منفردين - عن تحقيق النسبة التي منحت لهم في إطار التحالف.. أما حمدين صباحي، فقد تحالف مع الإخوان في الانتخابات، ونال عدداً من المقاعد بســـبب هذا الدعم، لكن مواقف حزبه

انقلبت تماماً ضد الإخوان عندما اقتربت الانتخابات الرئاسية التي ترشح لها صباحي، وتحول صباحي وحزبه إلى خصم لدود للإسلاميين.

٢ الخلفية التاريخية الضاغطة

بعض القوى العلمانية تحتفظ بتاريخ مرير مع الإسلاميين- سواء كأفراد أو كتيار - وأبرز مثال على ذلك، التيار الناصري الذي يبرز حمدين صباحي كأحد رموزه، فمن المعروف تاريخ عبد الناصر الدموي مع جماعة الإخوان المسلمين، فهذه الخلفية تقف عقبة في تنمية التحالفات البينية، وإغفالها ولو مؤقتا يؤدي إلى مآزق كثيرة.

٣ بلوغ منعطف التصادم الفكري

التحالف بين الإسلاميين وبعض القوى والرموز العلمانية، قد يتخذ مساراً هادئاً وإيجابياً في الأحوال العادية، لكن هذا التحالف يتعرض للانهيار عندما يقترب من حالتين، الأولى: إعداد صياغة دائمة لنظام الدولة، مثل كتابة الدستور، حيث تبرز التناقضات بين طرفي التحالف بقوة، وقد ظهر ذلك جلياً في انسحابات رموز علمانية - كانت توصف بالاعتدال - من الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، مثل: أيمن نور، وحيد عبد المجيد، وذلك بسبب إصرار قوى إسلامية على تضمين مواد إضافية تحافظ على الهوية الإسلامية.. والحالة الثانية للتصادم الفكري، عندما تتنامى شعبية القوى الإسلامية، ويبدو واضحاً للجميع إمكانية سيطرتهم على المؤسستين التشريعية والتنفيذية عن طريق الانتخابات.

٤ اختفاء العدو المشترك

كثير من التحالفات بين الإسلاميين والعلمانيين جاءت على خلفية وجود خصم مشترك، تَمَثَّل قبل وأثناء الثورة في نظام مبارك، ثم بعد الثورة تَمَثَّل في المجلس العسكري، وبعد أن سقط مبارك واختفى المجلس العسكري من المشهد السياسي في أغسطس الماضي، لم يعد هناك خصم مشترك، وبالتالي اختفت مبررات التحالف لدى الكثيرين، وكما هي العادة فإن العلمانيين هم الذين يبادرون بالتحول استجابة لتغيرات الظروف، وبصورة تفاجئ الإسلاميين دوماً.

٥ انتفاء الغرض أو تحقق الهدف

من الطبيعي أن تتسم التحالفات بين القوى المتعارضة عقدياً أو فكرياً، بأنها تحالفات مؤقتة تزول عندما ينتفي الغرض منها، أو يتحقق هدف أحد طرفي التحالف.. ومشكلة الإسلاميين هنا مزدوجة، فهي من ناحية تنشأ بسبب تخليهم المفاجئ عن التحالف أو التوافق مع رموز أو قوى علمانية بمجرد انتفاء الغرض من هذا التحالف، وذلك دون مراعاة لأهمية الاحتواء، أو على الأقل الإنهاء الإيجابي للتحالف، ومن ناحية أخرى، فإن كثيراً من القوى العلمانية تتغير مواقفها بصورة مفاجئة بمجرد أن تحقق هدفها من التحالف مع الإسلاميين، أو التقارب معهم، ومثال ذلك، حزب الوفد، الذي كان يحتاج بعد الثورة إلى رافعة سياسية تدفعه بعيداً عن تاريخه الملوث مع نظام مبارك، وقد تحقق له ذلك بالتحالف مع حزب الحرية والعدالة ضمن التحالف الوطني، لكنه بمجرد أن شعر قادة الحزب بتخلصهم من ميراث النظام القديم في حس الرأي العام، تغيرت مواقفهم تماماً، وصولاً إلى حالة عداء سافر في الوقت الحالي مع كافة القوى الإسلامية.. كذلك يقدم د. عمرو حمزاوي نموذجاً للعلماني الذي يسوق نفسه كرمز ليبرالي معتدل، للتقارب مع الإسلاميين، وفي سبيل ذلك أعاد صياغة بعض أفكاره وتبنى خطاباً موضوعياً لفترة مؤقتة، لكن مع تجاوز مرحلة الانتخابات البرلمانية، وبروزه للرأي العام بصورة قوية كرمز سياسي مستقل، تغيرت مواقفه، وانقلب بصورة حادة ضد الإسلاميين.. البرادعي، مثال آخر على دافع «انتفاء الغرض وتحقق الهدف».. فعندما قدم إلى مصر في عهد مبارك قبل الثورة بعام تقريباً، تأسست الجمعية الوطنية للتغيير تحت قيادته لتكون تجمعاً للقوى المعارضة لمبارك، واعتمدت الجمعية بالدرجة الأولى على الانتشار الشعبي والقوة التنظيمية للإخوان، خاصة في تنفيذ أكبر إنجازاتها وهو بيان «معاً سنغير» الذي أصدرته ويحمل توقيع نحو ٨٠٠ ألف مواطن.. وظل البرادعي محل احترام وتقدير من كثير من الإسلاميين في الأشهر الأولى بعد الثورة، حتى إنه كان خيار الكثيرين منهم لرئاسة الجمهورية..

لكن تغيرت مواقف البرادعي بعدما بدأت شعبيته تزداد في أوساط الشباب العلماني الباحث عن رمز، ولم يعد في حاجة إلى الدعم الإسلامي التنظيمي والشعبي، وانقلب تماماً بعد أن نجحت الأحزاب الإسلامية في اكتساح انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام ٢٠١١م.

صياغة جديدة للعلاقة مع العلمانيين

لا يمكن أن يضطلع مقال واحد ببلورة الرؤية المطلوبة لصياغة العلاقة مع القوى والرموز العلمانية على الصعيد السياسي، لكن هذه بعض الأفكار الاسترشادية في هذا السياق:

– في مناخ سياسي معقد ومنفتح كما هو الحال في مصر، من الخطأ الانغماس في العمل السياسي دون تكوين رؤية واضحة مؤصلة – شرعياً – لمسألة العلاقة مع العلمانيين، وبناء التحالفات معهم، فمن المهم معرفة الحدود ومساحات الحركة المتاحة، والوضع هنا لا يحتمل الاكتفاء بتقريرات عامة، أو أصول كلية، بل يحتاج إلى تفصيل وتأصيل مستمرين، ومن يقترب من الواقع العملي السياسي الإسلامي حالياً، يكتشف عشرات من علامات الاستفهام لدى الناشطين والسياسيين الإسلاميين، التي تفتقر إلى إجابات واضحة محددة من علماء الأمة.

– من الضروري قبل البدء بعلاقة جديدة مع طرف علماني، أن نرسم خريطة تقريبية لنقطة التحول في مساره، أو بعبارة أخرى: نقطة عودته إلى مساره الأصلي، فلا بد من وضع أطر زمنية تقديرية لمدة التحالف..

– قضية التوافق تفتقر إلى أطروحات جديدة، فلا يمكن أن يسمح الإسلاميون بأن تبقى إشكالية «الانفراد بالحكم» أو «مواجهة المجتمع الدولي»، عوامل كابحة لتقدمهم السياسي، وربما يكون التنوع الإسلامي مدخلاً مناسباً للتخلص النسبي من هذه الإشكالية – ولو على الصعيد الداخلي –، فعندما تكون هناك قوة إسلامية واحدة على الساحة، تتعاظم حملات التخويف والاتهام والسعي للانفراد بالحكم، لكن في حالة وجود قوى إسلامية متعددة، فإن التحالف بينها يمكن أن يندرج تحت عنوان «التوافق» الذي يحمل معاني إيجابية لدى الرأي العام.. لا يعني ذلك طبعاً الدعوة إلى الانقسام الإسلامي، بل محاولة استغلال الانقسام الموجود – أصلاً – لتحقيق أهداف مشتركة..

– يحتاج الإسلاميون إلى تنويع مظاهر تواجدهم على الساحة السياسية، فلا يجب الانحصار في شكل «الجماعة» و «الحزب» فقط، بل يجب الانتشار في كافة مجالات العمل السياسي، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تعدد المنابر واللافتات.. وليس مقبولاً عندما يجلس الإسلاميون على مائدة تفاوض مع قوة علمانية، أن نجد الحضور العلماني يتسم بالتنوع والتعدد ما بين أحزاب وائتلافات وجمعيات ومنظمات، بينما الحضور الإسلامي يتسم بالنمطية والمحدودية.. ومرة أخرى أؤكد أن ذلك ليس دعوة للتعدد المؤدي إلى التنازع، بل يمكن للحركة الواحدة أن تقوم هي نفسها بتعديد منابرها، فليس مقصوداً أن تتعدد المناهج والرؤى.

– قد يكون مستحسناً في بعض الحالات وعلى صعيد بعض أشكال العمل السياسي، أن يتم التخفف من الشعارات الإسلامية، وهنا يجب أن نفرق بين ممارسة العمل السياسي وفق الضوابط الشرعية، وبين رفع الشعارات المثبتة للهوية الإسلامية، فالأمر الأول مطلوب ومؤكد، والثاني ليس كذلك.

– الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين خلاف عقدي لا يزول إلا بانتقال أحدهما عن عقيدته إلى العقيدة الأخرى، فالمفاهيم العلمانية متصادمة تماماً مع العقيدة الإسلامية، ومهما بذل الطرفان من جهد في تحقيق التقارب بينهما، ولو على حساب الثوابت لدى كل طرف، فإنه في النهاية يصل الطرفان إلى نقطة تصادم عندما يتضاد المشروع السياسي لأحدهما مع الآخر، وحتى مع محاولة بعض القوى الإسلامية تقديم تنازلات في هذا السياق، فإن القوى العلمانية لا تقبل انفراد الإسلاميين بالحكم ولو بمشروع هجين.

سنين الجمر

نجيبة بوغندة

انحنت عليّ محدّثتي وهمست بكلام كأنّها تخاف آذاناً قد تلتقط ما تسكبه في أذني.. قالت وقد اغرورقت عيناها بدمع كاد يبلّل حجابها المسدل:

- أتعرفين دمع القهر؟ هل عشت يوماً ملاحقة من البوليس السّرّي يقفو خطواتك ويعُدّ أنفاسك ويكبّل تنقّلاتك؟ هل ذقت يوما طعم ساعة ذلّ وهوان أتجرّعها غصباً كلّما أوقفْتُ بمركز الأمن؟ هل تعرّضت لحظة لبذيء الكلام يتفنّن جلادك في صبّه في آذانك قسراً دون حياء؟ هل عرفت يوماً نظرات شفقة تطردك من بيوتها حتّى لا يلحقها أذى الاستخبارات؟ هل سمعت يوماً بمن مثلي تُغتصبُ على مرأى من زوج لا يستطيع أن يفعل شيئاً لزوجة يُنتهك عرضها وتُمزّق ثيابها ويُلامس جسدها عارياً؟ وحتّى وان أغمض عينيه متجاوزاً عن تلك المشاهد تُجبره السّياط القارعة لجلده على أن يساير الحدث إلى أن يرى الدّم منها ينزف والحياء عنها يُغتصب؟ هل تناهى إلى مسمعك حديث حول الفندق الذي كان ينزل أمثالي ينام حيث يتغوّط ويتوسّد السّلاسل الثّقيلة ويرمق بنظره أرض الغرفة وقد تناثرت فيها الأظافر المُقتلعة وجُزّ فيها الشّعر؟.. ماذا أحكي لك حتّى أشبع سمعك؟ ماذا أنقل من مرير الأحداث حتّى أقول؟.. ليتني أفقد الذّاكرة فأجنّب نفسي عذاباتها المتواصلة وأُشفق على من تبقّى من إنسانيّتي المشوّهة..

كبّلتُ بالأغلال دمعةً كادت تسرح على خدّي، ليس بُخلاً في مشاعري مع من عاش الألمَ والقمعَ والقهرَ بقدر ما كانت تهويناً عليها حتّى لا أزيد من استنزاف ألمها وهي تذكُره بأدقّ تفاصيله.

ربّتُّ على كتفها ونشرت بسمةً تمسح حزنها السّاكنَ في جنباتها رغم مرور السّنوات وقلت:

- لا تتنهّدي يا صديقتي ففجرنا سينبلج قريباً.. احتسبي ما مرّ بك من أهوال لمن اختارك دوناً عنّا ليجعلك في صفوف الأخيار الصّابرين وللغيظ كاظمين، وهو وحده الكفيل بأن يعيد لك حقّاً سُلب منك يوماً.

- ونعم بالله.. أنا لا أشكّ لحظة في عدله وإنصافه، بل هي لحظة ضعف أسررتُ لك بها، فالله إن أمهل عدوّي فلن يهمل دعائي وتضرّعي.

- صدقت يا أخيّتي.. فما أجمل حسن ظنّ العبد بمن لا يخيب فيه الظّنّ والرّجاء.

- لكنّي كلّما تذكّرتُ تلك الأيّام النّحس تهيج أحزاني ويُشحن جسمي بصيحة لو أطلقتُها لسمِعها الثّقلان، لكنّ الأغلالَ التي أحيطها بها أسهمت بأن تجعلها حبيسةَ الجدران فيزيد ذلك من قهري كلّما قلّبْتُ في الماضي، وأشعر بنفسي المجروحةَ مثخنةً بالأحزان تعيق حركتها قيودٌ لا قِبلَ لها من الأثقال.

أصغيتُ لها بكلّ جوارحي فواصلت كلامها كمن فُكّت قيودُ لسانه فجأة ونسيتُ الزّمن والمكان وصارت لا تهتمّ لمن يسترق السّمع كأنّ يداً خفيّة شحنتها بالشّجاعة والقوّة، فقالت:

- أذكر ذاك اليوم.. كان من أيّام الشّتاء وقد خيّم سكون اللّيل كطائر كاسرٍ يبْسُط جناحيْن عملاقيْن، وصارت الشّوارع مقفرة

من كلّ حركة.. كان يوم سبت وقد انتشرت روائح الكحول في زواياه من الشّباب المعربدين.. كنتُ مُراقَبَةً من قِبَل البوليس السّرّي كالعادة.. حاولتُ جاهدة أن أراوغه للإفلات منه فدخلتُ أزقّة وأنهجاً حتّى نجحتُ في أن أجعله يفشل في اقتفاء أثري.. بقيتُ زمناً أنتظر يأسه ورحيله، ثمّ خرجتُ من مخبئي في ساعة متأخّرة من اللّيل ولما تيقّنتُ من ذلك قصدتُ منزل خالتي أطلب المبيت والاسترخاء.. فتح زوجها الباب مواربا وقال بصوت غير الرّاغب في استضافتي:

خالتك ليست بالمنزل.

أسررْتها في نفسي وأنا أسمع صوتها يسأل:

- من بالباب...؟

ولم يقف عند ذاك الحدّ من الإهانة، بل واصل قائلاً بكلّ برودة أعصاب:

- لقد كان عون الأمن هنا يسأل عنك ونحمد الله أنّك لم تكوني حينها بيننا.. انتبهي لا نريد أن نراك هنا مجدّداً وانسي أنّك عرفتنا يوماً.

جررتُ أذيال الخيبة ونفسي تنزف من ألسن الأهل.. لم أعرف وجهتي ولا إلى أن تقودني أقدامي.. فأين تذهب فتاة نازحة لا تعرف من أهل المدينة غير تلك الخالة؟

سكن الشّيطان اللّعين عقلي وصار يخوّفني من مغبّة انتمائي وما جرّه لي من المشاكل والمصاعب، وأخذ يحفّزني ويزيّن لي أمر نفسي بأن أترك المسار الذي اخترته منذ نعومة الأظفار:

- ماذا ستفعلين لو اعترضتك كلاب الشّارع السّعرانة في مثل هذا الوقت؟ ماذا سيفيدك نشاطك الدّعويّ لو فقدتِ أعزّ ما تملك الفتاة؟ ماذا سيقول عنك الأهلُ والأصحاب وهم يقدحون في شرفك ويرمونك بالعهر؟ ستكونين حديث الألسن المتعطّشة لهتك الأعراض.. ستعشين غيابياً مجالسَ الخاصّة قبل العامّة.. ستصيرين العلكة التي لا تملّها الأفواه ولن تكون لك القدرة حتّى لرفع رأسك للسماء متوسّلة بالدّعاء.. عيشي حياتك بالطّول والعرض واستمتعي بشبابك وجمالك فما خُلقنا إلا لنستمتع بملذّاتها وفتنتها.. انظري إلى أندادك وهنّ يملأن النوادي والملاهي مائلات مميلات قاهرات لقلوب الشباب وأنت ككيس بلاستيكيّ ملفوف لا يَفُقه لك أحدٌ رأساً من أرجل، تثيرين الاشمئزاز والسّخريّة والشفقةَ ظنّاً منهم أنّك اخترت ملابسك لقلّة ذات اليد في اقتناء أفخر اللباس وأنّك لم تعتادي دخول المحلاّت الفاخرة التي اعتادها أمثالهم.. جدي لك صديقاً تقاسمينه الحبّ والغرام فيصنع لك عالماً حالماً تسرقين منه سعادتك ولو إلى حين.. لماذا تسجنين مواهبك وتكبتين غرائزك والحال أنّ كلّ بهرج الدّنيا يناديك ويناغيك؟ لا تتردّدي في ولوج عالم رائع بل فاتن حدّ الجنون.. ستعشين جنون السّعادة بأتمّ معنى الكلمة ولن تجدي له ما يعادله من اللذة.. وأنت في لحافك هذا وشكلك المقزّز لن تتزوجي ولن يكون لك نصيب من راحة البال.. لن يكون لك أولاد وأنت التي تصنعين لهم عالماً داخل خيالك.. اقتنعي بأنّ القصور الفخمة لم تُخلق إلا لمن يقاسمها جمالاً ساحراً وانطلاقاً لا حدود له وإغراء فاضحاً.

صارت تقاذفني الهواجسُ كما تتقاذفُ الأمواجُ العاتيةُ حُطامَ السّفن وتذكّرتُ أنّ الشّيطانَ لا يُخوّفُ غيرَ أوليائه فأسرعتُ أُلْملِمُ أشلاءَ نفسٍ كادت تعبثُ بها العواصفُ.. حينها أحسستُ بيدٍ تمتدُّ لي في حُنوٍّ وتمسحُ ما كان بي من ضيقٍ وكَدَرٍ ووجدتُ نفسي أطرق باباً تذكّرتُ للحظتها أنّي أعرف أصحابه كأنّ القدر كان يأخذُ بيدي في غفلة منّي.. فتحت لي صاحبته وأخذتني بالأحضان.. تعجّبتُ أمرها.. فكيف لها أن تعانق شبحاً قد يحمل قدومُه إليها السّمَّ الزّعاف؟ وصرتُ من كثرة ما مرّ بي لا أثق بالنّاس.. حاولتُ جاهدة أن أكون نِعْمَ الضّيف أُعين أهل البيت قدر المستطاع..

وجاء ذاك اليوم الذي كنتُ أخافه وكأنّه قدري الذي يلاحقني أينما حللتُ، وعلمتُ أنّ صديقتي أنّ مضيّفتي ستتقدّم للشّغل بالأمن الدّاخلي.. فرحتُ لها وحزنتُ.. لن تُقبَلَ ما دامت تأوي من هي مثلي.. خارجةً عن القانون إرهابيةً.. وعلمتُ أنّ لي ربّاً سيجد لي مخرجاً.. استجمعتُ قوايَ وأعلمتها حقيقتي.

فاجأتني ثانية بموقفها الثّابت وقالت في ثقة خِلْتُها ضاعت بين ثنايا الظّلم والدّناءة:

- لا تهمّني الوظيفة.. فالرّزق بيد الرّزّاق.. فإن كان لي نصيب فيها فلن يمنعني ماضيك السّياسي من نيلها.. وإن تحصّلتُ على شغل فببركتك التي حلّت بمنزلنا.. وإن لم يكن لي فيها نصيب فلأنّ الله يخبّئ لي خيراً منها، فلا تخافي عزيزتي ولا تحمّلي نفسك المكدودة فوق احتمالها.

أشعرني كلامها بصغر نفسي أمام عظمة ثقتها بربّ الخلق.. شعرتُ أنّ الجهاد له عديد المعاني.. أحسستُ أنّ الخير في أمّة محمّد لا ينقطع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.. صرتُ عاجزة عن إيجاد كلمات الشّكر والثّناء.. شكرتُ الله في داخلي على أن جعل في طريقي من يهوّن عليّ أمرَ المستبدّ الطّاغي الذي سيأتيه يوم يتجرّع كؤوسَ الذّلّ والهوان.. فإن كان للظّلم جولة فإنّ للحقّ جولات وصولات.

المسكوت عنه في إصلاح التعليم

الطالب والتلميذ ودورهما في فشل التربية والتعليم

د. عبد الكريم القلالي
Karim_kallali@hotmail.com
karimkallali

يأتي هذا المقال مساهمة في اكتشاف مواطن الخلل في مجال التربية والتعليم، ومحاولة لمعالجة بعض المسكوت عنه في الإصلاح المزعوم، ورغبة في عدم الاكتفاء بالنواح والبكاء على الحال، حيث لا نزال رغم الشعور بخطر المصاب نراوح مكاننا في شتى خطط الإصلاح ومخططات الاستعجال التي لا تزيد التحصيل العلمي والبناء التربوي إلا قتراً وذلة، ونتوهم بأننا نقطع المسافات، ونلهي أنفسنا بمختلف المسوغات والمبرّرات، ولا نكف عن صناعة العجز وتكريس الواقع المتردي، مبتدعين بين موسم وآخر رؤى متباينة ومتناقضة تخضع لأهواء شخصية ورغبات فردية؛ لافتقادنا رؤية إصلاحية استراتيجية تلامس بدقة مكامن الداء، ومواقع الضعف، وتقوم كل مرحلة من المراحل بمعالجة شاملة، لتحديد الإصابات والأخطاء. وما لم تكن لدينا المصارحة مع الذات قيادة وشعباً، فسوف ننمي التخلف ونكرس الركود ونبارك العجز، حاملين لواء الضلال والتضليل، والوهم والإيهام، مهدئين الأزمات بحقن مؤقتة منتهية الصلاحية تلهي الناس عن الألم وتلجم فيهم الغضب، يرغب مسؤول كل مرحلة أن يتجاوزها بسلام، وليذهب الجميع بعده نحو الطوفان؛ لأمنه من المراقبة والحساب.. كما لا يهتم الأستاذ إلا بمراقبة آخر الشهر، والتلميذ لا يعتني إلا باجتياز المراحل وتجاوز الامتحان، وإن كان ذلك دون استحقاق، إلا من رحم ربك من كل ذلك وقليلٌ ما هم.

ولا يكفي في إصلاح المستوى التعليمي الهزيل لمختلف المراحل التعليمية من الابتدائي حتى الدراسات العليا؛ الانفعال والارتجال والادعاء، والهروب من قضية إلى أخرى، واستبدال برنامج بآخر، والاكتفاء بالنقد والإبطال وقرارات النقض؛ دون تقديم الحلول الناجحة المدروسة بعناية ودقة والصادرة من أهل المجال والاختصاص، أو إنضاج خطة ودراستها بجرأة وشجاعة وتقويم لبيان موطن الخلل؛ فرغم كثرة الخطط والضجيج الصادر من هنا وهنالك، لا يزال المستوى التعليمي يتردّى يوماً

بعد يوم، وتهدر الكثير من الطاقات، وتبعثر الكثير من التضحيات... والطلب دوماً يلقي بالتبعة والمسؤولية على الآخر، دون مراجعة الذات ومعالجة الأسباب الحقيقية للداء المنبعث منه، وقد لا نكون بحاجة إلى ذكر مظاهر الكسل وتبديد الوقت لدى التلميذ والطالب، واستهتاره بالشأن الدراسي، واستمرار حالات الكسل والخمول التي يضرب لها زعماء الهزائم والفشل الدراسي الطبول من الطلبة والتلاميذ، وينتقلون بزعامة الهزيمة وقيادة الفشل والخذلان من موقع إلى موقع، ومن قضية إلى أخرى، ومن مطلب إلى مطالب، متفنّنين في ابتكار ما يلقون عليه اللائمة، ويبرّئون أنفسهم من التبعة والمسؤولية، وهم المساهمون بالنصيب الأوفر في الفشل الواقع؛ لخوار عزائمهم، ووهن إرادتهم.

وكم وددت أن يتفضل طلبة الجامعة في مختلف المسالك والشعب، والتلاميذ في مختلف المراحل؛ بتقويم التجربة، وتحديد الأخطاء، والاعتراف بالتقصير، والجرأة على النقد والتقويم والمراجعة، ومصارحة الذات بالتقصير والإهمال المفضي إلى الكسل والخمول، وعدم الخوف من الواقع؛ ذلك أن التستر على الخطأ - مع الأسف - أصبح ثقافة، وأصبح له حماة وحَمَلة؛ والتهرب من المسؤولية صار ديدناً وعادة، كل أمة تلقي باللائمة على الأخرى وتلعن أختها. وإذا اتفقنا على تخبّط واضعي البرامج والمناهج الدراسية؛ فإننا نتفق كذلك على الكسل العارم والمنظم الذي يدب في صفوف الطلبة والتلاميذ، وصار السمة البارزة على وجوههم.. يفرّ الطالب من القاعة والمدرج، والتلميذ من القسم؛ فرار السجين من السجن. يأتي الطالب إلى الجامعة ولا يكلف نفسه عناء الحضور، ويقضي ساعات الدراسة مستتراً أو مجاهراً رفقة خليل أو خليلة. في قاعة أخرى غاب أستاذها وطلابها، ويصاب الأستاذ بخيبة أمل وهو يرى الغائبين والغائبات عن الحصة يداومون الحضور والطواف بحرم الجامعة وساحة المدرسة ولا يفتح معظمهم الكتاب إلا في فترة المراجعة للامتحان؛ إن وجد لديه الكتاب أو ما يراجع فيه، أو يكتفي بأماني وأحلام تصدقها الحراسة المغشوشة وتكذبها الأمانة والحزم والصرامة.

والواقع الذي لا يمكن إنكاره يعدّ خير شاهد وإدانة مستمرة لمستوى الطلاب والتلاميذ بما تنتجه الجامعات والمدارس في الغالب من شخصيات مهزوزة فارغة من العلم، أمية أو شبه متعلمة، بعيدة عن التفكير والاجتهاد والتبصر بالنتائج والاعتبار بالعواقب، لا تتقن سوى المطالب والتنظير، والمطالبة بالحقوق والتفنن في إهمال الواجبات، وكما أن المطالبة بالحق حق، فإهمال الواجب باطل.

لقد كان الطالب الجامعي النواةَ لمجتمع العلم والمعرفة، والمساهم في حل المعضلات الاجتماعية، والمنتج للمعرفة بمختلف التخصصات والدراسات؛ لكن مع شديد الأسف نجد أن هذا المشروع الطموح أصبح كَلّاً على المجتمع أينما توجه لا يأتي بخير، وأصبح المجتمع منشغلاً بمدارسة همومه وإصاباته ومشكلاته، وتحول إلى مشكلة وعبء بعجزه عن انتشال الأمة من واقعها؛ لعدم توفره وعجزه عن وعي وإدراك مشاكله الذاتية فضلاً عن الاجتماعية، فضلاً عن تقديم الحلول لها؛ لذلك لم يحقق المأمول.

وكثر في المجتمع بعض الخريجين الذين أصبحوا عالة ومشكلة بدل أن يسهموا في تنمية المجتمع والنهوض به. وصار الطالب والتلميذ بؤرة أمراض اجتماعية كان ينتظر منه أن يعالجها فأصبح واقعاً فيها، من فواحش ومخدرات.

إن كثيراً من رؤى التغيير والإصلاح وتحديد المشكلات، تتناول البرامج والمناهج وتغفِل العنصر البشري، ولم تستهدفه بالإصلاح كما ينبغي، واختبأ الكثير من الطلاب بفشلهم وراء البرامج والمناهج المشوّهة بعجرها وبجرها؛ فضاعت بذلك أجور وأعمار وأموال.. وكم هي المراحل العمرية التي ضيعها ويضيعها الطلبة والتلاميذ ذهاباً وإياباً في الطرق وحرم الجامعات والساحات المدرسية؟

ونتفاخر في كثير من الأحيان بعدد الخريجين والناجحين، ونشتكي من العجز عن الإيواء دون تقييم الأداء، وملاحظة المستوى الهزيل الذي لا يليق أن تنسب صاحبه للمستوى الذي تخرج منه؛ ولك أن تتأمل حال طالب تخرج من الجامعة وهو لا يجيد تحرير طلب، وأذكر أستاذة حدثتنا في الجامعة أن طالباً جامعياً طلب من عامل نظافة أمي أن يحرر له طلباً ليقدمه للعميد. أما حملة الباكالوريا فحدث ولا حرج؛ أجزم أن فئة عريضة منهم تعجز عن إنشاء جملة سليمة من الأخطاء اللغوية والإملائية، وقد شاهدتهم رأي العين.

والإصلاح لا يجوز أن يقتصر على الأشياء من برامج وجدران، بحيث أصبحت الجهات الوصية تختزل الإصلاح وطيّ المسافات في المظاهر، بل ينبغي استهداف العنصر البشري باعتباره الأساس، ولعل التجربة الفلسطينية خيرَ مثال في هذا المجال بما يتوفر عليه طلابها من رغبة وإرادة رغم كل المعوقات والمثبطات، ورغم ذلك كله تصدروا القائمة في التربية والتعليم الناجح، وإن كنا ظالمين لأهل فلسطين بهذه المقارنة التي تبخسهم قدرهم.

وقد كان الحرم الجامعي والساحة المدرسية ساحة للعلم والمعرفة لها قوتها في التأثير الثقافي والفكري، وتحولت اليوم إلى ساحة للشهوات والغرائز ونفث المكبوتات الجنسية وإشاعة الانحلال الخلقي باسم الحرية الشخصية والإيديولوجية الفكرية التي تنتهك القيم والأخلاق الإسلامية الرفيعة. وتسيء تلك السلوكيات المنحرفة للمدرسة، فتتحول من وسيلة تربية إلى وسيلة انحلال وهز الثوابت وتوهين القيم، واغتيال حرمة الجامعة ومكانتها، والاعتداء على أدبيات المدرسة تحت مسميات براقة، وخداعة، بحماية ومباركة من الجميع، ومَن أنكر أو حاول عدّ معادياً للحرية ومنتسباً للرجعية، وصارت التقدمية مقتصرة على المجاهرة بالفاحشة.

ولتحقيق إصلاح حقيقي مثمر وفاعل، يجب أن تستعيد المدرسة رسالتها في التحصين الثقافي والتربوي، وتكف عن حماية الانحلال الخلقي، وتقدم النماذج التي تمثل الشخصية المسلمة، وتحمل الرسالة، وتثير الاقتداء والاتباع، والطالب بقدر ما يلتزم بهذه الالتزامات بقدر ما يمنح الحلول والإمكانات، وينتقل من موقع العطالة واتباع الشهوات إلى استشعار المسؤولية والتحديات، ذلك أن أي نجاح أو إصلاح لا يمكن أن ينجح إلا من خلال عزمات البشر، واستشعار المسؤولية، وتقديم التضحية.

هذا جانب من المشكلة، والجانب الآخر هو مظهر الهزيمة النفسية واليأس عند الطالب في مستهل مشواره، والتلميذ في أولى خطواته، وافتقاد أي قدرة على توظيف ما لديه من قدرات وإمكانات، والاستسلام الكامل، وانطفاء الروح والعيش في سلم وانتظار ما يجود به الآخر من مناصب ووظائف...

ونحن نمتلك أكثر بكثير مما يمتلك غيرنا من الشعوب المتقدمة علينا في التعليم، لكن الإشكال في الإصابة البالغة التي تمسّ العنصر البشري الذي أصبح عبئاً بدل أن يكون سنداً ومنطلقاً، ونتجاهل هذا الخلل في الإصلاح فيزداد عجزنا وتتعمق مأساتنا.

وقد تكون بعض جوانب المشكلة التي نعانيها في العنصر البشري جاءت ثمرة للفساد التعليمي، فكثير من المؤسسات العلمية، ليس في بلدنا فحسب، بل في العالم الإسلامي؛ مسكونة بثقافة الآخر التي لا تناسبنا، ويحمل تلك الثقافة بعض أطر التربية والتعليم الذين لا يزال بعضهم رهائن لمبادئ فاسدة تلقوها في مستنقعات آسنة في الداخل والخارج، ويعدّون أمثلة شوهاء مشوهة في العلم والسلوك.

ونجاح الإصلاح أو فساده - فيما أرى - يحسمه العنصر البشري، مستنداً في رأيي هذا إلى واقع الأجيال السابقة في المغرب ممن لم يتوفر لهم عُشر معشار ما يتوفر للطلبة والتلاميذ اليوم، وقد كانوا دون نقل مدرسي أو إيواء، بل لا يجدون ما يسدون به الرمق، ورغم ذلك كان مستواهم مشرفاً جداً في مراحله الأولى، أما المراحل النهائية فكان بالغها يعدّ من العلماء، ونظراؤهم اليوم في المستويات المماثلة أنصاف متعلمين، وبعضهم يحارب الأمية.

ولعل هذه الكلمات تكون لبنة على طريق البناء المأمول، وتفك بعض القيود الذهنية التي لحقت بعملية الإصلاح، وتصلح بعض الخلل والعطب الذي لحق بالتربية والتعليم، وتخلصها من الارتجال، وتعود بها إلى مسارها الصحيح.

الروهنجيا.. جدار الصمت

إن الوقائع على الأرض تثبت أن من يسيِّر العدالة الدولية هو رغبة القوة التي يمتلكها أعداء الإسلام، وعلى رأسهم اليهود والنصارى ومن سار على خطاهم من أتباع الملل والعقائد الفاسدة، سواء كانوا مجوساً أو نصيريين أو غيرهم من البوذيين. وحينما نقتفي أثر العدالة الدولية فإننا سنجدها فكرة إنسانية غايتها خدمة ذلك الجانب من العالم، وخير دليل على ذلك (العراق، فلسطين، كوسوفا، الشيشان، الصومال، والفلبين)، والكثير من الأقليات المسلمة التي تعيش في العالم، حيث تتعرض لجرائم بشعة على يد ملل الكفر المختلفة، إلا أنها لا تجد من العدالة الدولية إلا الصمت وغض البصر.

وبالرغم من أن المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على: (لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي «سياسياً وغير سياسي»، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر).

إلا أن أكثر من ٢٠ ألف قتيل من مسلمي بورما سقطوا لم يكونوا سبباً كافياً ليجعل العدالة الدولية المزورة تتحرك لوقف الهجمات التي تشنها الجماعات البوذية برعاية حكومية عليهم. إن هذا الملف الذي تنشره «البيان» حول هذه القضية، ما هو إلا تعبير واضح عن رفضها للصمت العالمي والإسلامي عن تلك المجازر، والتقصير الواضح بحق المسلمين هناك!!

مأساة مسلمي بورما.. هل من حلول؟!

أحمد محمد أبو الخير
khair99@gmail.com

منذ سبعين سنة خلت، وأمام نظر العالم وصمته المريب؛ ظل النظام البورمي العسكري الاشتراكي المستبد يمارس دون حسيب أو رقيب إرهاب الدولة تجاه شعب مسلم أعزل لا يملك حولاً ولا قوة إلا بالله.

دعونا نتعرف في البداية على الضحية، ومَن هو الجلاد؟ وما سبب العدوان؟ حتى يتسنى لنا أخيراً البحث عن حلول عملية للحدّ من هذا العدوان الغاشم.

فالضحية هي أقلية مسلمة تدعى «الروهنجيا»، أو قل إن شئت «الشعب الأراكاني»، ويقطنون إقليم «أراكان» غربي بورما منذ ١٢ قرناً من الزمان، وهم في الجملة أبناء العرب الذين استوطنوا وتزاوجوا مع الهنود والفرس من سكان تلك المنطقة أو المهاجرين إليها على فترات متلاحقة. لهم حياتهم الخاصة، ونشاطهم المتمثل في الصيد والزراعة والاحتطاب، إضافة إلى التجارة المحلية البسيطة، كما أن لهم انتماءهم الديني المتمثل في الإسلام السني، وحبهم الشديد للحرمين الشريفين، وحرصهم على تحفيظ أبنائهم القرآن الكريم، واعتناءهم بعمارة المساجد والكتاتيب الإسلامية، خصوصاً في بلاد المهجر، حيث الحرية الدينية التي لم يحظوا بها في موطنهم الأصلي «أراكان».. تنتمي هذه الأقلية من حيث السحنة إلى مجموعة الشعوب الهندية الفارسية، مع مسحة عربية واضحة؛ لوجود عرق عربي ينبض فيهم، إذ استوطن رجال من العرب المنطقة قديماً كما أسلفت. يتحدث هذا الشعب لغة خاصة غير مكتوبة، وهي خليط من ثلاث لغات أساسية، وهي: العربية والهندية والفارسية، إضافة إلى مفردات إنجليزية دخلت لغتهم مع امتداد الاستعمار البريطاني مؤخراً، ويقال: إن لغتهم كانت تكتب في فترات معينة أثناء الحكم الإسلامي لموطنهم، لكنها اندثرت بسبب استهداف حضارتهم مع المد البوذي الذي انتهى باحتلال بلادهم عام ١٨٨٤م، ووقوع المسلمين في وطأة القهر البوذي، ثم وقوعهم بعد ذلك تحت الاحتلال البريطاني. هذا ويعد إقليم «أراكان» آخر امتداد إسلامي متصل بالقارة الهندية شرقاً، حيث تأتي سلسلة جبال «أراكان يوما» كفاصل طبيعي بين الحضارتين الإسلامية والبوذية.

أما الجلاد، فهو ذلك النظام العسكري الحاكم، أو الطغمة الفاشية الغاشمة التي تحكم البلاد بالنار والحديد، يساند الجلاد رهبان بوذيون متطرفون أضفوا على العدوان ضد الأقلية المسلمة سمة القداسة والواجب الديني، ولذا كانت نتائج المؤامرة عنيفة جداً. دأب النظام الاشتراكي بمشاركة الرهبان، الذين نظروا في النجوم، فارتأوا إلى أن الخلاص من مسلمي أراكان هو هدف ديني مقدس، وأن خير وسيلة لتنفيذ الجريمة هي استثارة شعب المونغ البوذي الذي يسكن جنباً إلى جنب مع المسلمين، وعدم ظهور النظام العسكري في الصورة بشكل مباشر، وكان أول صيحة مقدسة لإخراج المسلمين وتهجيرهم في عام ١٩٤٢م تمخضت عن قتل ١٠٠,٠٠٠ مسلم أكثرهم من الأطفال والنساء والشيوخ والعلماء، فيما تمكن ٣٠,٠٠٠ مسلم من الهرب واللجوء إلى بلاد إسلامية أخرى، مثل: بنجلادش وباكستان وماليزيا وتايلند والسعودية والإمارات. لم يتوقف العدوان، بل ظل يُمارَس وفق خطوات منظمة كان آخرها مأساة عام ٢٠١٢م التي هجّرت أكثر من ١١٠,٠٠٠ مسلم، وقتلت وجرحت عشرات الألوف من الأنفس حرقاً وغرقاً وقتلاً، جلهم من الأطفال والنساء، وتم اغتصاب أعراض آلاف الفتيات المسلمات.

أما سبب العدوان، فهو تحقيق الهدف المقدس بإخراج آخر مسلم من إقليم أراكان حتى تكون بورما، التي تعتبر نفسها وصية بوذا وأرض الباغودا ومحج البوذيين في العالم؛ خالصة للبوذيين ومحرمة على غيرهم، ولذا كان الهدف الأول والأخير تهجير المجتمع المسلم بأكمله، ولم يكن القتل والحرق والاغتصاب والإذلال وفرض الضرائب والقيود على ممارسة العبادة وبناء المساجد والمدارس والحركة والتنقل وممارسة المهن... وغير ذلك؛ أهدافاً في ذاتها، بل هي وسائل لتحقيق الحلم المقدس، ألا وهو التهجير؛ ولذا دوّى بها صريحة على الملأ الرئيس البورمي الحالي (ثين سين)، قائلاً: «لا نريد الرهنجيا أن يعيشوا بيننا، إنهم ليسوا من إثنيتنا، وأفضل حل هو أن يتم إعادة توطينهم في بلد ثالث، أو الزج بهم في مخيمات الأمم المتحدة». نعم، قالها المجرم السفيه، ونثرها على مسامع العالم المتخاذل الخائن، دون أن يهب أحد للنصرة أو تبديد الباطل، مثلما قال فرعون: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦]، أما الشمطاء (سوكي)، التي تزعمت الديمقراطية زوراً وبهتاناً، ونالت جائزة نوبل للسلام نفاقاً وسحتاً؛ فقد سكتت دهراً ونطقت كفراً ووضعت الضحية والجلاد في كفة واحدة.

مضت سبعون سنة، وكانت سنين قهر وظلم وإذلال، كانت سنين عجاف وإخافة وإرهاب، شابت من هولها الرؤوس، وسقطت من إثرها الأجنة من البطون. كل ما تتخيله من ظلم وقتل وإراقة دماء واستباحة أعراض وأموال وأنفس، تمت ممارسته وبأبشع الصور، بلا نكير ولا حسيب ولا نصير ولا معين ولا مغيث؛ إلا الله الحليم اللطيف، ولولا لطفه لما بقي من هذا الشعب عين تطرف على وجه البسيطة، لكن الله مظهر دينه ورافع كلمته ولو كره الكافرون.

نعم، مضت سبعون سنة، وأمريكا التي كنا ننظر إليها – نحن أمة المليار ونصف المليار – بعين الاستعطاف في كل نازلة تحلّ بنا علّها ترحمنا أو تشفق علينا أو على أقل الأحوال تنبس بكلمة نكير؛ هي من تقف اليوم بجانب بورما، إذ أضحت ملبية للشره الاقتصادي الأمريكي. أما الغرب وما أدراك ما الغرب، فلم يتحرك بكل دوله ومنظماته للنصرة. أما أمة الإسلام فهي على كثرة عددها غثاء كغثاء السيل، لا تجيد سوى الإدانة والاستنكار، ثم العودة إلى الفرش الوثيرة لاستكمال الرقاد والأحلام الوردية.. لم تعد تؤرقها أو تقض مضاجعها المشاهد اليومية لعشرات القتلى وهم أشلاء، ومئات الجرحى من الأطفال والنساء والعجزة وهم غارقون في أنهار الدماء، وهناك من يتشدق نفاقاً بكتابات أو عبارات تبرر ما يقوم به العدو من مجازر وحشية يشيب لهولها وفظاعتها الولدان.

إن الإجرام البورمي الرامي لإبادة الشعب الأراكاني المسلم لهو عمل مخطط له ومسوغ في كل وقت وآن، وغالب الظن أن الأمة بأكملها تمر اليوم بامتحان خطير ومحك يستظهر من خلاله العدو مدى تماسكها واتحادها ومدى قوتها وصمودها في إدارة ومواجهة التحدي..!!

العـــدو الآن يعربد براً وجواً وبحراً كما يشـــاء، يصول ويجـــول دون أن يبالي بأحد، والقوى العظمى تصفق له ســـراً وعلناً، ونحن نجتمع ونقرر ثم نخرج بما لا يســـاوي الحبر الذي نكتب بـــه.. ماذا أفادنا التنديد واســـتجداء من لا يرحم، هل أوقف ذلك كله الدم النازف في جســـدنا الجريح؟ وبماذا عسانا أن نجيب الطفولة التي انتهكت براءتها وصيانتها لتتمزق أشـــلاءً وأجزاء؟ كل أطفال أراكان اليوم بلا استثناء إما قتيل أو جريح على شـــفير الموت أو يتيم أو مروع به، وكل واحدة من هـــذه الحالات أمرُّ من الأخرى.. قلوبنـــا يا قـــوم تفطرت وتقطعت أوصـــالاً من هول مشاهد القتل والترويع والدمار الحاصل اليوم.

إننا جميعاً إخوتي نبحث عن فرج قريب، أو أمل يلـــوح في الأفق، علَّ أمتنا تســـتفيق من طول الغفلة والســـهاد وتنفض عن نفســـها غبار الـــذل والهوان، فلم نجد ســـوى مزيد من الألم.. ومزيد من الصمت المخيـــف.. بل مزيد من الخنوع للعـــدو اللعين.. كأن شـــبح الموت يطارد الجميع وقد أخرستهم سكراته.. أتســـاءل في ظل هذه الظروف العصيبة: ما الواجب علينـــا كأفراد وجماعات ودول وأمة لا تهزم من قلة؟ ما الســـبيل لإيقاف تدفق الدم النازف؟ ما الســـبيل لوضع حد لهذا الإجرام؟

أعتقد أن السبيل المادية لحلحلة المأساة، ووضع حـــد مؤكد لها؛ تكمن في أمور، وذلك باســـتصحاب الإخـــلاص والنية الطيبة، والعودة إلى دين الله – عز وجل – الذي هو أســـاس النصرة والتمكين، ألخصها فيما يلي:

– إيجاد موقف موحد من جميع الدول الإسلامية تجاه قضية أراكان.

– اعتبـــار دور منظمـــة التعـــاون الإســـلامي، وإعطاؤهـــا الصلاحيات كافة للتحرك، وعقد القمم، وإصدار البيانات، والتحدث في المحافل الدولية باسم الدول الإسلامية قاطبة، وتحريك القضية دولياً.

– قيام الدول الإســـلامية بمســـؤولياتها كاملة، وتتلخص فيما يلي:

- **العمـل علـى تدويل القضية**، وبذل الجـــاه والعلاقات لرفعها للدول ذات النفوذ والقرار، والعمل على اســـتصدار قرارات قوية تطالب مجلس الأمـــن ومنظمة الأمم المتحدة بالتحرك الفوري للبت في القضية دون تأخير.

- **ممارسـة الضغـط الاقتصادي**، وقطـــع العلاقات التجارية مع حكومة بورمـــا (ميانمار)، وهذا جانب مؤثر جداً؛ لأن الدول الإســـلامية تمتلك مقومات الطاقة التي لا يستغني عنها أي كيان في العالم.

- **ممارسة الضغط السياسي**، وتكون على مسارين، هما:

١– مســـار دبلوماســـي يتعلق بإرسال رســـائل قوية اللهجة لســـفراء ميانمار لـــدى جميع الدول الإســـلامية، مع ترقب ومتابعة المستجدات، أو طرد وسحب السفراء بصورة مؤقتة أو دائمة، إن لم يحصل أي تطور في القضية إيجاباً.. وأيضاً زيارة وزراء الخارجية لبورما لإيصال رسائل قوية حول إرادة تلك الدول تجاه القضية وبيان مواقفها.

٢– مسار سياســـي يتعلق بمتابعة تحرك ملف القضية لدى الدول ذات القرار والنفوذ، وإرسال الوزراء لتلك الدول.

- **تحريك الإعلام الإسلامي**، وذلك لممارسة ما يلي:

١– المثابرة في إبراز القضية بمختلف الوسائل والبرامج.

٢– توســـيع الدائـــرة الإعلامية لمواكبة الأحـــداث أولاً بأول وتحليلها بواسطة خبراء سياســـيين وبلغات عدة، وذلك في طريق تدويل القضية إعلامياً للفت أنظار العالم قاطبة.

٣– تأهيل نفر من أبنـــاء الأراكانيين إعلامياً، ومن ذلك فتح مشروع منح دراسية ولو كانت محدودة لتأهيلهم.

٤– العمـــل مع الـــدول الأخرى لكســـر الحصـــار والتعتيم الإعلامي.

٥– تحريك وتنشـــيط العمل الإغاثي بصـــورة عاجلة، وذلك بإطلاق حملات إغاثة شـــعبية، والســـماح للهيئات الإغاثية بالتحـــرك ضمن تحالفـــات دولية لبذل الإغاثة، وإشـــراك عناصر أراكانية من دول المهجر، وعناصر نشطة صديقة من دول الغرب، في مجالات تطوعية صرفة، والعمل على كســـر الحصار المفـــروض إغاثياً، والإفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن.

- **تحريك العمل القانوني والعدلي:** وذلك بالسماح لنقابات واتحادات المحامين في جميع الدول الإسلامية والمحامين المتعاطفين من دول الغرب، بعمل تحالفات، لرفع القضية لمجلس الأمن وملاحقة المجرمين جنائياً، وكذا تأهيل مجموعة من أبناء الأراكانيين ممن تتوفر فيه الكفاءة في دورات ومنح دراسية قانونية لتمكنهم من تحمل مسؤوليات قضيتهم لاحقاً.

- **قيام المجتمع الإسلامي وأفراده** بدورهم في النصرة، وذلك عن طريق:

التعريف بالقضية في المناسبات العامة والخاصة، حتى للأسر والأبناء والطلاب والجيران والأقارب.

- **إرسال برقيات برسائل احتجاج** قوية للأمم المتحدة والحكومات لتبيين مواقف الأفراد والجماعات والمؤسسات أيضاً حيال القضية، والتأنيب الشديد على التقاعس والتخاذل، وهذا متاح قانوناً، ومعتبر.

- **قيام العلماء والدعاة** بمؤسساتهم وتنظيماتهم وهيئاتهم وأشخاصهم، بدورهم الذي سيسألون عنه أمام رب العالمين، ببياناتهم ونصحهم وإرشادهم وتحالفهم، وفي خطبهم ودروسهم، وأمام طلابهم، وفي مساجدهم ومدارسهم وجامعاتهم.

- **المداخلة الإعلامية** في البرامج للإضاءة بآرائهم ومواقفهم.

- **بذل المعونة المتاحة** لإغاثة المنكوبين الذين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء ويقتاتون ورق الشجر ويشربون المياه الآسنة.

- **تفاعل الأراكانيين في المهجر** مع قضيتهم، ويكمن هذا التفاعل فيما يلي:

- اعتبار القيادات الموجودة والعاملة في الساحة، والعمل على تنمية شعور الانتماء للعمل المؤسسي القائم.

- الانخراط فوراً مع الأعمال المؤسسية المتاحة في الساحة لبذل ما يمكن بذله من مواهب وقدرات وطاقات.

- السعي الشخصي لتنمية القدرات والمواهب.

- التخلص من جميع الاختلافات واستعادة روح العمل كفريق واحد، ووضع الهدف الاستراتيجي نصب العين دوماً.

- البذل المادي والمعنوي للقضية، والبذل للأقرباء هناك في الداخل إن وجدوا وعرفوا.

- المثابرة في رفع المعنويات في الداخل والخارج، والسعي لقتل روح الانهزامية والضعف والعجز، وممارسة التشجيع على أعلى المستويات ولجميع الشرائح.

- بذل الوقت والجهد الكافي للعمل الإعلامي، لنتحول جميعنا إلى إعلاميين ولو مؤقتاً، ولكن بعقلانية وهدوء، وأخذ المعلومات من مصادرها، وتلقي التوجيه من مظانها.

- إشاعة القيم الفاضلة، والسعي الجاد لنشر الفضيلة والعودة الصادقة إلى الله، ولنكن جميعاً دعاة إلى الله بأخلاقنا وبكلامنا وبأمرنا بالمعروف ونهينا عن المنكر.

- الإفادة من العلاقات في إبراز القضية والعناية بها.

- الاستمرار في الجهود وعدم اليأس والقنوط من النصر.

وأخيراً: ما أُخذ بقوة لا يُسترد إلا بقوة، ولا يفل الحديد إلا الحديد، وترك الجهاد في سبيل الله وبُعدنا عن دروب المقاومة هو سبب ذلنا وانهزامنا، فلنعدّ لهذا الأمر عدته، ولنرفع من معنويات أنفسنا، ولنشجع ذواتنا ونكافئها حال الإنجاز.

ونقول أيضاً: رباه كن لإخوتنا المستضعفين في أراكان وفي كل قطر من أقطار الدنيا، فليس لهم معين ونصير سواك.. ما أحوجنا إخوتي أن نصدق الله بصدق الالتجاء إليه سبحانه وتعالى، فهو الذي يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء.. وأن نصدقه بكرم البذل والعطاء لإخواننا من إحساسنا وضميرنا وانتمائنا وأموالنا ومن كل ما نستطيع، حتى من مهجنا، في سبيل الله عز وجل، حينئذ نعيش أحراراً أو نموت شرفاء بإذن الله، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

مأساة أراكان
بين الماضي والحاضر

عبد الله عبد القادر الأراكاني

نعلم جميعاً أن الأمة الإسلامية والعربية تمرّ بظروف صعبة في خلال القرنين الماضيين إلى يومنا هذا؛ فهنا فلسطين، وهناك العراق وأفغانستان والبوسنة وسورية وغيرها؛ كلها تعيش بين مطامع الغرب، وبين مدافع الجوع وصواريخ الموت والدمار، وبين السياسات الباردة التي تعيشها أغلب الحكومات العربية، ومع ذلك تحركت الشعوب والحكومات وتعاطفت مع هذه القضايا المفجعة مع قلّتها بغض النظر عن الحلول الواقعية في الساحة، لكن الناظر في قضية أراكان، مسلمي الروهنجيا إخواننا في الدين والعقيدة ومن أحفاد الصحابة والتابعين يُضطهدون ويُشرّدون ويهجّرون منذ مئات السنين؛ لم يجد هذا التحرك المطلوب من الأفراد والشعوب والحكومات، خاصة في الأزمة الأخيرة، ويجد أن المنظمات العالمية والإغاثية والحقوقية أخفت الملف، وكانت الحكومات العربية والإسلامية تعرف معاناتهم في السابق، إلا أنها تباطأت وأوكلت القضية إلى الأمم المتحدة واعتمدت عليها، والحكومة الميانمارية البوذية كلما صعّدت القضية بدأت تخفي جرائمها أمام العالم، وكانت أراكان بلدة مسلمة تعيش بأمن وسلام كغيرها من البلدان، ودخل الإسلام إليها عن طريق التجار العرب في عهد الخليفة هارون الرشيد – رحمه الله –، وأقيمت مملكة إسلامية واستمرت ثلاثة قرون ونصف تتابع على حكمها ٤٨ ملكاً مسلماً على التوالي، لكن البداية المؤسفة التي لا ينساها الأراكانيون كانت في عام ١٧٨٤م عندما احتل الملك البوذي مملكة أراكان وضمها إلى بورما خوفاً من انتشار الإسلام في المنطقة، وعندها بدأ الحقد البوذي ينتشر في أراكان وضد مسلمي الروهنجيا ولجؤوا يخططون للخلاص منهم بشتى الوسائل الممكنة، فالحكومة البوذية تحاول طمس الهوية الإسلامية وآثارها بتدمير المساجد والمدارس وبناء المعابد البوذية عليها وقتل العلماء والدعاة، وهناك تضييق على التعليم في المدارس الحكومية وحرمانهم من العمل، كما ألغي حق المواطنة للمسلمين وتم إعطاؤهم أوراقاً تفيد بأنهم دخلاء غير مواطنين، ومن يرفض فمصيره الموت أو الاعتقال أو التعذيب، وجُعل العمل القسري لدى الجيش والحكومة سخرة دون مقابل، وكانوا يُمنعون من السفر للخارج حتى لأداء الحج ومن يخرج لا يدخل أبداً، وكانت تُفرض عليهم عقوبات اقتصادية كبيرة من حيث الغرامات المالية والضرائب والمنع من بيع المحاصيل؛ ليبقوا فقراء أذلاء تحت أوامر الحكومة وسيطرتهم، واتجهوا إلى التقليل من أعداد المسلمين بشتى الوسائل من تحديد النسل ومنعهم من الزواج إلا بشروط معينة توافق هواهم.

وأشد ألوان المأساة في الماضي التطهير العرقي والإبادة الجماعية بكل أنواع الاضطهاد من قتل وتشريد وتعذيب واغتصاب الفتيات والنساء واعتقال الرجال والشباب ومصادرة الممتلكات.

واستمرت عدة حملات من المجازر، حيث أبيد في بعض تلك المجازر أكثر من ١٠٠ ألف مسلم، وما كان من المسلمين إلا الفرار بدينهم وعقيدتهم بعدما ذاقوا الويلات واشتدت المعاناة وحُرموا من حقوقهم، فبدأ المسلمون ينزحون ويهجرون

إلى الدول الإسلامية ويطرقون أبوابها كبنغلادش وباكستان وماليزيا وتايلاند والهند والأردن والسعودية.

حفاظاً على دينهم وأرواحهم فروا إلى الديار التي وضعوا آمالهم فيها لصلة الدين والعقيدة بينهم. فعندما استطاعوا تقليل المسلمين بالتهجير الجماعي للدول المجاورة هدأت الأمور سنوات مع العمل في الخفاء والاستمرار في إضعاف المسلمين في كل الجوانب، لكن الذي غفل عنه الكثير أن الحكومة تعمل منذ دخول البورمان بخطط مدروسة للقضاء على المسلمين، وهي تسير وفق خطة مدروسة منذ قرون، وانشغال الحكومات الإسلامية والعربية بثورات الربيع العربي ثم قضية سورية مع غيرها من القضايا؛ أوجد للحكومة الميانمارية البوذية فرصة للسير على الخطة المدروسة للقضاء على المسلمين..

فأشعلوا الحدث بقصة اغتصاب مفبركة وأعلنوا في المناطق والقرى البوذية ومراكز الشرط أن المسلمين يقتلون الأبرياء، فوجدوا الدعاة العشرة يتنقلون من مكان الحدث فقتلوهم جميعاً في آن واحد، وانتشر الخبر وعمل ضجة إعلامية على المستوى الدولي، فما كان منهم إلا أن فتحوا لجنة للتحقيق في مقتل العشرة من عند أنفسهم، وكانت الحكومة في ثوب المتعاطف مع أنها شاركت في قتلهم وذبحهم..

ثم عززت القوات والجيش والشرط للسيطرة على المواجهات، لكن الذي حدث هو أنها انضمت إلى صف الشباب البوذيين المجرمين وشاركتهم بالأسلحة والسواطير وكوّنت عصابات لقتل المسلمين ونهب الأموال وعاثوا في الأرض فساداً وأعلنوا حظر التجول على المسلمين، ومن خرج يقتل أو يسجن ويعذب، والحكومة سخّرت شبابها بالمال والسلاح لقتل المسلمين وتنفي وتخفي جرائمها أمام العالم ووسائل الإعلام، ولما واجهت الضغط من الحكومات والمنظمات في بداية الأمر عدلت خطابها إلى الخوف من التحول الديمقراطي بسبب الاضطرابات وأنها تخشى الفوضى وبريئة من كل الانتهاكات الموجودة.. حافظوا على صورتهم أمام العالم وفي الداخل تشاركت الحكومة مع الشعب البوذي في إزهاق الأرواح وسفك الدماء فحاصروا القرى والمدن التي يسكنها المسلمون وبدؤوا بقتل الأطفال والنساء واعتقال الرجال وهدم المنازل والمساجد وحرق القرى بأكملها وإهانة الدين الإسلامي، وانتشر شباب البوذيين بالأسلحة والسكاكين والسواطير، والذين يهربون من ظلمهم يُقتلون أو يعذبون، والكثير فروا إلى بنغلادش عبر البحر بالزوارق والقوارب المتهالكة، لكن الفاجعة الكبرى أن بنغلادش أعادت الزوارق التي تقل أكثر من ٣٠٠ مسلم في بداية الأزمة، وذكرت تقارير إخبارية أن النازحين إلى بنغلادش وصل عددهم إلى ما يقارب ٧٥ ألفاً يعيشون بلا مأوى بعد الصراع في ميانمار، فضلاً عن اللاجئين الذين يقدر عددهم بـ ٢٨ ألفاً يعيشون وضعاً مأساوياً للغاية بات يهدد حياتهم ومصيرهم وينذر بوقوع كارثة إنسانية وأمراض مزمنة، كما هو الحاصل الآن تماماً. وهذه الأعمال الإجرامية في ميانمار دفعت ١٠٠ ألف للخروج من منازلهم، واتجه الكثير إلى الدول الإسلامية المجاورة، وقتل الكثير، وغرق الكثير، وكان هناك ٨٧٠ مسجداً و١٠٠٠ مدرسة كلها هُدّمت بالكامل..

والمأساة عظيمة وأعداد القتلى والجرحى والغرقى والفارين كثيرة لا يمكن أن تحصر في مقالة واحدة؛ ففي الماضي كانت تقع المجازر تارة والتهجير تارة أخرى ثم تهدأ وتعود هكذا مع استمرار الاضطهاد والاستعباد ومنعهم من التعليم والمضايقات في البيع والشراء وغيرها، وجعل الزواج بشروط معينة، ومع ذلك كانت الحياة بالنسبة لهم آمنة.. أما المأساة الجديدة الحاضرة فقد أتت بعد فترة طويلة كانت تمهّد لخطة طويلة المدى، وأشعلت نيرانها بقصة الاغتصاب المفبركة مع تزامن التحول الديمقراطي في البلاد كما يزعمون، وأيضاً انشغال الأمة الإسلامية بالثورات العربية وغيرها، وظهور الشخصيات الأراكانية السياسية والعلماء المفكرين، وبعد تدهور الأوضاع طمعت الدول الغربية في ثرواتها فمنحت الاتحاد الدولي ٨٠ مليون دولار وأعفتها من الديون، وأعلن رئيس أمريكا مؤخراً قيامه بأول زيارة إلى ميانمار بعد الانتخابات؛ كل هذه لم تكن موجودة بالسابق لأنها لم تكن منفتحة على العالم وكان تعاملها الخارجي محدوداً وضيقاً جداً، لذلك أصبحت قوية عسكرياً ومادياً، فأصبح موقف الغرب تجاه القضية بطريقتين: طريقة تدعو ميانمار لوقف القتال وتحثها إلى دعم الديمقراطية وإعطاء الحقوق الإنسانية. وطريقة أخرى تدعمها بالمال لقتل المسلمين وبتعزيز العلاقات والزيارات وغيرها. ونحن العرب والمسلمين - للأسف الشديد - تحركاتنا لم ترقَ إلى مستوى الحدث، فإغاثة المنظمات والشعوب والحكومات وتداول القضية سياسياً والضغط على ميانمار ودول الجوار؛ ما زالت متواضعة.. نحن نصرخ ونستنكر لكن نيران البوذ تشتعل إلى يومنا هذا من غير فتور ولا كسل. نعم فعلنا الكثير وبقي الكثير والكثير، ومن بحث عن السبل للنصرة وجد، لكن أين الباحثون؟.. ومأساة مسلمي الروهنجيا تبقى أمانة في رقبة كل قادر على نصرتهم.. وفقني الله وإياكم لنصرة المظلومين.

أسباب تجدُّد الأزمة

عبد الله الأراكاني

صروف الدهر قاسية عليَّا
وقدر لي بأن أحيا شقيا
ووجه البؤس لازمني سنينا
ومنذ خلقت أذكره لديا
وأيامي سياط فوق ظهري
وصفعات مسددة إليا
تزاوجت الجراح وأنجبتني
على أرض المواجع آدميا

هذا لسان حال إخواننا هناك إن لم يكن لسان مقالهم، فعلى مر السنين لم يذق هذا الشعب حياة رغيدة ولم ير أياماً سعيدة؛ فالنكبات تحيطه من كل مكان قد عانقته كما تعانقت في الحروف اللام والألف، فهو إما معذب في أرضه ليس له يدان، أو مهجر خارجه مهان يذوق من الويلات ويرتشف من المآسي.

وهو مع ذلك صابر صامت متمثل بقول القائل:

فإن لم يكن إلا الأسنة مركب
فما حيلة المضطر إلا ركوبها

والأزمة موجودة منذ عشرات السنين، فما الذي جعلها تتجدد؟؟ اختلفت الروايات التي وردت عن سبب بدء الأزمة هذه المرة؛ لأن الحصار الذي تمارسه الحكومة المتواطئة مع البوذ والرهبان، شكل حاجزاً دوننا. يكفي أن تعلم أن غمراً من الناس كانت تجهل وجود هذه الدولة على الخارطة أصلاً. ليس هذا مناط المشكلة، فحتى أفظع الجرائم لا يمكن أن يثأر منه بهذه الطريقة.

إذاً ما الذي يدفعهم إلى ارتكاب هذه المجازر الفظيعة؟

إنه الحقد الدفين والشر الموغل في صدورهم على الإسلام والمسلمين. وجدوها فرصة لإبادة الإسلام والمسلمين بحجة أنهم دخلاء على البلد.

والسؤال الذي يطرح نفسه وما زال يطرحه حتى تكسرت أضلاعه: من أين هؤلاء؟ بنغلاديش تنكر أنهم منها، والحكومة البورمية تفل ما تفله بحجة أنهم دخلاء على البلد.. فمن أين هؤلاء إذن؟ من أين سقطوا؟ قل لي بربك من أين سقطوا؟ هل نبتوا فجأة أم خرجوا من البحر أم سقطوا من السماء؟

علم أولئك الشرذمة أن لا بواكي للمسلمين ولا ناصر لهم ولا من يسأل عنهم، وأن بنغلاديش لن تستقبلهم، ودول العرب لن تهتم؛ فكثير من الشعوب مشغولة بصراعاتها مع الطغاة، فهو أنجع وقت للقضاء عليهم ولإتمام ما بدأوا به من عشرات السنين من القتل والتشريد والتهجير.

إن الناظر في حال أمتنا يرى أنها غدت أهون الأمم بعد عز ورفعة وبعد أن كانت ترفل في ثوب المجد وتلبس تاج الوقار وبعد أن بلغت شأو الحياة زمناً.

كنا جبالا في الجبال وربما
سرنا على موج البحار بحارا

ولو تمعنا النظر لوجدنا أن الدول الإسلامية كلها تتمتع بمواقع استراتيجية وتمتلك أراضي غنية بالنفط والآثار والمناظر الخلابة والحدائق والخمائل، فهي منبع الاقتصاد من كل ناحية.

فمن أين إذاً هذا الضعف؟ لقد أورث الله المسلمين الذلة والصغار بسبب بعدهم عن دينهم وانشغالهم بالدنيا وزخارفها

وتناطحهم فيما بينهم على متاع الحياة.

تلك الدولة العظمى التي نراها الآن كسراب بقيعة انقسمت إلى دويلات بعدما تم تقسيمها بعد اتفاقية سايس بيكو عام ١٩١٦م، والتي وضع خطتها اليهودي برناد لويس.

قسّموها تقسيماً عشائرياً قبلياً وطائفياً حتى لا تجتمع كلمتها ولا تقوم على رأي واحد، فأصبح حالهم كما يصف نزار:

أمشي على ورق الخريطة
خائفا فعلى الخريطة كلنا أغراب
أتكلم الفصحى أمام عشيرتي
وأعيد لكن ما هناك جواب
يتقاتلون على بقايا تمرة
فخناجر مرفوعة وحراب
وخريطة الوطن الكبير فضيحة
فمخافر وحواجز وكلاب

فكيف لهم بعد هذا أن ينصروا قضاياهم وينقذوا غريقهم ويفكوا أسيرهم والأزمة ما تجددت إلا لضعفهم وخورهم وجبنهم.

ومما زاد من الجرح عمقاً ونزيفاً أن المسلمين أنابوا نائحة مستأجرة لتدافع عن قضاياهم، وجعلوا من الغرب موئلاً للحكم ومرجعاً للفصل فلا ادلهمت الحياة بهم إلا استنجدوا به وكيف يعدل من كان خصماً وحكماً.

طمعوا في الثعلب صلاحاً فاستاق القطيع إلى الذئب.. إنما هو كبرق خلب يبرق ولا يمطر يعد بوعود كاذبة ولا يفي ويحلو لأمتنا أن تصدق أكاذيبها، بل ربما أقنعت نفسها أنها اقتنعت.

ومن أسباب تفاقم الأزمة تمنع بنغلاديش عن استقبال إخوانهم، فكان الذين فروا إليها واستجاروا بها كالمستجير من الرمضاء بالنار، وما كان بالحسبان ظلمهم.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة
على الفتى من وقع الحسام المهند

تمنعت بنغلاديش عن احتضان إخوانهم في الدين والعقيدة وما كان لهم بعد الله ناصراً إلا هم والبحر الهائج المتلاطم الهادر أمواجه تلعب بقواربهم وترميها تارة إلى اليمين وأخرى إلى الشمال فمن نجا بروحه لقي الرصاص من بنغلاديش ومن حانت منيته تلقفه الموج وابتلعه، وكم سمعنا بقصص يندى لها الجبين وتقشعر بها أحاسيس السامعين.

وهي تعذر من ناحية وتلام من نواحٍ عدة، فتعذر من حيث أن إمكاناتها ضعيفة واقتصادها أضعف، وتلام من حيث إنها لم تتجاوب مع الحكومات الإسلامية التي أبدت رغبة في المساعدة، بل منعتها، وتلام أكثر لأنها تجاهلت هذا الظرف الإسلامي، فلم يشهد العالم قتلاً في قوم كما شهد في أراكان، والأمم المتحدة تقر بأنه أكثر الشعوب اضطهاداً، والحق ما شهدت به الأعداء، ثم ما يجدي أن يشهد بذلك فقط دون تحرك.

لقد تبلدت أحاسيس هذا العالم وتحجرت عواطفه وكم بودي أن أجره من تلابيب ثوبه وأصفعه على خديه وأقرص يديه عله يفيق، فإن لم يجب أطلقت عليه رصاصة الرحمة فلا فائدة ترجى منه.

وتفرق الأمة وتشتتها من أعظم أسباب تجدد هذه الأزمة وتفاقمها، وليس لها بين الأمم منبر للسيف أو للقلم. فلو علم البوذي أن خلف هذا المسلم معتصماً لرجع القهقرى من قبل أن تمس يده مسجداً ويهدم منبراً ويهتك عرضاً ويكشف ستراً.

أواه في أذني صوت يتيم بكى
وصوت أرملة تستنجد العربا
تدعو وفي قلبها نار مؤججة
ودمعها لغة تستهجن الخطبا
من حولها صبية يبكون ما وجدوا
مأوى وما وجدوا من يدفع السغبا
أواه والنار في الفيحاء موقدة
أجساد إخواننا صارت لها حطبا

نظرات أعينهم تعذبني وكلماتهم التي استحالت دموعاً تخنق مشاعري وترسل دمعتي.

وما هذا إلا ابتلاء من الله تعالى لهذه الأمة، وهو ناصر دينه لا محالة ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤].

إن أمة لو أصابها ما أصاب الأمة الإسلامية من البلايا والرزايا لفنيت، لكن الله كتب لها البقاء لأنها الحق من عنده فمتى نصرنا الله نصرنا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، فعودوا إلى رشدكم أيها المسلمون وهبوا لنصرة إخوانكم، فواجب الوقت وفريضة الزمان نصرة أهل أراكان!

اللاجئون داخل ميانمار وخارجها

مصطلحات الموضوع

- **ميانمار: (بورما سابقاً).**
- **أراكان: دولة احتلتها بورما بعد الاستعمار البريطاني، وهي حالياً تسمى ولاية راخين (ولاية أراكان سابقاً)، حكمها أكثر من ٤٠ حاكماً مسلماً.**
- **الروهنجيون: عرقية من العرقيات المتأصلة في أرض إقليم أراكان ذي الغالبية المسلمة، وهم السكان الأصليون لدولة أراكان المحتلة.**

م. إسماعيل إلياس المتمني

من الصعب تسمية الروهنجيين الأراكانيين باللاجئين؛ لعدم إعطائهم حقوق اللاجئين أو حتى الاعتراف بهم كلاجئين، ولعدم الاعتراف بالمواطنة داخل بلادهم، وقمع الحكومة مادياً ومعنوياً وإعلامياً لهم.. منذ عام ١٩٤٢م حتى تاريخنا لا يزال الروهنجيون هدفاً أساسياً لحكومة ميانمار، وسبب استهداف الروهنجيين بين الأحزاب المعارضة للحكومة يرجع إلى ضعفهم ميدانياً وقوة حجتهم سياسياً؛ لأنهم أصحاب أرض، فهدف الحكومة إبعادهم عن أرضهم أو إبادتهم ومحو آثار المسلمين وتاريخ أراكان.

وعدد اللاجئين داخل ميانمار من الذين أُحرقت بيوتهم من قِبَل البوذيين، يزيد على نصف مليون، فهم في العراء؛ سقفهم السماء وحذاؤهم الوحل، لا تتوافر لديهم أدنى مقومات الحياة، ولم تسمح الحكومة للمنظمات الإغاثة بالدخول.. حتى الآن يعيشون في مخيمات بلاستيكية لا تغني من مطر أو برد، ومناخ ميانمار معروف بكثرة الأمطار.. غذاؤهم من النباتات المتوافرة حول المخيمات، ولا يسمح لهم بالخروج من هذه المخيمات، فلا خدمات صحية فيها ولا عمل ولا غذاء.

وملايين اللاجئين المنتشرين خارج ميانمار بدأت هجرتهم بعد المذبحة الكبرى عام ١٩٤٢م التي استشهد فيها أكثر من مائة ألف مسلم وهُجّر ما يزيد على مليونين انتشروا في دول كثيرة ويتمركزون غالباً في البلدان التي تقع بين مكة وبورما، فهجرتهم كانت إلى مكة، إلّا أن قلة الزاد وطول المسافة تسبّبت في تعثرهم.

والهجرة كانت بشكل أفراد أو أسر أو مجموعات إلى الدول المجاورة عبر نهر ناف، وعبر الجبال والأدغال، وهم في خوف من الجيش البورمي المتربص بهم، أو الحرس البنجلاديشي من الجهة المقابلة، فإذا وقع أحدهم في أيدي البورميين فمصيره الحبس والضرب ومصادرة أملاكه أو إعدامه، وإن وقع في أيدي الحرس البنجلاديشي يردونه إلى بورما، ولا تسأل عما حصل للعشرات منهم في هذا النهر، حيث كان الصيادون يجدون في شباكهم أناساً غرقى.

بنجلاديش أخذت النصيب الأكبر من اللاجئين الأراكانيين

لقـــرب حدودها، لكنها اكتفت بما لديها منهم فامتنعت فـــي الأزمة الأخيرة التي اندلعت مجدداً للتطهيـــر العرقي ومحو الســـكان الأصليين لدولة أراكان المحتلة عن اســـتقبالهم، أمّا في الهند وتايلاند فهم يعيشون بلا هوية أو حتى الاعتراف بهم كلاجئين، أما حكومة باكستان فقد منحتهم الجنسية الباكستانية وسهلت لهم بعض الأمور؛ وهؤلاء أفضل مجموعة من المهاجرين أحوالاً، إلا أنها بدأت تشـــدد على الذين منحتهم الجواز الباكستاني ويعيشون خارج أراضيها كما هو الواقع الآن مع الذين يعيشـــون في الإمارات والســـعودية ويحملون جوازات باكســـتانية أو بنغالية، فقد امتنعت الحكومتان عن تجديد جوازات سفرهم، وهذا الامتناع يحرمهم من تجديد رخصة الإقامة ويترتب على ذلك مشاكل نظامية واجتماعية وصحية وتعليمية.

أوضـــاع الروهنجيين الأراكانيين ومعاناتهم في كل دولة لهـــا حكايتها، إلا أنهم يخففون على أنفسهم مقارنةً بإخوانهم داخل ميانمار وما يعانونه من ذبح واضطهاد وإبادة جماعية.

طريقة أمريكا للدخول إلى ميانمار:

ومن ناحية أخرى يتضح أن الأزمة الأخيرة للقضية الروهنجية كانت أسهل وأمهد طريق لدخول أمريكا إلى الأراضي الميانمارية بعد انقطاع دام نحو ٤٠ عاماً.

لم تتجرّأ أمريكا يوماً على الدخول إلى ميانمار (بورما سابقاً) في عهد تحالف بورما مع الصين والهند، رغم المقاطعات الغربية لميانمار والعقوبات التي فُرضت عليها من عام ١٩٨٨ بعد اندلاع الثورة التي تسمى (٨٨٨٨).

إلا أنها بدأت تطمع من جديد في ثروات هذه البلدة وموقعها الاستراتيجي بين الجارتين النوويّتين الصين والهند؛ للتخوف الأمريكي من قوة الاقتصاد الصيني والعسكري في المقام الأول، ثم الهند.

كما أكد ذلك زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في نهاية عام ٢٠١١ باعتبار أمريكا قوة في المحيط الهادي، فإنها تركز اهتمامها من جديد على منطقة آسيا بعد انشغالها بالعراق وأفغانستان.

فالقضية الروهنجية أصبحت وجبة شهية لابتزاز رئيس ميانمار بعد تخوفه من تحرك الدول الإسلامية على طاولة الزيارة الأخيرة لرئيس ميانمار باختيار أحد الأمرين:

١ - الانصياع لأوامر أمريكا.

٢ - أو دخول أمريكا إلى ميانمار بشعار حقوق الإنسان (كعكة روهنجيا).

فلا حل لرئيس ميانمار إلا الانصياع والطاعة؛ لأن الضوء الأخضر من أمريكا للدول الإسلامية يعني هلاك عرش ثين سين.

كما أن إرسال قوات أمريكية لتدريب الجيش الميانماري هو أولى خطوات إكمال الخريطة السياسية للقواعد العسكرية الأمريكية، وهو في الوقت نفسه رسالة واضحة لمنظمة التعاون الإسلامي والحكومات المتعاطفة مع القضية الروهنجية بـ (نحن هنا) إلحاقاً بالرسالة السابقة من بانكي مون بأن تدخل منظمة التعاون الإسلامي قد يؤثر في عملية الإصلاحات الجارية في ميانمار.

إبـراهـيـم بـن محـمـد صـديـق
Ebrahim.m.s@hotmail.com

هكذا كانوا يعيشون الإســـلام بمفهومه الشامل وعطائه اللامحدود ورحمته الشـــاملة حتى للحيوان، بل حتى للكفار، هكذا كانوا يعيشـــون شـــعور الأمة الواحدة والجسد الواحد والدين الواحد، كانوا يعيشون بحق قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْـوَةٌ﴾ [الحجـرات: ١٠]، وقول النبـــي ﷺ «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجســـد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى». فالإسلام جاء شـــاملاً متكاملاً في كل جوانبـــه؛ رحمة للعالمين، وملاذاً للخائفين، وهدى للبشرية أجمع.

وقد جاء بتحقيق العدل والمساواة بين الناس والربط بينهم برابطة قوية لا تنفك ولا تتزعزع، فلا فرق في الإســـلام بين عربي وعجمي ولا أسود أو أبيض.

الرابطة الوحيدة التي تربطهم هي الاســـلام، فهم بذلك يصبحون كالجسد الواحد يؤازر بعضهم بعضاً، وينصر بعضهم بعضا». ولم يُبقِ الإسلام شاردة ولا واردة إلا عالجها ليحتمي الجميع بظل عدله ولينشر العدالة المنشودة لدى البشرية.

والمتأمل في الشـــريعة الإسلامية يرى أن العمل الإنساني الخيـــري من أهم مبادئ هذا الديـــن العظيم، إذ يحث الناس دومـــاً على تخليص الناس من النكبات وتقديم يد العون لتلك الشـــعوب المنكوبة بحرب أو فقـــر أو زلازل وفيضانات، وهذا يظهر جلياً في قصـــة مجتابي النمار الذين دخلوا على النبي ﷺ وهم من مضر، بهم من الفاقة ما الله به عليم، قد دفعهم الجوع والفقر حتى ســـاقتهم أقدامهم إلى أكرم الخلق محمد ﷺ، فلما رآهم أرحم الخلـــق تمعَّر وجهه ودخل بيته ثم خرج مضطرب الحال، فأمر بلالاً فأذن وأقام فصلى بهم النبي ﷺ وخطب فيهم، فجاءه رجل من الأنصار بصُرَّةٍ كادت يده تعجز عنها، بل قد عجزت، ثم تتابع الناس حتى جمعوا ما يســـد به حاجتهم، فتهلل وجه النبي ﷺ.

وقد كانـــت الحكومات فـــي ظل إمبراطوريـــة الخلافة الإسلامية تنظم المساعدات الإســـلامية، ففي عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - اجتاحت الجزيرة العربية مجاعة مروِّعـــة، فأمر عمر حـــكام الولايات الأخـــرى بجمع الطعام وتنظيم القوافل الإنسانية، وقد أشـــرف بنفسه على التوزيع - رضي الله عنه -.

هكذا كان المسلمون فيما بينهم، كانت الأمة ترفل في ثوب المجد وتعيش شعور الجسد الواحد؛ حتى جاء هذا الاستعمار

وحـــوّل الدولة الإســـلامية الواحدة إلـــى دول باتت تحكمها الحدود وتفرق بينها المصالح الدولية والسياســـية، وأصبحت كل دولة تســـتفرد بما لديها، وباتـــت الأمة متفرقة ذليلة منذ تلك اللحظة.

مـــرت الأمة الإســـلامية بنكبات وأصبـــح الغرب يحقق مخططاتـــه وأهدافه وبات يســـتحوذ علـــى أي مصدر قوة للإســـلام، وأصبحت تُشـــن الحملة تلو الحملة على الإسلام متحججة برعاية مصالح الشعوب تارة، أو باتهامها بالإرهاب أخرى، وأصبحنا نصبح ونمســـي على ثياب من الذل ألبسنا إياها الغرب.

ومن تلك الأزمات التي مرت بالأمة: قضية أراكان..

أراكان تلك البقعة المنســـية تماماً والتي كانت في يوم من الأيام تحت أيدي المســـلمين وحكموها قروناً طويلة حتى جاء الغـــزو البريطاني فضم أراكان إلى الهند ثم فصلها وأصبحت ضمن بورما يخضع المسلمون فيها للسلطة الوثنية التي تحكم البلاد.. ومن هنا بدأت المأســـاة ووقعت الكارثة، خاصة بعد قيام الحكم الشـــيوعي عام ١٣٨٢هـ، فبات المســـلمون تحت أيديهم وتصرفهم يمارسون عليهم أبشع أنواع التعذيب، ومنذ ذلك الحين والمســـلمون هناك يعانون، يبحثون عمن ينصرهم فلا يجدون، يتلفتون إلى المســـلمين فيرون أن كل دولة مهتمة بما لديها.

أصبحت تلك البقعة منســـية تمامـــاً حتى جاء يومنا هذا الـــذي جدد فيه البوذيـــون من عزيمتهم علـــى القضاء على الإســـلام والمسلمين، فمنذ ستة أشهر لا تسل ما الذي يحدث في أراكان..

مأساة وأيَّة مأساة!

شُـــرّد الآلاف.. وقُتّـــل واعتُقل المئـــات.. أُحرقت مئات المنازل.. هُدّمت عشرات المساجد والمدارس.. ضيقوا الخناق على المسلمين حتى يخرجوهم من البلاد ويستفردوا بخيرات المســـلمين، وفي تلك الأزمة التي تمر بها أراكان استطاع قلة منهـــم الفرار بجســـده، فركب البحر ولا يعلـــم أين مصيره، بين يديه بحـــر متلاطم الأمواج وأمامه المجهول، يســـتغيثون بالمسلمين فلا مجيب ويستنصرونهم فلا ناصر!!

باتـــوا مفرقين بين خيام اللاجئين فـــي الحدود البنغالية وبين الغابات، وبات واجباً على الدول بذل الإغاثات والمعونات لهؤلاء.

والأمـــة الإســـلامية عموماً تعاني الضعـــف في الجانب الإغاثـــي، وضعفه جزءٌ من ضعف الدول نفســـها، إذ إن في الدول الإســـلامية دول كثيرة متضـــررة ومنكوبة تحتاج إلى إغاثات عاجلة وكبيرة.

ومـــن هذه المناطـــق منطقة أراكان وشـــعب أراكان، ذلك الشـــعب الذي يعاني من الإبادة من جهة البوذيين، ومن الموت من جهـــة أخرى، حيث مـــات المئات منهـــم متأثرين بالجوع والمرض، ونحتاج إلى تدخـــل عاجل وتحرك فوري للمنظمات الإغاثية الإســـلامية لتمد يد المســـاعدة والعون لهذا الشعب المسلم.

ولا ننكـــر دور بعض المنظمات والجمعيـــات والدول التي قدَّمت وســـعت إلى بذل المســـاعدات والإغاثات الإنســـانية، ووقفت وقفة مشرفة مع قضية أراكان، ومنها:

المملكة العربية السعودية التي قدمت يد المساعدة والعون ونظمت قمة مؤتمر العالم الإسلامي لبحث حلٍّ لقضية أراكان، وخرجت من القمة بتوصيـــة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بالتبرع بخمسين مليون دولار لشعب أراكان المتضرر، فجزى الله خادم الحرمين خيراً.

وكذلـــك لا ننســـى الدولة التي وقفت وقفة مشـــرفة لن ينســـاها شـــعب أراكان ولا أي مســـلم، وهي تركيا، حيث إن رئيس الوزراء التركي: (رجب طيب أردوغان)، وزوجته: (أمينة أردوغان)، ووزيرالخارجية: (أحمد داود أوغلو)؛ قاموا بزيارة إقليـــم أراكان لتفقد الأوضاع هنـــاك.. وقد أُطلقت في تركيا عدة حملات إغاثية للشـــعب الأراكاني، ســـواء على مستوى

الجمعيات أو الشـــعب.. وكانت فـــي مقدمة منظمي حملات الإغاثة: إدارة الكوارث والطوارئ التركية، حيث قدمت العديد من المســـاعدات والتبرعات.. ولا ننسى بقية الجهات التركية، ومنها: رئاسة الشؤون الدينية وهيئة الإغاثة والحريات وحقوق الإنسان التركية، إضافة إلى الهلال الأحمر التركي.

وهنـاك أيضـاً بعـض الجمعيـات التي قدمـت عونها للشعب الأراكاني، ومنها:

الهلال الأحمـــر القطري، وجمعيـــة راف، وعيد، وقطر الخيريـــة، وجمعية التربيـــة في البحرين، ومؤسســـة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنســـانية، وجمعية فهد الأحمد الإنســـانية الكويتية، ومؤسســـة الإعمار الســـعودية، وبعض الجهات الماليزية والإندونيسية.. فجزاها الله عن أمة الإسلام خير الجزاء وجعل ما قدموه في موازين حسناتهم.

هذه بعض الجهود الإغاثية التي بُذلت لشعب أراكان، وهي وإن غطت بعض الحاجة إلا أنها ما زالت ضعيفة أمام الحاجة الملحة والأوضاع المزرية هناك، ســـواء في مخيمات اللاجئين، أو في داخل أراكان.

وتحتاج الدول الإســـلامية إلى أن تكثف جهودها وتتعاون فيما بينها لإغاثة هذا الشعب المنكوب وإعادة الحياة المسلوبة منه.

ولا جـــدوى من انتظـــار الغرب والجمعيـــات الغربية أو اســـتجدائهم، فبالله هل مـــن ينتزع اللقمة مـــن فمك يأتي ليطعمك من جديد؟!

تلك الـــدول التي تتغنـــى بحقوق الإنســـان والجمعيات الحقوقيـــة، ما هي إلا دول تبحث عـــن مصالحها تحت ثوب الحقـــوق والحريـــات، وإذا لم نتحرك نحن المســـلمين لنغيث شعبنا فمن يغيثهم..؟

إذاً نحن بحاجة ماســـة إلى تحرك دولي أو فردي لإغاثة هذا الشعب، ومن أساليب إغاثتهم:

١ – الضغط على حكومة ميانمار للسماح بدخول الإغاثات داخل أراضي أراكان.

٢ – الضغـــط على الدول المجاورة، مثل بنغلاديش، لقبول اللاجئين ومنح التسهيلات اللازمة لوصول الإغاثات إليهم.

٣ – إنشاء جمعية عالمية رسمية لإغاثة أراكان وفتح فروع لها في أهم الدول الإسلامية.

٤ – صرف الزكوات وجمعها وإيصالها إلى أراكان.

٥ – توحيد جهود المنظمات والجمعيات الخيرية الإسلامية للعمـــل تحت جمعية واحدة، وهي الجمعية العالمية التي اقترح إنشاؤها.

٦ – التحريـــك الإعلامي للقضيـــة وعمل حملات إغاثية على وسائل الإعلام.

وأخيراً

هل من مغيث لهـــذا الأب الحزين، والأم الباكية، والطفل الذي تُغتال طفولته، والأخت التي يُنتهك عرضها..

هـــل مغيث لهؤلاء: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِـــم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠].

هذه نداءات وصرخات علّها تصل إلى مسامع مسلم يهبُّ غيرةً وحرقةً على حال أمته لنعود من جديد لنقود هذه الدنيا إلى الخير والصلاح.

ما أحوجنـــا إخوتي في الدين إلى بذل ما نســـتطيع من أحاسيسنا وأموالنا ودمائنا لنعيد للأمة مجدها.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يرفع الظلم والكبت والفقر والبلاء عن كل البلاد الإســـلامية، وأن يمتّعنا بعودة الإسلام إلى عزه ومجده، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أوراد

أهل السنة والجماعة

من القرآن الكريم وصحيح السنة والنبوية

قال شيخ الإسلام: (فالأدعية والأذكار النبوية هي أفضل ما يتحراه المتحري من الذكر والدعاء، وسالكها على سبيل أمان وسلامة، والفوائد والنتائج التي تحصل لا يعبر عنها لسان، ولا يحيط بها إنسان).

في هذا الكتاب..

الثناء • الصلاة على الحبيب • الاستغفار • السؤالات • الاستعاذات
تفريج الكرب والهم • الرقية الشرعية • أذكار الصباح والمساء

للتوزيع الخيري والمبيعات في المملكة العربية السعودية - اليمن - السودان
دار رسالة البيان للنشر والتوزيع - هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - تحويلة ٥٠٢/٥٠٠ - جوال : ٠٥٠٦٤٦١٠٦٥
المنطقة الغربية : ٠٥٠٦٤٦١٠٥٧ - المنطقة الجنوبية : ٠٥٠٦٤٦١٠٥٨ - القصيم : ٠٥٠٢٢٢٠٦١٦
الشرقية : ٠٥٠٦٢٩٢٦٨٩ - مكة : ٠٥٠٧٢٦٦١٢٠

على الطريقة الإسلامية !

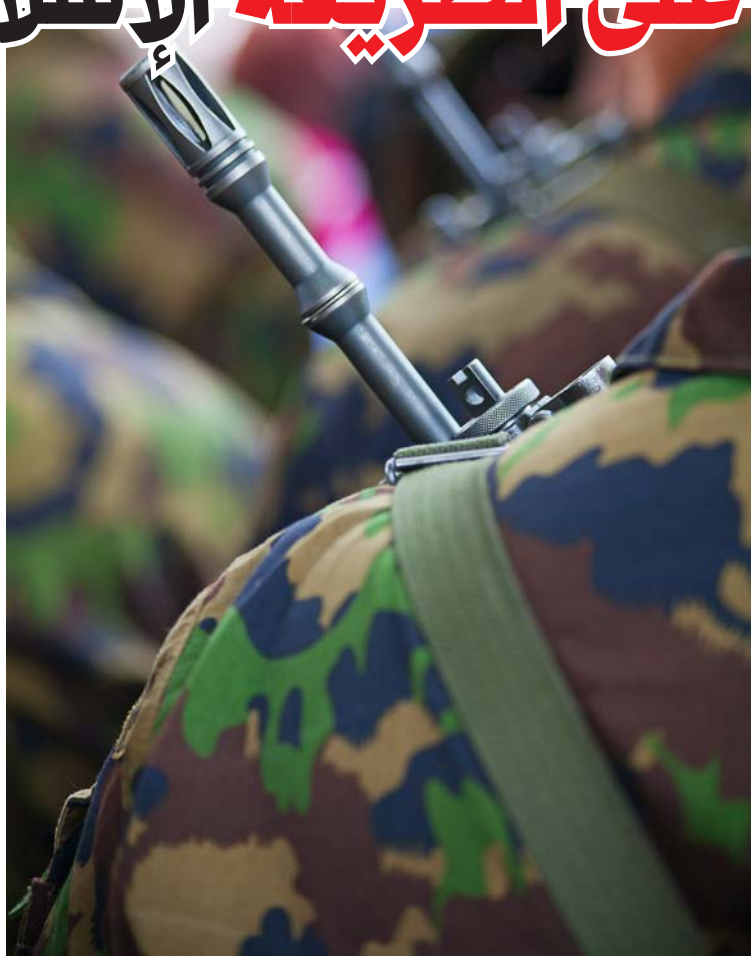

إبـراهـيـم حـافـظ

– اســكتوا جميعاً.. ممنوع الكلام.. ممنوع السؤال.. ممنوع الالتفات.. ممنوع الضحك.. ممنوع البكاء.. ممنوع طلب الماء.. ممنوع الجلوس.. فقط مســموح لكم أن تفتحوا أعينكم وتنظروا إلى أمام وأنتم وقوف هكذا إلى أن يحين دور كل واحد منكم!!

أفٍّ! ليتني لم أعمل في الجيش! ما أشــدّ الحرارة فــي هذه الغابة الكثيفة! عجباً لهم.. من أيــن يأتون بكل هؤلاء الجيوش من الأطفال؟ كيف ينجبونهم رغم كل سياســات التضييق على الزواج والإنجاب المفروضة عليهم من الحكومة؟ لماذا يحبــون إنجاب الأطفال هكذا؟ كأنه لا عمــل ولا هدف لهم في الحياة إلا إنجاب المزيد من الأطفال! من أيــن يطعمونهم في ظل الفقر المدقع الذي يرزحون تحت أثقاله الشديدة؟

– هيــه.. أنت يا ولد: ألا تســمع؟ ارجع إلى الخلف كما كنت قبل أن أطلق عليك الرصاص.. ارجــع أكثر.. ممنوع الاقتراب من بعضكــم.. ممنوع الحركة إلا بإذني.. مفهوم؟!!

لا فائــدة منهم أبــداً.. فوضويون بالفطــرة.. لا يعرفون كيــف ينظمون أنفســهم ويرتبون أوضاعهم.. يعيشون عالة علينا طيلــة حياتهم.. كيف يمكن تطهيــر البلد منهم والقضاء عليهم وهم يتكاثرون على هذا المنوال؟

– أنت يا كلب.. هناك عند الشجرة الكبيــرة.. قــم واقفاً.. من ســمح لك بالجلــوس؟ أتحســبني لا أراك؟ قــف واستعد لتمضي مع أصحابك إلى حيث جهنم!!

كم يبلـــغ عددهم هنا؟ أظنهم لا يقلـــون عن مائتي طفل روهنجي.. لماذا لم يفروا حين أتينا لانتزاعهم من بين أهليهم؟ لو فعلوا لربما نجوا بأنفســـهم وأنقذوا أرواحهم.. ولكن حتى لو حدث ذلك افتراضاً ما استفادوا شيئاً من حياتهم.. ألسنا نقتلهم ونشرِّدهم كل بضع سنين؟ ربما كان للحكومة الحق في سياســـات التمييز العرقي التي تمارســـها عليهم.. طالما أنهم ينسلون بيننا على هذه الوتيرة المتزايدة.

– هيا يا كلاب.. تقدموا وســـيروا للأمام.. قلت لكم ألف مرة.. عشرة بعد عشرة.. ولا تتزاحموا هكذا.. لو كنتم تعلمون إلى أين تساقون!

مـــن يدري؟ إن تركناهم ربما يأتـــي اليوم الذي نغدو فيه أقلية ضعيفة مستضعفة أمام كثرتهم الكاثرة الغالبة.. بعكس ما عليه الحال الآن.. وإن كنت لا أظنهم بمثل شجاعتنا وجرأتنا في القتل والتصفية الجســـدية والإبادة الجماعية.. عرفناهم مســـالمين ودودين خلوقين طوال تاريـــخ حياتهم، مجاورين لنا في «راخين». تباً لهم! يســـمونها «أراكان».. بنغاليون «كلار».. دخلاء من الخارج يســـاكنوننا، ويتجرؤون أن يغيروا أســـماء المناطق في بلادنا.

– أنت يا حيوان.. لماذا تبول هنا؟ أمسك عليك بولك وإلا بالت عليك بندقيتي بالرصاص!! أتسمع؟!

هؤلاء الروهانجيون لو لم يسلموا ولم يدخلوا في الإسلام وكانوا علـــى ديننا متبعين لبوذا.. لربما كان لنا معهم شـــأن آخر.. ولكنهـــم ويا للغرابة.. يتمسّـــكون بدينهم، بل يزدادون تمسكاً به كلما ازددنا تنكيلاً بهم وتقتيلاً فيهم وتشريداً لهم.. ولكن لماذا؟ ما الـــذي وجدوه في دينهم وجنوا به غير التقتيل والتنكيل بسببه من قِبَلِنا؟ ليتني أعرف السبب.. لا أظن بوذياً مهما بلغ تدينه يتعرض لعُشـــر ما يتعرضون له من العذاب ثم يثبت ويصمـــد ولا يلين.. ليتني أذوق ما ذاق هؤلاء من حلاوة الإيمان في دينهم.. لا أظن رهباننا أنفسهم يبلغون في تدينهم عُشر ما يبلغه هؤلاء المسلمون الروهانجيون..

– أنت يا فتى: لا تنظر إليّ هكذا.. طأطئ رأســـك وانظر إلى أسفل.

لشـــدَّ ما تخيفني نظرات هذا الفتى.. كأنه يتحدّاني بها وهو أعزل من كل شـــيء.. كيف لو امتلك سلاحاً في يده؟ أيّ (بوذا): متى ينتهون من تصفيتهم؟ يســـوقون منهم عشرة بعد عشرة كل عشـــر دقائق إلى حيث يذبحونهم ذبح النعاج على الطريقة الإسلامية وســـط الغابة! لماذا لا نطلق عليهم وابلاً من الرصاص دفعة واحدة وننتهي منهم في دقائق؟ سئمت من الوقوف هنا معهم كالصنم.

ولكـــن لا.. لا بد من التكتم الشـــديد والحذر البالغ؛ لئلا يتســـرب الخبر ويصل إلى الصحف والقنوات الفضائية عبر كاميرات الفضوليين من الصحافيين والمراســـلين رغم التعتيم الإعلامي الشديد الذي تفرضه الحكومة هنا.. سحقاً لهم! لا بارك (بوذا) في أعمالهم.

– المجموعـــة التـــي بعدهـــا.. هيا تحركي أيتهـــا النعاج الوديعـــة.. هيا بســـرعة.. إلى الأمام.. واحـــداً إثر واحد، لا تتدافعوا هكذا معاً.

بهذه الطريقة المنظمة بدقة نضمن السرية الكاملة إلى أن يتم الانتهاء من العملية التطهيرية.. لا ريب لو تركناهم هؤلاء المســـلمين الروهانجيين، لما تركونا وديننا.. ســـيغزون عقول شعبنا وأرواحهم.. سيخرجونهم من ديننا إلى دين لا يعظّمون فيه (بوذا) ولا يبالون به.. (بوذا) الذي له الفضل علينا في كل شيء حولنا.. بوذا الذي لا يمكن أن يرضى عنا إن تركنا عباده يكفرون به على أيدي المسلمين، ويرتدّون عن دينه إلى دين لا يـــرون فيه آلهتهم.. كيف نعبد إلهاً لا نراه ولا يمكن رؤيته بأي حال؟ ولا يســـمح لعباده بالتعرف عليه مجسّماً؟ لماذا يأمرهم بعبادته إذن؟

– لماذا تبول هنا يا صغيري؟ ألم تســـمعني أنهى صاحبك عن التبول هنا؟ وتبكي أيضـــاً؟ أتجرؤ يا وقح؟ لا لا لا.. أنت جاوزت حـــدّك وأثرت غضبي وهيجـــت أعصابي.. لا فائدة منكم.. لن تتأدبـــوا ولن تتعلموا النظـــام إلا بهذه الطريقة.. لا بأس.. ســـأقطع بولك إلى الأبد وكل من معك.. وليكن ما يكون.. باسمك بوذا:

– طاخ.. طاخ.. طاخ.

***

في بعض القرى القريبة من الغابة سمع الأهالي أصوات طلقات نارية وهم يتناقلون نبأ نحو مائتي طفل أراكاني مسلم انتزعهم البوذيون عنوة من بين أهاليهم، وجعلوا يســـوقونهم مجموعات إلـــى داخل الأدغـــال القريبـــة.. لا يمانعون ولا يدافعون عن أنفسهم ولا يدافع عنهم من أهالي القرية أحد!!! تناهت إليهم أصوات الطلقات بينما كانوا يتساءلون هامسين مشفقين عن مصير أطفالهم؟

[المسلمون.. والعالم]

الاستراتيجية الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان.. هل من جديد؟
د. مدى الفاتح

التيار الإسلامي في مصر ووعي الرؤية
محمود بن أحمد أبو مسلم

«التوافق».. هل يُحوِّل واقعية السياسة إلى رومانسية؟
السنوسي محمد السنوسي

مرصد الأحداث
جلال سعد الشايب

الاستراتيجية الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان..

هل من جديد؟

د. مدى الفاتح
madiamoureau1@yahoo.com

تبنّى الاتحاد الأوروبي عبر مجلس شؤونه الخارجية في بداية شهر يوليو الماضي، ما سماه إطاراً استراتيجياً حول حقوق الإنسان والديمقراطية، وقد شرح المسؤولون الأوروبيون هذه الاستراتيجية بقولهم: إن أوروبا كانت على الدوام مهتمة بمسألة الحريات وحقوق الإنسان، لكنها اليوم تود أن تعطي أولوية أكثر لهذه القضية وتبني علاقاتها مع غيرها من الدول على أساس احترامها لمواثيق حقوق الإنسان.

الجديد في هذا الموضوع هو من زاويتين، الأولى: هي سعي الجانب الأوروبي لوضع خطة عمل من أجل تنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع وجعلها فاعلة. والثانية: هي أنه ولأول مرة يكون لدى الاتحاد الأوروبي إطار استراتيجي موحد لهذا المجال من السياسات الحيوية، وهي خطوة توضح بلا شك مدى التنسيق بين الدول الأوروبية وتشارك الرؤى.

ويمكننا أن نسمع في هذا الصدد العبارات الرنانة لكاثرين آشتون، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية/ نائب رئيس المفوضية الأوروبية، التي قالت في تصريح لها بعد تبني الرزمة: «إن حقوق الإنسان هي إحدى أولوياتي الرئيسية، وهي الحبل الفضي الذي يسير عبره كل شيء نعمله في العلاقات الخارجية، ومن خلال هذه الرزمة الشمولية نريد أن نعزز فعالية وشفافية سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان»[1].

إذاً، فأوروبا تجعل من احترام حقوق الإنسان أولوية، كأنها طريقة جديدة تحدد بها أسس الولاء والبراء لما فيه خير عموم البشر، والسؤال هنا: هل الأمر فعلاً كما يبدو عليه من مثالية؟

تعلمنا السياسة الأوروبية وكتب التاريخ أن الأمور ليست غالباً كما تبدو عليه، فقد تم تغليف الاحتلال والاستخراب بكلمة «استعمار» التي تحمل بداخلها معاني التنوير والبناء ونقل التحضر، وأقنعت أوروبا أبناءها بأنها تحمل «رسالة» يجب أن توصلها إلى العالم، وأيضاً فقد سبق الحروب الدامية والجرائم التي صاحبتها أجمل الكلمات عن الوطنية والنبل والعطاء.

حينما كان الأوروبيون يسطرون هذا الميثاق الجديد، كانت أحداث القتل والمجازر اليومية تتصاعد في بورما، أو ميانمار حسب اسمها الجديد، وكان الآلاف قد رحلوا أو كانوا بصدد الرحيل عن إقليم أراكان الذي رأت الغالبية البوذية أن تطهره من المسلمين.. لم يلتفت أحد من الأوروبيين إلى هذه المأساة، بل كانت تصريحات متفرقة تثمن جهود حقوق الإنسان في ذلك البلد وتدعو لتعميق الأواصر معه بعد عهد من القطيعة أسوةً بما بدأته الولايات المتحدة التي أعادت سفيرها بعد غياب وانقطاع دام ٢٢ عاماً، بل بدأ بها أوباما زيارته لآسيا، وفي حين كان ذلك جائزة لإطلاق سراح المعارضة أونغ سان سو تشي، بدا الأمر لملايين المسلمين وكأنه جائزة على قهرهم وإذلالهم.. تلك نظرة لا يمكن ببساطة نقدها، فحتى لو تعاطفت مع السيدة التي قضت ما يقارب الربع قرن محبوسة داخل بلدها وممنوعة من السفر والمغادرة، فلا يعقل أن تتجاهل الملايين التي تقتل بلا ذنب وتنتهك حقوقها بشكل سافر ويومي.

هذا مجرد مثال يفرض نفسه هذه الأيام ويدلّل بكل وضوح لا على الازدواجية، بل على عدم الحياد بشكل يرقى لوصفه بعدم التعاطف مع قضايا المسلمين من قبل جهات تدَّعي العالمية والمساواة وتتحدث بإسهاب حتى عن حقوق الحيوان.

إلا أن الأغرب من حقيقة النوايا الأوروبية هو وجود من يظل يؤمن بمثل هذه الكلمات البرّاقة، ويذكرني ذلك بتعليق ممثلي السلطة الفلسطينية عقب كل لقاء لهم بمبعوث أوروبي أو بقيادي غربي، حيث يقولون: إن أوروبا قد تفهمت مطالبنا وتعاطفت معنا ضد الاحتلال الإسرائيلي. ومعهم حق؛ فالأوروبيون خير من يجيد اللعب على وتر الكلمات البرّاقة التي توحي بأنهم سيقطعون على الفور علاقتهم الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني ويرتمون في الأحضان العربية المناضلة، لكن هذه الكلمات ما تلبث أن تتبدل وتتبخر وتأتي عوضاً عنها كلمات جديدة وشروط جديدة تجعل من الفلسطيني الطرف الهمجي الذي يرفض الحوار والتفاوض والحلول السلمية العادلة.

إن السؤال الأكبر هو: هل من حق أوروبا كدول أو كمؤسسات لعب دور الوصي على حقوق الإنسان ومواطني العالم؟ وهل تملك من الإرث القديم أو الحديث ما يؤهلها لذلك؟ أسأل نفسي هذا السؤال وتمر بذاكرتي مجازر الاحتلال وسرقة الثروات الوطنية، خاصة في إفريقيا التي بنيت أوروبا الحديثة بجهود أبنائها وبثروات بلادهم التي أخذت بلا ثمن أو بثمن بخس بعد الاستقلال وتولي حكومات عميلة شؤون البلاد.. يمر بذاكرتي التاريخ الحديث والسجون السرية وصفقات الأسلحة وتصنيع أدوات التعذيب التي تصدر للدول في العالم الثالث، خاصة الدول العربية التي يتم انتقادها فيما بعد بسبب حقوق الإنسان، ويمر ويمر ويمر...

كأن هنالك أوروبتين.. أوروبا التي تحكم بفكر فلاسفة النهضة وطوباوية الأخوة الإنسانية وقيم الديمقراطية؛ وأوروبا التي نراها على الأرض والتي لا يهمها سوى مصلحتها واقتصادها وتحالفاتها الأمريكية والإسرائيلية بغض النظر عما يجلبه هذا التحالف من تعدٍّ على الحقوق أو خروج على ما يسمى القيم الأوروبية.

في هذا المقال، ولأن الأمثلة أكثر من أن تحصى أو أن تحصر، سأكتفي بالتذكير بثلاثة أمثلة واضحة للابتذال الأوروبي لمواضيع الحريات وحقوق الإنسان والمواطن؛ مثال اتفاقية كوتونو، ومثال محكمة الجنايات الدولية، ثم ما سميته: الاستثناء الإسرائيلي.

(١) يمكن الرجوع لمعلومات تفصيلية حول هذه الاستراتيجية من خلال موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت.

اتفاقية كوتونو:

في ٢٣ يونيو من العام ٢٠٠٠ وفي مدينة إفريقية ساحلية ومغمورة، كوتونو عاصمة بنين، وبعد مشاورات أوروبية طويلة؛ تم التوقيع على ما بات يعرف باتفاق الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الإفريقية الكاريبية الباسيفيكية التي تعرف اختصاراً بـ ACP، وليس المقام هنا التعريف بهذا التجمع الذي يبدو وكأنه رابطة لدول ليس بينها رابط واضح ولا تتفق بشكل عام إلا على السعي بكل قوة للارتباط بالتمويل الغربي وما يطرحه من «جزر» ووعود وهبات.

المهم أنه قد تم تغليف الأطر الاقتصادية بأدبيات كثيرة تتحدث عن دور أوروبا في الأخذ بيد هذه الدول النامية ودفعها للتطوير واللحاق بركب الدول المتقدمة من خلال شراكات تفضيلية ومنح أولويات وتسهيلات وتبادل للخبرات، إضافة إلى مختلف أنواع المنح الدراسية والبحثية والمالية واللوجستية.

بالتأكيد، فقد تجمعت الدول المختلفة للتوقيع على هذا الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في أبريل ٢٠٠٣ قبل أن تطرحه أوروبا للمراجعة، من جانب واحد، وتقوم بتعديلات وصفتها بأنها بسيطة ومن السهل الاتفاق عليها مقابل الشراكة التي ستنقل تلك الدول خطوات بعيدة إلى الأمام.

كانت التعديلات تركز بطبيعة الحال على موضوع حقوق الإنسان بشكل خاص وما يجاوره من موضوعات متعلقة بالمرأة والمساواة والعدالة حتى يتبنى أصدقاء الاتحاد الأوروبي الجدد نفس قيمه التي يراها «كونية» و«إنسانية».

الاتفاقية التي تم الاحتفال بها بشكل كبير كمثال على الشراكة الناجحة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب؛ كان بها عدة مشاكل جوهرية واجهتها منذ البداية، فبالإضافة للغة الخادعة التي استخدمت فيها، كشأن كل الاتفاقيات الدولية الحديثة، عانت الاتفاقية مما يمكن إيجازه في نقطتين:

الأولى: هي أنها بنيت على أساس القيم الأوروبية معتبرة أن هذه القيم ثابتة وعالمية ونموذجية ومن ثم لا غضاضة في فرضها على العالم الثالث الذي هو، بالضرورة، أقل تطوراً وتحضراً من الدول الغربية.

أما الثانية: فهو ما ثبت بالتجربة من أن أي حديث عن اتفاق أو حوار بين المجموعتين اللتين يوصفا اختصاراً بـ ACP-EU؛ هو مجرد خداع لفظي، حيث إنه لا تشارك ولا حوار، بل منح من يد عليا ليد سفلى ليس من حقها أن تتفاوض أو أن تملي شروطاً أو حتى أن تتحفظ على بعض ما يقدمه ويطرحه الأوروبيون.

وكما نكرر كل مرة فالمشكلة لا تكمن في مسألة حقوق الإنسان بحد ذاتها، ولا في الاهتمام العالمي بها، بل نرى أن كثيراً من الدول الإسلامية تبدو اليوم في غالبها بعيدة جداً عن هدى الإسلام في مجالات الحقوق الأساسية للمواطن والمرأة والأقليات، ما يجعلها عرضة للانتقاد والسخرية من كل من هب ودب. لكن مشكلتنا ستبقى مع التفسير الأوروبي لمصطلح حقوق الإنسان، ففي هذه الاتفاقية يتم الحديث عن المساواة ثم يتم إقرار مبدأ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، ثم يتم إقرار مبدأ عدم التمييز على أساس التوجهات الجنسية حتى يجد الطرف المقابل نفسه مضطراً لمنح الشواذ حقوق التجمع والاعتراف والدعوة حتى يتم قبوله كطرف «متحضر» في الأسرة الدولية، فالشاذ بحسب مفهومنا ليس شاذاً بحسب المفهوم الأوروبي، بل هو مجرد شخص بتوجه جنسي مختلف!

ثم يتم الحديث عن العدالة والعدالة المطلقة وضرورة عدم الإفلات من العقاب، خاصة لمرتكبي الأفعال والجرائم الكبيرة، ليتم الخلاص إلى كون المحكمة الجنائية الدولية هي الأساس الذي يجب أن يتحاكم إليه الجميع باعتبارها تمثل آخر ما توصل إليه العقل البشري – الغربي بطبيعة الحال –، وأي نقاش حول هذه المسلَمة يخرجك من نادي الدعم الغربي الكبير.

هذان مثالان على ما يتم تضمينه في مثل هذه الاتفاقيات، والطريف هو ذلك التصدير الذي يسبق كل اتفاقية أوروبية من أن اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي قد نصت على أن يكون التعامل الثنائي أو مع أي مجموعة في العالم وفق احترامها للحقوق الأساسية وقيم الديمقراطية، وهو ما يجعل الالتزام بذلك مقدساً لدى الأوروبيين.. هذه هي العبارة التي حفظناها، لكن لن يجيبك أحد عن سؤال مثل: لماذا كانت علاقتكم متطورة جداً مع أنظمة مثل مصر مبارك وتونس بن علي إذاً؟ مجرد مثال حتى لا نذكر دولاً ما زالت تجاهر بالديكتاتورية وتُدعم في الوقت ذاته من قبل جميع الدول الأوروبية.

لقد أدى الإصرار على تلغيم هذه الاتفاقية بمثل هذه البنود ورفض تضمين أي بند آخر يسمح بالمناقشة أو التحفظ على ما ورد بها، خاصة في القضايا الاجتماعية وقضايا المرأة

والحريات الجنسية؛ إلى تحويلها لاتفاق تبعية واضحة للدول الغربية ولمصالحها ورؤاها، ما حدا بالسودان، الذي كان الدولة العربية الوحيدة داخل مجموعة الدول الإفريقية الكاريبية الباسيفيكية؛ للانسحاب، في حين ظلت بقية الدول مترددة في قبول الاتفاقية بشكلها الاستعلائي السافر لفترة قبل أن ترضخ وتوافق ليتم تضمينها في بنود المنح والتعاون الاقتصادي والتنموي الذي تحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر.

محكمة الجنايات الدولية:

فكرة هذه المحكمة ولدت، كعادة كثير من الأفكار الأوروبية البرّاقة، إبان نهاية الحرب العالمية التي أودت بحياة الملايين والتي ارتكب فيها من التقتيل والتخريب ما يعجز المرء عن تخيله. في العام ١٩٤٥ خرج مصطلح الجريمة ضد السلام والجريمة ضد الإنسانية إلى العلن من خلال اجتماع في لندن، وتمت هنالك محاكمة كارل دونيتز خلف هتلر بهذه الجرائم كأول قضية واضحة المعالم.

تبلورت الفكرة حين تمت الدعوة في العام ١٩٩٨ لمؤتمر آخر جامع حضره عدد كبير من الدول، (١٦٠) دولة، وهو ما عُرف بميثاق روما، الذي تحدث عن ضرورة تطبيق العدالة على الجميع وعدم الإفلات من العقاب، كما أسهب في تعريف الجرائم الخطيرة التي تهدد الأمن والسلم أو التي تعرض أعداداً كبيرة من الناس للخطر أو الموت.

حسب ذلك الميثاق فإن الدول الموقّعة تلتزم بالتعاون مع المحكمة لإحقاق الحق وملاحقة المجرمين ولا يستثنى من ذلك أي شخص أو جهة، كما ترى المحكمة أن من حقها التدخل في حالة الدول الهشة التي لا تملك نظاماً قضائياً أو لا تستطيع تطبيق القانون وملاحقة المجرمين، وهو ما تسميه «عالمية العدالة».

حتى الآن صدّقت ١٢١ دولة على هذا الميثاق، منها ٣٣ دولة إفريقية، وهو ما شجع القائمين عليها على وصفها بالدولية، وفي الواقع إنه لا يمكننا أن نلوم أي دولة على توقيعها، فبخلاف مسألة الضغوط الغربية، فإنك تجد أن أدبيات هذا الميثاق قد كُتبت بمثالية كبيرة، مثلاً تجد أنهم يقولون إنه لم يعد هنالك مكان لمرتكبي جرائم التطهير العرقي والقتل الجماعي والاغتصاب المنهج والتعذيب، وذلك لأنه، وحسب ما يعلنه الميثاق، ستتم إدانة كل نظام وكل قائد وكل شخصية مهما علت إذا ثبت تورطها.

ذلك على الورق، لكننا إذا جئنا على الواقع فسنكتشف حقائق مذهلة، أهمها: أن الولايات المتحدة لا تعتبر نفسها طرفاً في كل هذه القصة، وتعتبر جنودها وسياسييها خارج هذه اللعبة مهما ارتكبوا من جرائم واضحة يشاهدها العالم كله، كما سنكتشف أن فلسطين ليست دولة معترفاً بها، لذلك فالمحكمة غير معنية بأي جريمة إسرائيلية ترتكب على الأرض هناك.

من ناحية أخرى، لن تجد إجابة لسؤالك عن اختيار إفريقيا كميدان وحيد لعمل المحكمة، فكل القضايا المطروحة والمرفوعة هي قضايا لقادة أفارقة، مع استثناءات بسيطة لكولومبيا وهندوراس وأفغانستان، وهو سؤال محرج لكل متحدث باسم المحكمة مهما حاول استخدام الدبلوماسية للتهرب منه، فلا أوضح من الجرائم التي ارتكبها جورج بوش وتوني بلير ومن تحالف معهما في أفغانستان والعراق، ولا أوضح من سياسات الكيان الصهيوني وما قام به، خاصة في هجومه على قطاع غزة في الوقت الذي لم تحرك فيه هذه المحكمة ساكناً ولم تصدر عنها حتى بيانات تنديد، بل حاولت أن تشغل العالم وموظفيها بادّعات جرائم إبادة في إقليم دارفور السوداني.

لن أتطرق في هذا المقام إلى الجوانب الشرعية، من حيث جواز الاحتكام لمثل هذه المحاكم التي تسيطر عليها أجندات الاستعمار والاستعلاء، لكنني أكتفي فقط بتعرية هذا التمثال الأوروبي القبيح الذي يتخذ من مسألة حماية حقوق الإنسان وسيلة لبلوغ مقاصده السياسية والتطويقية، والأمثلة في هذا المقام كثيرة بخصوص هذه المحكمة، وهي قد بدأت تثير حنق كثير من الجهات المحايدة في العالم؛ فقد رأى العالم كيف تحمست للتدخل في ليبيا ومحاكمة القذافي ورفاقه في حين صمتت وتصمت أمام المجازر المعلنة التي ترتكب في سورية، متماهية مرة أخرى مع الموقف الأوروبي والأمريكي الذي لا يتحمس ذات الحماس لتغيير الرئيس السوري لأسباب مختلفة ومصالح سياسية وجغرافية.

وقبل أن نغادر هذا المثال نذكر فقط بأن من الدول التي لم توقع على هذا الاتفاق «العالمي» إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: الصين وروسيا والهند والكيان الصهيوني[1]!

(١) ظهرت كثير من الدراسات والبحوث التي تنتقد عمل هذه المحكمة، وآخر ما اطلعت عليه في هذا المجال هو ملف قيم في مجلة Notre Afrik الصادرة في بروكسل، حيث أفردت عددها ليونيو ٢٠١٢ لبحث أوجه القصور العملية والأخلاقية والصعوبات التي تواجه حيادية المحكمة كجهاز قضائي بالأساس.

الاستثناء الإسرائيلي:

ربما يكون مـــن نافلة القول الحديث عن ازدواجية المعايير الأوروبية في النظر للقضية الفلسطينية، حيث إنه لا يستطيع أحد من الباحثين المحايدين أن يقول إن أوروبا تقف على مسافة واحدة من الطرفين فيما يســـمى الشرق الأوسط، وقد يحتج الأوروبي بقوله إن الاتحاد الأوروبي كان دائماً من أول المنتقدين للسياسات الإســـرائيلية وتعدّياتها على حقوق الإنسان، وهذا صحيح من ناحية قوة الألفاظ التي تدين وتشـــجب وتســـتنكر وتعلن عدم اعترافها بالمناطق المحتلة وبالتجاوزات الاستيطانية وسياســـات الاعتداء علـــى الأراضي والبشـــر والتاريخ.. لكن الســـؤال هـــو: إذا كان الأمر كذلـــك أفلا تملـــك أوروبا بكل قوتها وســـائل للضغط السياسي والاقتصادي – حتى نستبعد العسكري – على ذلك الكيان الغاصب؟

إن الاســـتثناء الإســـرائيلي وكون هذا الكيان شـــيئاً فوق القوانـــين والدســـاتير ولا تنطبق عليه أي قوانـــين دولية، ولا يضع اعتباراً لأي معايير؛ ليس مجرد مسألة تاريخية، بل واقع متكرر كل يوم وكل ليلة، ويكفي أن نتذكر مثال الهجوم على غزة وفضيحة السكوت العالمي الذي انتقل من نقد الطرف المعتدي إلى المســـاواة بين الطرفين الصهيوني والفلسطيني حتى خلص إلى تناسي القضية تماماً.

بُنيت الاستراتيجية الأوروبية على صوت الاستنكار العالي وامتصاص غضب شعوبها التي تروعها مناظر الدمار والقتلى من المدنيـــين والأطفال، ثم التهديد بـــأن العلاقات مع الكيان الاسرائيلي لن تعود كســـابق عهدها، خاصة في ظل استمرار العمل على توســـيع المستوطنات، ثم رويداً رويداً يجف كل ذلك ويتضح أن شيئاً لم يؤثر على الشراكة الاستراتيجية بين أوروبا والكيان العبري.

حينما كانت اســـتراتيجية حقوق الإنســـان الجديدة تُطبَع في بروكسل، كان وزير الخارجية الصهيوني المتطرف أفيغدور ليبرمـــان يزورها موقّعاً أهـــم اتفاقيات الشـــراكة مع التكتل الأوروبي في مختلف المجـــالات، ليعلن الاتحاد الأوروبي بدوره رفع مســـتوى العلاقات بينه وبين إســـرائيل ما يمنحها وضعاً مميزاً تكاد به أن تكون دولة عضواً في اتحاده.

الزيـــارات لم تنقطع، ولم يأتِ ليبرمان إلا بعد زيارة رئيس المفوضية الأوروبية خوســـيه باروســـو إلى تل أبيب، حيث بدا متحمســـاً جداً لفتح صفحة جديدة مع الكيان الصهيوني في خداع للمســـتمع وإيحاء بأنه قد كان هنالك توتر ما في مرحلة سابقة.

هذه الخدعة المتكـــررة لم تعد تنطلي علـــى أحد.. فقط المشـــكلة هي أن الاتحاد الأوروبي، ومن خلفه الولايات المتحدة بطبيعة الحال، يريد من الجميع أن يتعامل مع الكيان الصهيوني كاســـتثناء، وهو ما لا يقبله ليس فقط العرب والمســـلمون، بل ضمير الملايين من المتابعين حول العالم، وهو ما يظهر في ردود أفعـــال الكثير من الجمعيات الحقوقية والسياســـية الأوروبية ذاتها[1].

كلمة أخيرة:

لا يُلـــدغ المؤمن من جـــرح مرتين، وأرانا – للأســـف – نعوّل في كثير من الأحيان على المبادئ والمبادرات الواهية التي يتشـــدق بها الغـــرب، والتي نتمنـــى أن تصدق ليكون العرب والمســـلمون المستضعفون في كل مكان، حتى في بلدانهم، هم أكبر المستفيدين؛ لكن المتابـــع الحق لن ينخـــدع بهذه الشـــعارات الزائفة، خاصة الإعلان الكبير بأن حقوق الإنســـان هي المعيار الأســـاس لجميع سياسات الاتحاد الأوروبي.

هذه مجرد نقاط ســـريعة جاءت علـــى خاطري وأنا أقرأ عن هذه الاســـتراتيجية الجديدة القديمة، لكن مفاهيم «عالمية حقوق الانســـان» وتنزيلها على السياســـات الخارجية للدول الأوروبية، ومعنى الشـــراكة في هذا المجال، ومناقشة طرق عمل المؤسسات والجهات المعنية، وواجب الحكومات الإسلامية التي تملك المرجعية الأشـــمل والرؤية الأحق إن تم تطبيقها بشكلها الصحيح؛ كل تلك موضوعات تستحق أكثر من مقال، بل أكثر من كتاب.

(١) انتقد عدد كبير من السياسيين هذا التوجه الأوروبي للتعاون مع الكيان الإسرائيلي رغم تجاوزاته، وكان من أبرز المنتقدين المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية حيث تحدثوا عن فشل الإتحاد الأوروبي في ما كان يدعو إليه من ربط لعلاقاته بمسألة احترام حقوق الإنسان، وهو الأساس الذي قامت عليه سياسة ما يعرف بـ«الجوار الأوروبي».

التيار الإسلامي في مصر
ووعي الرؤية

محمود بن أحمد أبو مسلم
madiamoureau1@yahoo.com

فبعد قرب دخول عامين على الثورة المصرية، وفي ظلّ هذا الصراع المحتدم بين الإسلاميين وغيرهم من أصحاب التيارات الأخرى، في محاولة مستمرة من كلا الطرفين للإمساك بزمام الأمور داخل البلاد؛ انبثق عنه تشكيل أحزاب، ووقوع مناظرات وحوارات وصراعات بين الإسلاميين وغيرهم، وتصريحات إيجابيّة وسلبيّة من الكيان الدعوي الإسلامي، وظهور مرشحين إسلاميين للرئاسة، ثم فوز مرشح إسلامي برئاسة الجمهورية، ثم وقوع العوام من الناس في حيرة شديدة بسبب هذا الاضطراب في الآراء من أصحاب الرأي والكلمة داخل المجتمع المصري من التيارات الإسلامية خاصّة وبقية التيارات عامّة؛ في ظلّ هذا كلّه، وغيره، وددت أن ألفت النظر وأتوجه بالنصيحة لإخواني في التيار الإسلامي في بعض الأمور:

١- لا بد من توضيح الفرق بين «الرؤية» و«الهدف»؛ فالرؤية: طويلة المدى ترى فيها شكل البلاد بعد خمس أو عشر سنوات كيف هي، وأن هذه الرؤية ينبغي أن تكون في غاية التحديد والوضوح، اقتصاديّاً، وسياسيّاً، وثقافيّاً، ودعويّاً... إلخ من آليات إدارة الدولة؛ رؤية واضحة جداً لا شية فيها، لكلّ آلية يعمل على تحقيقها خطة عمل في غاية الصرامة والالتزام، ولا يوجد دولة كبرى الآن، أو حتى شركة عالميّة ضخمة، تعمل بلا رؤية واضحة لمستقبلها، وهذا أمر قد يظنّ

البعض أنّه من اختراع علماء الإدارة الغرب، ونحن لا ننكر أنّ لهم فضلاً في تنظيمه وتنظيره بطريقة علمية متقنة، من خلال ما يعرف بـ «الإدارة الاستراتيجية»، إلا أنّ هذا كان معروفاً لدينا كمسلمين في ثنايا القرآن وسيرة النبيّ ﷺ الذي وضع «أوضح وأشرف رؤية»، فقال ﷺ «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» متفق عليه.

رؤية تعبيد الخلق للخالق عزّ وجلّ، وقد حدث ولا يزال يحدث، ولن يزال حتى يرث الله الأرض وما عليها، بل سيبلغ ملك هذه الأمة إلى مشارق الأرض ومغاربها كما جاء في حديث ثوبان في صحيح الإمام مسلم «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا... الحديث».

فكما قيل.. العمل بلا رؤية كابوس محقق، لأنك لا تدري إلى أين سيقودك، وأمّا الرؤية بلا عمل فهي عينها أحلام اليقظة!

وأمّا الهدف: ففرع من الرؤية، وهو قصير المدى يكون بين عام أو عامين، والفارق الجوهري بين الهدف والرؤية من وجهين:

- أن الهدف يركّز على الواقع الحالي، أما الرؤية فتهتم أصلاً بالمستقبل.

- كما أن الهدف يستخدم لتحقيق الرؤية بلا عكس على الصحيح.

٢- من هنا يكمن تساؤل مهم ألا وهو: هل تحكيم الشريعة «هدف» أم «رؤية»؟ كثير من المسلمين الآن يعتبر تحكيم الشريعة «الحلم» الذي «لا حلم بعده»، وهذا في الحقيقة ما أعنيه تماماً بعدم التفرقة بين «الرؤية» و«الهدف»، فتحكيم الشريعة في البلاد الإسلاميّة ليس هدفاً فقط نسعى إليه في هذه المرحلة، بل هو واجب الوقت وواجب المرحلة، وليس برؤية وليس هو منتهى الأمل، والدليل على ذلك أمور:

❋ أن النبيّ ﷺ لما استتب له أمر الدولة، وأقام شرع الله وحكّمه في الناس، لم يتوقف عند هذه النقطة، يعني نقطة تحكيم الشريعة في الناس، بل بدأ بتحقيق «الرؤية» بدعوة الناس إلى الله، والقبائل حوله، والجهاد في سبيل الله، وإرسال البعوث إلى الملوك والعظماء.. ثمّ أكمل الخلفاء من بعده - رضوان الله عليهم - ما بدأه ﷺ، وكذلك في أغلب مراحل التاريخ الإسلامي.

فمن الغلط أن يفهم الناس أن تحكيم الشريعة نهاية الطريق والحلم كلّه.. بل هو خطوة فقط على درب ما بعث به ﷺ أو «الرؤية»، وهي «أن تشهد الأرض أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله».

❋ كذلك، لقد سقطت الدولة الإسلاميّة، وقتما سقطت، وكانت الشريعة محكّمة بالفعل، فتحكيم الشريعة إذاً - فقط - ليس بكاف للحفاظ على كيان الدولة الإسلاميّة، بل لا بد من توافر، وتجانس، وتكامل الآليات الأخرى مع الشريعة للحفاظ على كيان الدولة، كالآلية الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والوظيفية، والتي تنظمها الشريعة أيضاً تنظيماً مجملاً محكماً متمثلاً في آيات القرآن المحكمة، وفروع الفقه المعروفة. والذي يقرأ السيرة النبويّة جيداً، ويستقرئ السنن الربانيّة، وسنّة النبيّ ﷺ، يدرك هذا يقيناً، وليس هذا المقال محلّ تفصيل ذلك، المهم أن هذه الآليات لا بدّ أن تتكامل لتحقيق الهدف الأسمى للإسلام و«الرؤية الأعظم شرفاً»، ألا وهو نشر الدعوة الإسلامية في الأرض جميعاً من مشرقها إلى مغربها، ولا تكون حدود هذا التطبيق لتلك الآليات هي تلك الحدود المزيفة التي حبسنا داخلها الغرب لسنين طويلة، فتكامل هذه الآليات وعملها لنشر الدعوة هو القوة الحقيقية للحفاظ على كيان الدولة الإسلامية.

واعلم، أن أهم هذه الآليات مطلقاً هو العنصر البشري، وسأتحدث عنه بعد قليل إن شاء الله.

فلا بد إذاً ألا تكون النظرة قاصرة على تحكيم الشريعة، بل ينبغي أن تكون رؤيتنا أبعد وأعمق من هذا كما وضحت.

فمن السهل حبس الإسلاميين داخل دائرة تطبيق الشريعة، كأن توضع زلات العلماء وسقطات المذاهب والفتاوى العرجاء داخل صندوق من ذهب ويقدم لنا على أنه الشريعة، أو الإصرار كما هو الوضع الآن على أن تكون «مبادئ الشريعة» فقط هي المعتمد في أصول الحكم، فنفرغ الشريعة من كلّ مضمونها، وتقتصر الأحكام على المقاصد الخمسة والآداب العامة بعيداً عن الأحكام الشرعية، فليتنبه!

٣- ومن هنا يظهر أن فكرة «ما هو متاح.. وما نريد» تحتاج لتوضيح أو فهم آخر، فكما سبق أن وضّحنا الفارق بين الرؤية والهدف، ستعلم أن الرؤية هي «ما نريد»، و«الهدف» ما

هو متاح، بضابط أن الهدف نستعمله لتحقيق الرؤية.

٤- وينبني على ما سبق أن الهدف إذاً يحتاج إلى آليات لتنفيذه، فإذا أخذنا تحكيم الشريعة كمثال لهدف، نرى أن الكثير يطلق هذه العبارة «تحكيم الشرع» وهو في الحقيقة ليس عنده جواب واضح عن سؤال مهم: كيف ستطبق الشريعة؟

فتحكيم الشريعة ليست مجرّد كلمة تطلق عاطفياً، أو عصبية لمجرد نصرة الرأي... نعم، الحجّة دامغة لشرع الله عزّ وجلّ وحاكمة على غيرها من الشرائع والقوانين، لكن تحكيم الشرع في هذا الواقع يحتاج إلى آليات جديدة ومبتكرة تتناسب مع هذا الواقع الذي نعيشه، فبالنسبة مثلاً إلى نظام القضاء والمحاكم الموجود الآن، لا بد من الإجابة عن تساؤلات كثيرة بشأنه لإقناع الخصوم بقدرة الإسلاميين على مواكبة تغيرات الواقع، وكذلك بعث الطمأنينة في نفوس العوام من الناس بقدرتهم على قيادة البلاد.. فعلى سبيل المثال لهذه التساؤلات لا الحصر:

* النظر في مسألة تقنين الشريعة وصياغتها صياغة واضحة على مذهب أهل السنّة والجماعة، وعلى الآراء الفقهية المعتبرة، وعلى الآراء الجديدة لأهل العلم المعاصرين في النوازل المستجدة.

* إعادة تنظيم المحاكم الموجودة الآن، وإعادة هيكلتها، لتتناسب مع هذا الكم الهائل من القضايا التي لم يبتّ فيها بعد، لتلائم القضاء من المنظور الإسلامي.

* كيفية إعادة تأهيل القضاة تأهيلاً علمياً وشرعياً جيداً، للنظر في القضايا بأسلوب شرعي سليم.

وعلى هذا المثال فقس..

فتطبيق فريضة الزكاة أيضاً يحتاج إلى ابتكار آليات في حصر المزكّين وقيم زكواتهم، ثم جمع البيانات عن مستحقي الزكاة، وكيف سيتم توزيع هذه الزكوات، وكيف سيتم معالجة نظم الضرائب والجمارك الموجودة حاليّاً في هذا الصدد لتتلاءم مع نظم جباية الزكاة..

كذلك..

جهاز الشرطة (الحسبة) وإعادة تأهيل كوادره ليصبح قادراً على تنفيذ الأحكام الشرعية، وإقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بضوابطه المعروفة.

كذلك..

كيف سنعيد صياغة منظومة القوانين واللوائح الخاصّة مثلاً بقانون الوظيفة، والقانون التجاري، والمدني، وقانون العقوبات.. إلخ، وما الضمانات المطلوبة لتنفيذ هذه القوانين باحترافية..

كلّ هذا، وغيره، يحتاج الناس فيه إلى إجابات واضحة ودقيقة عن تساؤلاتهم في هذا الصدد، وكذلك خطة عمل واقعيّة ومجدولة زمنياً بحيث أنها تحقق في النهاية الهدف المنشود من قيام كيان الدولة الإسلاميّة.

٥- على التيار الإسلامي كذلك عبء كبير بالنسبة للعنصر البشري والذي يعد أهمّ آليات إقامة الدولة مطلقاً.. والذي لا بدّ أن يظلّ التركيز عليه، دعوياً وعملياً، لا كما حدث بعد الثورة المصرية مثلاً، حيث ترك كثير من الدعاة منابرهم للعمل السياسي فحدث خلل كبير في الدعوة بحجة أن العمل السياسي الآن مقدّم على العمل الدعوي، وكان لهذا الخلل أثر كبير في عدم ثقة المجتمع بالدعاة؛ لانشغالهم بالسياسة على حساب دعوتهم على غير المعروف عنهم..

فأقول بالنسبة للعنصر البشري لا بدّ من الاهتمام به دعوياً وعملياً:

أما دعوياً، فمن الواجب زيادة العمل الدعوي من وجهين:

الأول: إعادة تأهيل الدعاة على الساحة، وتخريج دعاة جدد قادرين على مواجهة ومواكبة الواقع من خلال إنشاء المدارس، والمعاهد، والجامعات المتخصصة في ذلك، وهذا أمر يندر في مصر.

الثاني: التوسع في استخدام الوسائل الإعلاميّة دعوياً، خاصّة القنوات الفضائية، والصحف، والمجلات، وأن يكون ذلك بشكل محترف وجذّاب ومكثف، كعمل أفلام وثائقية عن المغازي والسيرة النبوية وتاريخ الإسلام، بلغات متعددة.

وكذلك عمل إعلانات دعوية تلفزيونية مبتكرة وجذابة، لنشر مفاهيم التوحيد والعبادات والأخلاق على منهج أهل السنّة، وهذا ليس لأن الخطاب الدعوي المباشر لم يعد يجدي، ولكن الناس أصبحت تتأثر بشكل كبير بهذه الآليات التي غزت حياتهم في هذا العصر بشكل ضخم ومكثف.

وأما عملياً، التركيز على تنمية مهارات العنصر البشري، وهو الجانب العملي للعوام من الناس من خلال إنشاء مراكز إسلاميّة مختلفة ومتعددة، وهو الأسلوب الدعوي غير المباشر،

وهو أسلوب غاية في الأهمية، وتأثيره قويّ جداً، وقليلاً ما يفكّر فيه الدعاة، وهو يعمل من خلال:

* إنشاء مراكز تعليم اللغات الأجنبية، والحاسب الآلي بمهاراته ولغاته.

* مراكز تأهيل الخريجين في الفروع العامّة (كإدارة الأعمال، والموارد البشرية..).

* مراكز التأهيل الاجتماعية والمهنية، كإقامة دورات خاصّة للمقبلين على الزواج، وإقامة دورات في كيفية التعامل الشرعي مع المرضى للأطباء مثلاً... إلخ.

وكذلك دورات لتعليم الصناعات الصغيرة والصيانة للأجهزة الإلكترونية... إلخ.

* وكذلك المشاركة في العمل الخيري بأقصى قوّة ممكنة، وذلك أحسن ما يتمّ عن طريق إنشاء المؤسسات الضخمة متنوعة الأنشطة (تمويل إسلامي، جمعيات للأغذية، خدمات طبيّة...)، فلا بد من الانخراط الكامل في المجتمع من خلال هذه الأنشطة، بشرط أن تكون مستمرة ومتطورة ومحترفة.

فأنت تطعّم هذه المراكز وما تقدمه من مواد علمية، بالقيم والأمثلة الإسلامية الرقراقة، فتكون بمنزلة دعوة إلى سبيل الله بطريق عملي جذاب غير مباشر.

٦- وأمّا بالنسبة لإنشاء أحزاب إسلامية، فإن أخذنا بقول أن إنشاء الأحزاب في هذه الفترة هو أمر لا بدّ منه للحفاظ على كيان الدولة الإسلامي وعدم ترك الساحة للعلمانيين والليبراليين ومن شاكلهم، أو أنه قد أصبح أمراً واقعاً لا مفرّ منه، فالمهم، أن تقوم هذه الأحزاب على التكتل، والتوافق، وتكون مجتمعة على كلمة واحدة، ألا وهي إعلاء كلمة الله، فتكون مشتركة الأهداف والرؤية، ولا بدّ من نبذ التعصب والخلافات فيما بينها من أجل مصلحة الدين وتقديمها على مصلحة الحزب نفسه والأشخاص، والتنازل والبذل من أجل الله ورسوله، والحذر كلّ الحذر من تكاثر هذه الأحزاب، واختلاف أهدافها، أو التصارع فيما بينها، فتضعف ويذهب ريحها، فلا بدّ من التنازل من أجل دين الله ومن أجل المصلحة العامّة، وإنكار الذات، والاجتماع على قلب رجل واحد، قال تعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا** ﴾ [**آل عمران**: ١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿ **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ** ﴾ [**الأنبياء**: ٩٢]، وقال عزّ من قائل: ﴿ **وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [**الأنفال**: ٤٦]... إلخ من الآيات الدالة على الوحدة والصبر والاجتماع، حتى يقضي الله أمراً فيما بعد، وتتلاشى هذه الحزبية وتقوم الدولة على كلمة واحدة.. والله الموفق.

٧- كذلك من سبل تحقيق «الرؤية» أن يتم تخصيص جزء ليس بالقليل من ميزانية الدولة، لنشر الدعوة الإسلامية في العالم، والدفاع عن الإسلام، ولا بد أن تكون هناك مادة صريحة في الدستور مخصصة لمفهوم نشر الدعوة الإسلامية خارج القطر، واعتماد ما يكفيها من ميزانية الدولة لتحقيق هذا الغرض، ويكون العمل الدعوي المؤسسي هو الأساس، بشرط أن يشترك فيه كل أطياف التيارات الإسلامية، وعلماء الأمّة بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم، وهذا سيجعل هناك أموراً غاية في الأهمية تتحقق:

١- تحقيق أصل العمل الدعوي، ألا وهو دعوة غير المسلمين للإسلام، وهذا أصل رسالة الإسلام وهو ما بعث به محمّد ﷺ وتبعه عليه خلفاؤه من بعده والتابعون لهم بإحسان.

٢- تعريف الغرب بالإسلام عن طريق المؤسسات الحكومية سيجبر الغرب على احترامنا كدولة تحافظ على دينها ومقدساتها وتعمل على نشره، وسيكون بمنزلة رسالة تحذير من المساس بأي شكل من الأشكال لهذا الدين.

٣- يعد هذا إجراء وقائياً لصد أي هجمات من الغرب على الإسلام.

٤- صدّ الغزو الشيعي الكثيف، ومواجهته بالعلم وبالدعوة إلى مذهب أهل السنة.

٥- إثراء الأعمال الفكرية الإسلامية والأدبية لتلائم فكر وتوجهات الغرب.

٦- ابتكار أساليب دعوية جديدة.

وغير ذلك من الإيجابيات التي ستعود علينا من خلال التنصيص وتطبيق هذه المادة فعلاً.

فهذه بعض النصائح والخواطر التي أرجو من التيار الإسلامي في مصر أن يضعها في اعتباره، وألا ينظر تحت قدميه، ويكتفي بالنظر إلى هدف تتوقف عليه كلّ آماله؛ بل يجب أن تكون له رؤية أسمى وأغلى، الله معها ويؤيدها، فيصير تحقيق الهدف أيسر وأهون عليه - بإذن الله -.. والموفّق من وفّقه الله.

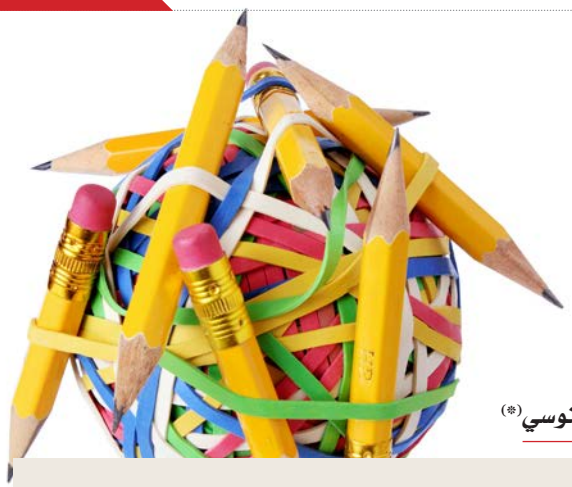

«التوافق».. هل يُحوِّل واقعية السياسة إلى رومانسية؟

السنوسي محمد السنوسي(*)

منذ نجاح الثورة المصرية في إسقاط مبارك ورؤوس نظامه الفاسد، والساحةُ المصرية تموج بعديد من الآراء والأفكار والمصطلحات التي ما إنْ تبدأ موجة منها حتى تنتهي، تاركةً وراءها سجالات، وحوارات، ونقاشات، ومعارك سياسية وثقافية؛ يصعب على المتابع أن يُلمَّ بأطرافها، فكيف بالمواطن العادي؟!

وعندما فرغ الشعب المصري من التعديلات الدستورية التي جرى الاستفتاء عليها في مارس ٢٠١١م، ووجد نفسه بصدد انتخابات – ستفرز برلماناً منوطاً به تشكيل لجنة المائة المكلفة بوضع الدستور، حسبما تقتضي التعديلات الدستورية –؛ طُرح عليه مصطلح «التوافق» بين الأحزاب والحركات المشاركة في العملية السياسية، خاصة أنها أحزاب وحركات كانت بالأمس القريب شريكة ثورة واحدة وميدان واحد.

بَدَتْ الدعوة إلى التوافق برّاقةً تحاول أن تخفف من حدة الاستقطاب الذي أحاط بالتعديلات الدستورية، بما جعل الساحة السياسية منقسمة إلى أحزاب وحركات إسلامية، وأخرى ثورية ومدنية، وإنْ اختلف البعض حول أيهما يكون محلاً للتوافق بدرجة أكثر: البرلمان، أم الدستور؟

وذهبت معظم الآراء إلى أنه إذا كانت الانتخابات البرلمانية يجوز فيها التحالفات وعدمها، فإن الدستور لا بد أن يكون محلاً للتوافق؛ لأنه يعبّر عن كل اتجاهات الشعب وتياراته، ولأنه يُفترض فيه أن ينظم لعقود مقبلة الحياةَ السياسية والتشريعية، ولا يتصور تغييره كل فترة قصيرة.

تعويض خسائر «الصندوق»:

كانت الأحزاب الثورية والمدنية الأكثر إلحاحاً على فكرة «التوافق» فيما يتصل بالدستور، وذلك لسببين:

– أنها خسرت معركة الاستفتاء التي كانت ترمي من خلالها إلى رفض التعديلات الدستورية، ومن ثم تشكيل الجمعية التأسيسية – التي ستتولى وضع الدستور – خارج مجلس الشعب، حيث ثمة مؤشرات عديدة قبل إجراء الانتخابات البرلمانية تؤكد أن مجلس الشعب القادم سيكون مجلساً بأكثرية إسلامية – وهو ما قد كان –، فكانت تريد استباق هذه النتائج بالحديث عن «التوافق»؛ لتضمن نصيبها حتى لو خسرت معركة الاستفتاء!!

– أنها تريد ممارسة الضغط الإعلامي على الأحزاب والحركات الإسلامية ووضعها في موقف حرج أمام الجماهير حين تظهر بمظهر الرافض لفكرة التوافق – وهي فكرة برّاقة خداعة –، ومن ثم فما خسرته الأحزاب العلمانية (الليبرالية واليسارية) عبر «الصندوق» في الاستفتاء والانتخابات البرلمانية؛ تستطيع فرضه وتعويضه عبر تكثيف الضغط الإعلامي، الذي يبدو أن الأحزاب الإسلامية عاجزة عن التصدي له لأسباب عديدة ليس هذا مجال الدخول في تفاصيلها.

بالفعل، كانت الأحزاب الإسلامية في موقف صعب، إذ هي لا تريد أن ترفض الدعوة إلى «التوافق» حتى لو كانت تعلم وتتأكد من أنها «دعوة حق أُريد بها باطل»!!

وحين بدأت الجمعية التأسيسية أعمالها، وأخذت تتطرق إلى صلب الدستور ومواده تفصيلياً؛ بدا واضحاً أن معظم الاعتراضات التي تبديها ما تسمى القوى الثورية والمدنية – سواء المشاركة في الجمعية، أو المعترضة على تشكيلها من الأساس وفضلت المقاطعة –؛ تنصب على تلك المواد المتصلة

(*) كاتب إسلامي.

بالشريعة الإسلامية، وأبرزها المادة ٢ التي تتصل بموقع الشريعة الإسلامية من التشريع، والمادة ٣٦ التي تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة.

فبينما تريد الأحزاب الإسلامية نصاً صريحاً في الاستناد إلى «الشريعة الإسلامية» أو «أحكامها» وليس مبادئها، أو على الأقل: النص على أن الأزهر الشريف هو الجهة المنوط بها تفسير المراد بـ «مبادئ الشريعة»؛ حتى لا تُترك صيغةً فضفاضةً لا تحقق المقصود منها كما يريد البعض.. بينما كان هذا موقف الأحزاب الإسلامية - وهو موقف مرن ويعتمد على طرح بدائل متعددة للمسألة -؛ وقفت التيارات المدنية والثورية العلمانية رافضةً أي تعديل للنص القديم الذي يقول: «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، بل حتى رافضة أن يُمنح الأزهر اختصاص تفسير المراد من «المبادئ»؛ بحجة أن ذلك يرسخ للدولة الدينية حسب زعمهم!

إضافة إلى ذلك، رفضت هذه القوى ما نصت عليه المادة ٦٨ في مسودة الدستور - وهي المادة ٣٦ سابقاً في القراءة الأولى - من أنه (تلتزم الدولة باتخاذ كافة التدابير التي ترسخ مساواة المرأة مع الرجل في مجالات الحياة؛ السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وسائر المجالات الأخرى، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية)، وزعمت أن قيد «أحكام الشريعة» ينسف المساواة التي يريدونها بين الرجل والمرأة، أو يجعل الباب مفتوحاً أمام تأويلات دينية وتفسيرات مجهولة!!

وانكشف المستور!

إذن، من خلال الدخول في التفاصيل تبيّن المراد من حقيقة الدعوة إلى «التوافق»!! وأن المطلوب من الأحزاب الإسلامية في هذا الصدد هو بطبيعته وبالضرورة خارج مفهوم «التوافق» بمعناه الإيجابي؛ إذ لو استجابت الأحزاب والحركات الإسلامية لما يُطلب منها في هذا الصدد - تحت زعم تحقيق «التوافق» - لصار موقفها لا يعني إلا التنازل والتفريط فيما ظلت تدعو إليه سنوات، ونذرت حياتها من أجله، وهو تحكيم الشريعة الإسلامية.

فـ «التوافق» - في أصله ومعناه العام - يعني الذهاب إلى الحلول الوسط، أو أنصاف الحلول، أو تحقيق مطالب والتنازل عن أخرى؛ في سبيل إرضاء الجميع.. لكن غاب عن البعض - حتى من الإسلاميين أنفسهم!! - أن إرضاء الجميع غاية لا تُدرَك!!

هذا المعنى المباشر لمفهوم «التوافق» لا يتناسب أبداً مع قضايا الهوية والشريعة، فهي قضايا لا تقبل الحلول الوسط، ولا أنصاف الحلول.. بخلاف قضايا أخرى مثل التوافق على اختصاصات مجلس ما، أو هيئة بعينها، أو سياسات تختص بفئة محددة، أو غير ذلك، مما يقبل الأخذ والرد.

لكن التيارات العلمانية «الليبرالية واليسارية» كانت لدودة في خصومتها مع التيارات الإسلامية، ولم تترك وسيلة لتخويف الجماهير من الإسلاميين إلا سلكتها، بل اختلقت الأكاذيب والإشاعات، وعملت على تضخيم الأخطاء أو حتى مجرد الاقتراحات؛ بحيث بدا للبعض أن الدستور الذي يجري «طبخه» في الجمعية التأسيسية سيأخذ مصر إلى الدولة الدينية التي تتحكم بمقاليدها مجموعة من المشايخ، لا همَّ لهم إلا جلد الناس، وقطع رقابهم، وربما سبي النساء والأطفال!!

ومع هذا الجو الإعلامي المشحون ضد الإسلاميين والجمعية التأسيسية، ظلت هذه التيارات العلمانية تلح على الدعوة إلى «التوافق»!! فهي تضغط وتقصف إعلامياً، وأيضاً تفاوض وتحاور في الوقت نفسه؛ لتحقق أكبر قدر من المكاسب، وتظهَر كما لو كانت مدافعة عن مصالح الشعب وحريته، وحقوق المرأة، والعدالة الاجتماعية!!

إضافة إلى هذين المسارين، لجأت هذه التيارات - كي تهرب من الإجابة عن أسئلة الهوية والشريعة - إلى الطعن في الجمعية التأسيسية أمام القضاء حتى بعد تشكيلها مرة ثانية[1]؛ بزعم أنها غير متوازنة في تمثيل شرائح وفئات المجتمع!! وتجاهلت أنه حتى لو تم تشكيل جمعية تأسيسية بكامل عددها من العلمانيين، فإن أسئلة الهوية والشريعة تظل قائمة، وبوسع الإسلاميين أن يعطوا «مسودة الدستور» صفراً بامتياز حين الاستفتاء عليها!!

فليست الإشكالية في توازن الجمعية التأسيسية، بل في الموقف من الهوية والشريعة بالأساس!!

---

(١) تجاوز عدد الطعون المقدمة ضد الجمعية التأسيسية، والمطالبة بوقف عملها وحلها - حتى في تشكيلها الثاني بعد حلها في المرة الأولى بحكم محكمة -؛ ٤٥ طعنًا!! وقد قضت الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري (٢٣ أكتوبر) برئاسة المستشار فريد نزيه تناغو - نائب رئيس مجلس الدولة -؛ بإحالة هذه الطعون إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في نظر دستورية «قانون انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية» رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٢م، والخاص بمعايير انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع دستور جديد.. وهو الحكم الذي رأى أنصار استمرار الجمعية التأسيسية في عملها أنه يعطي الجمعية «قُبلة الحياة» لتنجز عملها قبل حكم المحكمة الدستورية، الذي لن يكون له أي أثر قانوني لو صدر بعد أن يتم الاستفتاء على الدستور، حتى لو كان بعدم دستورية «قانون انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية».

«الصندوق» هو الحل:

من المعروف أن «السياسة» بطبيعتها هي ممارسة عملية واقعية للأفكار والنظريات والأطروحات، بعكس علوم أخرى تقوم على التجريد والمثالية، مثل: «الفلسفة» أو «المنطق» أو «الأخلاق».

لكن الطريف - والمُشْكِل في الوقت نفسه! - أن الإلحاح على فكرة «التوافق» في العمل السياسي يجعلنا بصدد وكأن المطلوب أن ننتقل بـ «السياسة» - كعلم وممارسة - من «الواقعية» إلى «المثالية»، ما يخالف مفهوم «السياسية» وطبيعتها أصلاً!!

فجوهر العملية السياسية - فيما يتصل بالاختيارات وتحديد المسارات - يقوم على «الانتخابات» كوسيلة لاختيار شخص ما، وسياسة ما؛ حتى لا نظل ندور في حلقة مفرغة من النقاشات، والاقتراحات، والأفكار التي لا تنتهي.

هذه «الانتخابات» - التي تعني آليةً محددةً لإفراز الأقلية والأكثرية، أو لنتبيّن من خلالها عدد الموافقين والمعارضين لأمر ما -؛ هي ضد فكرة «التوافق» التي تعني التراضي وتقاسم الصلاحيات بغض النظر عن الأقلية والأكثرية.

فالانتخابات آلية عملية «واقعية» لحسم الجدل حول أمر ما، بينما التوافق فكرة «مثالية» لا يمكن أبداً تصور أنها تصلح لحسم القضايا الخلافية طوال الوقت.. وإذا كان لها فاعليتها في بعض القضايا، فإن المؤكد أن هناك قضايا - أبرزها الهوية والشريعة - لا تقبل الحلول الوسط، أي آلية «التوافق».

ولذلك؛ سنجد أنفسنا إزاء القضايا التي لا تقبل أنصاف الحلول مضطرين للذهاب إلى «الصندوق» لحسم الاختيارات، أي إجراء الانتخابات التي هي أساس العملية السياسية؛ فإذا أظهر «الصندوق» أن الجماهير أو أكثريتها - كما هو مؤكَّد بدلائل كثيرة - مع خيار الشريعة ومع التمسك بهويتها الإسلامية، فليس أمام التيارات الليبرالية واليسارية - إن كانت صادقة في احتكامها إلى الصندوق - إلا الرضا بخيار الجماهير.

وهذا المأزق الذي ستجد التياراتُ الليبرالية واليسارية نفسَها أمامه - فيما يتصل بالشريعة الإسلامية إنْ هي احتكمت إلى «الصندوق» -؛ هو ما تحاول هذه التيارات أن تتجنّبه ابتداءً، وذلك بالإلحاح على فكرة «التوافق» خارج الصندوق؛ لانتزاع ما تعلم - يقيناً- أنها ستخسره عبر الصندوق!

وهذا يجرنا إلى إشكالية أخرى، هي: هل هذه الأحزاب الليبرالية واليسارية ديمقراطيةٌ أصلاً، أم هي عبارة عن تجمعات نخبوية تعوّدت على الارتباط بالنظم الحاكمة دون الجماهير، ومن ثم كانت تحقق طلباتها بطريقة «فوقية» في إطار من الصفقات، وليس بطريقة «قاعدية» عبر انتخابات حرة نزيهة؟!

الإجابة واضحة!! وليس أمام التيارات الإسلامية إلا أن تتترس بموقف الجماهير العريضة المؤيدة للشريعة الإسلامية، وتصرّ على الاحتكام لـ «الصندوق» كآلية ديمقراطية نزيهة لا أحد يمكنه أن يشكك بها؛ لتفضح خبث هذه التيارات العلمانية التي تضيّع الجهد في قضايا محسومة سلفاً، بدلاً من الالتفات إلى استحقاقات الثورة من العدالة الاجتماعية والحرية، ومعالجة القضايا الحياتية الحالَّة!!

مرصد الأخبار

جـــلال ســعــد الـــشـــايـــب(*)
galal_elshayp@hotmail.com

روسيا تنقل ٢٤٠ طناً من «النقد» لسورية

أظهرت بيانات أن طائرة شـــحن عســـكرية سورية قامت بثماني رحلات بين دمشـــق ومطـــار «فنوكوفو» الروســـي نقلت خلالها ٣٠ طناً من أوراق النقد في كل رحلة، لدعم الرئيس السوري، بشار الأسد.

ووفقاً لســـجلات تلك الرحلات الجوية، وبحســـب ما نقلت الصحيفة البريطانية؛ فإن طائرة شحن عسكرية من طراز «أليوشـــن» تابعة لســـلاح الجو السوري، قامت بتلك الرحلات خـــلال الصيف فيما يعد دليلاً على مســـاعدة روسيا للنظام المحاصر.

وكانت صحيفة روســـية رســـمية قد أكدت الأسبوع الماضي، ولأول مرة، أن روسيا تطبع عملة نقدية لسورية، علماً أن نحـــو ٢٠ دولة تقوم على طباعة عملتها هناك، منها: لبنان، وغواتيمالا، وبيلاروسيا (روسيا البيضاء).

[الإندبندنت ٢٠١٢/١١/٢٧]

تقرير أمريكي يدَّعي وجود انشقاقات داخل «الإخوان»

قال تقرير نشرته مؤسسة راندل عام ٢٠١١، إن جماعة الإخوان المســـلمين في مصر تعاني وجود انشقاقات في صفوفها.. ووفقاً للتقرير فإن هذه الانشقاقات الخطيرة التي تشكلت بسبب خبرة قائد الجماعة كبير السن التي تشـــكلت متأثرة بمحنة الســـتينيات حينما سعت الدولة إلى القضاء على الحركة الإسلامية، الأمر الذي زاد من صلابة قادة الجماعة بعد ذلك ودفعهم إلى أعلى درجات السرية والكفاءة التنظيمية.

ويزعم التقرير أن تشـــكيل الشباب في الجماعة هو الذي بدأت تظهر عليه علامات الانشقاق، ولذلك يمكن أن يكونوا الوسيلة الممكنة لمد التعامل بين الولايات المتحدة والجماعة. وينبه التقريـــر الإدارة الأمريكية إلى ضرورة أن تســـاعدهم على البُعد عن قبضـــة كبار القادة داخل الجماعة، وإنشاء برامج توعوية لاحتوائهم، وخلق قيادات جديدة داخل الجماعة. [تقرير مؤسسة راندل ٢٠١٢/١١/١٨]

أحمد الجعبري.. حقق أمنياته الثلاث ورحل

قالت زوجة الشهيد أحمد الجعبري – القائد الميداني لكتائب عز الدين القسام في حركة حماس –، إن زوجها حقق قبل الشـــهادة ثلاث أمنيات كررها على مسامع كل من حوله حتى أيقنوا أنهـــا جلّ أمنياته؛ تمنى أن يترك خلفه جيشاً قوياً لا يخاف في الله لومة لائم، فترك من لقن الاحتلال درساً لم يعهده بعد استشهاده؛ وتمنى أن يُفك قيد الأســـرى، فقاد صفقة الأحرار، وفي شـــعوره عند تحقيق هذا الحلم تقول زوجته: «وجدته فرحاً أكثر من يوم عرســـنا، كان سعيداً لدرجة لا توصف»؛ وتمنى أن يؤدي الركن الخامســـة من أركان الإسلام، فحج هذا العام وتحققت أمنياته. [موقع إسلاميون ٢٠١٢/١١/١٨]

تحسن قطاع النفط في ليبيا

قالـــت الحكومة الانتقالية في ليبيا إن إنتاج البلاد من النفط بلغ قرابة ١,٦ مليون برميل يومياً، في مؤشـــر على تحسن تدريجي في القطاع الحيوي الذي تضرر بفعل ثورة مسلحة أطاحت بالعقيد الراحل معمر القذافي.

وقال عبد الرحمن بن يزة، وزير النفط والغاز الليبي: صادرات البلاد تصل إلى ٧٠ في المائة من إنتاج البلاد من النفط الخام المقدر بنحو ١,٦ مليون برميل يومياً.

وكانت «المؤسســـة الوطنية للنفـــط» الليبية قد أعلنت أن إجمالي الإنتاج خلال الفترة من بداية العام الحالي إلى نهاية شـــهر يوليو/ تموز الماضي، بلغ ٣٠٢ مليـــون برميل، بمعدل ١,٤١٧ مليون برميل يومياً. [CNN ٢٠١٢/٩/٢٤]

(*) نرحب بمقترحاتكم البنَّاءة في باب مرصد الأحداث على بريد الكاتب.

مرصد الأخبار

مليون أرملة في العراق

أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، أن أكثر من ٦٠٠ ألف أسرة تعيلها أرامل، نسبة كبيرة منهن عاطلات عن العمل، وهي النسبة الأعلى بين الدول العربية.

وخصصت الحكومة العراقية خلال موازنة عام ٢٠١٣ مبلغ ١,١ تريليون دينار عراقي (نحو ٩٤٥,٥ مليون دولار) لشبكة الرعاية الاجتماعية؛ لتوزيعها كمنح مالية على الشرائح الفقيرة والعاطلين عن العمل.

ووفق إحصاءات لوزارة التخطيط العراقية فقد تجاوز عدد الأرامل في العراق ١,١٥٠ مليون أرملة. [الحياة ٢٠١٢/١١/٢٥]

حكم ذاتي لمسلمي الفلبين بعد ٤٠ عاماً من النضال

أعلن بينيغنواكينو، رئيس الفلبين، التوصّل إلى اتفاق مصالحة أولي مع منظمة الجبهة الإسلامية لتحرير مورو، يتضمن تأسيس منطقة حكم ذاتي في جنوب البلاد وتسوية النزاع الطائفي الذي يعود لسنوات على مراحل، على أن يتم توقيع وثيقة المصالحة الشاملة بين حكومة مانيلا والجبهة عام ٢٠١٦.. وتبلغ نسبة المسلمين في الفلبين ٥ ٪ أغلبهم يقطنون في الجنوب.

[توب نيوز ٢٠١٢/١٠/٧]

علامة تعجب

وعد بلفور جديد!

صرَّح عباس في مقابلة مع القناة الثانية الإسرائيلية الخاصة، مساء الجمعة، أنه لا يفكر في العودة للعيش في مدينة صفد، مسقط رأسه، التي أصبحت اليوم داخل «إسرائيل»، مضيفاً «أريد أن أرى صفد، من حقي أن أراها، لكن ليس أن أعيش هناك».

وأضاف عباس في مقابلته أن «فلسطين بالنسبة لي هي اليوم داخل حدود ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لها، هذه هي فلسطين بالنسبة لي، أنا لاجئ وأعيش في رام الله، وأعتقد أن الضفة الغربية وغزة هي فلسطين والباقي هو (إسرائيل)»، حسبما نقلت وسائل إعلامية عدة.

من جانبه، أكد الرئيس الإسرائيلي «شيمون بيريس» في بيان، أن «كلمات (عباس) الشجاعة تُثبت أن (إسرائيل) لديها شريك حقيقي في السلام». [أنباء موسكو ٢٠١٢/١١/٥]

سحب مستشار السفيرة الأمريكية في القاهرة بعد اعتذاره عن الفيلم المسيء!

أعلن مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية، سحب مسؤول من السفارة الأمريكية في القاهرة لمسؤوليته عن إشعال عاصفة من الجدل بتقديمه اعتذاراً عن الفيلم المسيء للإسلام بعد محاولة الاعتداء على السفارة يوم ١١ سبتمبر الماضي.

وقال المسؤولون : إن الدبلوماسي لاري شوارتز تم نقله إلى واشنطن بعد أن شغل منصب مستشار خاص للسفيرة آن باترسون، مضيفين لصحيفة (وول ستريت جورنال) أن شوارتز كان في مهمة مؤقتة في القاهرة وأعطيت له مهمة جديدة دائمة في واشنطن.

وكان شوارتز قد أصدر بياناً في سبتمبر الماضي جاء فيه إن «السفارة الأمريكية تدين جهود بعض الأفراد التي تؤذي المشاعر الدينية لدى المسلمين وتدين الجهود الرامية إلى الإساءة للمؤمنين من جميع الأديان».

وكانت إدارة أوباما قد تعرّضت لانتقادات عنيفة من الجمهوريين بعد بيان السفارة. [الأهرام ٢٠١٢/١٠/١٧]

الخسائر الأمريكية في الحرب مع إيران

أصدرت مجموعة من السياسيين والعسكريين الأمريكيين تقريراً تحليلياً حول مكاسب وتكاليف أي عمل عسكري محتمل قد تقدم عليه الإدارة الأمريكية ضد إيران.

وأكد الموقعون أن التقرير لا يقدم نتائج نهائية ولا يصدر أي توصيات، لكنه يقدم وصفاً موضوعياً لبعض متطلبات التفكير في استخدام القوة العسكرية ضد إيران من الحاجة إلى وضع أهداف أكثر وضوحاً، وتقييم قدرة الجيش الأمريكي على تحقيق هذه الأهداف، ووضع استراتيجية للخروج في حال اتخاذ قرار الحرب.

ومن أبرز الموقعين على هذه الوثيقة: الجنرال أنتوني سي. زيني «القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية»، وريتشارد إل أرميتاج «نائب وزير الخارجية السابق»، وإيلين ليبسون «نائبة رئيس مجلس الاستخبارات الوطني سابقاً»، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية.

ومن أبرز التكاليف التي يمكن أن تتحمّلها الإدارة الأمريكية، بحسب التقرير، انتقام مباشر من الولايات المتحدة مما يؤدي إلى خسارة أرواح كثيرة من الأمريكيين، إضافة إلى المصالح التي سوف تتضرر في العراق وأفغانستان والخليج... وغيرها.

ويشير التقرير أيضاً إلى احتمالية أن تقوم الإدارة الأمريكية بمهاجمة السفن والغواصات الإيرانية وكذلك إغلاق مضيق هرمز، ما يزعزع الأسواق العالمية ويتسبب في ارتفاع أسعار النفط كثيراً (إضافة إلى غلق ممر رئيسي لصادرات النفط الإيراني ذاته).

ولم يتغيب الكيان الصهيوني عن المشهد، فقد أكد التقرير أن الأخير سيتحمّل تكاليف ضربة لربما يتعرض لها إذا شاركت قواته.. ورغم قوة برامج الدفاع المدني ومضادات الصواريخ الإسرائيلية، فإن وقوع هجمات جوية إيرانية قد يسفر عن وقوع ضحايا وتدمير للمنشآت، وربما يكون من بينها المجمع النووي الإسرائيلي ديمونة.

وأشار التقرير أيضاً إلى وجود نتائج غير مباشرة لهذه الحملة، منها: هجمات يقوم بها وكلاء إيران المسلحون جيداً مثل حزب الله أو الجماعات الشيعية المسلحة في العراق، إضافة إلى قوات إيران السرية وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.

ولفت أيضاً إلى انقسام عالمي حول القضية، ولذلك فإن غياب تفويض دولي أو تحالف متعدد الجنسيات، سيضعف كثيراً الدعم الذي يحظى به استمرار العقوبات المفروضة على إيران.

ويرى معدّو التقرير في الختام أن نتائج الحرب لن تدفع إيران إلى التسليم وعدم استكمال برنامجها النووي، إضافة إلى الاضطرابات التي سوف تحدث في العالم نتيجة هذه الحرب.

[ذا إيران بروجيكت ٢٠١٢/١٠/١٨]

مرصد الأرقام

قال الصليب الأحمر إن نحو ٧٢ مليون شخص في أنحاء العالم شرّدتهم الصراعات والكوارث الطبيعية أو مشروعات التنمية الكبيرة في نهاية العام الماضي.

وأفاد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهو أكبر شبكة إغاثة من الكوارث في العالم، بأن زهاء ١٦,٤ مليون شخص فروا إلى الخارج وصنفوا رسمياً كلاجئين، بينما عاش ٤١,٤ مليون شخص في بلادهم «كنازحين».

ويعيش نحو ٢٠ مليون شخص فيما يطلق عليه «نزوح ممتد»، ومن بينهم نحو خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في مخيمات تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) منذ أواخر الأربعينيات. [رويترز ٢٠١٢/١٠/١٦]

توقع محمد الدايري، الممثل الإقليمي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة، أن يصل إجمالي أعداد اللاجئين السوريين المسجلين وغير المسجلين مطلع عام ٢٠١٣ في البلدان المجاورة لسورية؛ إلى أكثر من مليونين، مقابل نحو ٤٠٠ ألف لاجئ سوري حالياً. [وكالة الأناضول للأنباء ٢٠١٢/١١/١٣]

وضعت ليبيا ٢٠٠ مليون دولار في البنك المركزي التونسي منحةً لمساعدة الاقتصاد التونسي.. وتأتي هذه المساعدة المالية الليبية لتونس في وقت تبحث فيه حكومة تونس عن قروض ومساعدات لسد الفجوة التمويلية في ميزانيتها، حيث إن الحكومة التونسية ستحتاج إلى قروض ومعونات بقيمة سبعة مليارات دينار (٤,٤ مليار دولار) العام المقبل.

[الجزيرة ٢٠١٢/١١/٢٢]

تغريدات

أ.د. ناصر العمر

@naseralomar

العالم الإسلامي يتشكل من جديد بعد عقود من تمزيق الاستعمار له وعبثه فيه .. فأين دورك؟ وما هو أثرك في التوصيف القادم للأمة عقيدة وثقافة ونظاماً؟

عبدالعزيز الطريفي

@abdulaziztarefe

الوسطية رَسَمَ معالمها الوحي، وليست لكل من نزل بين فكرين أن يجعلها وسطية فيشد رحله يتتبع منازل المختلفين ليتوسطهم، فتلك وسطيته لا وسطية الإسلام.

صالح الحصيّن

@SalehAlhussayen

من مظاهر العجب أن التشويه الإعلامي للإسلام في الغرب يركِّز على قضية المرأة، في حين نرى أن عدد معتنقيه من النساء أضعاف معتنقيه من الرجال.

د. عبد الكريم بكار

@Drbakkar

الاختلاف المؤسس على اجتهاد ينفع ويثري ما دمنا قادرين على إيقافه عند حد معين، أما السم الناقع فهو الخلاف الناتج من اتباع الأهواء.

د. محمد يسري إبراهيم

@DrMohamadYousri

استعادة القيم الأصيلة مفتاح تغيير اجتماعي حقيقي، وبناء الأمة إنما يبدأ من إحكام منظومة القيم المجتمعية.

تنويه: ورد خطأ مطبعي في العدد الماضي (٣٠٥)، حيث ورد في صفحة (٥٥) تحت عنوان «أولاً: الوضع الحالي» ما يلي: «عدم وجود النظام الربوي في الأنظمة الاقتصادية لدول مجلس التعاون»، والصحيح «وجود النظام الربوي في الأنظمة الاقتصادية لدول مجلس التعاون».

الأقلية المسلمة في مالطة

د. أحمد محمود السيد(*)
mr.ah54@hotmail.com

مالطة دولة صغيرة تقع في حوض المتوسط، وتوجد بين جزيرة صقلية وساحل شمالي إفريقيا ممثلاً في ليبيا وتونس.. وتشغل مالطة موقعاً مهماً بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وبين الحوض الشرقي للبحر المتوسط والحوض الغربي له.

تعد مالطا دولة أوروبية، وتتكوّن من ثلاث جزر مأهولة بالسكان هي: مالطا، غوزو، وكومينو؛ وجزر غير مسكونة: كومينوتو، فلفلة، وجزيرة القديس بولص.

عاصمتها باليتا، وتتركز فيها النسبة الأكبر من السكان.. ويتحدث المالطيون اللغة المالطية واللغة الإنجليزية.

احتلها البيزنطيون حتى منتصف القرن الثالث الهجري، ثم خضعت لحكم الأغالبة والفاطميون حتى القرن الخامس الهجري، واستولى عليها النورمامدين بعد ذلك ثم حكمها العثمانيون، ثم استولى عليها فرسان القديس يوحنا وأخرجهم منها العثمانيون في منتصف القرن العاشر الهجري، ثم استولى عليها البريطانيون، واستقلت في سنة (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

يبلغ عدد سكان مالطة نحو ٤٥٠ ألف نسمة تقريباً، حسب إحصائية ٢٠١٠م، يدينون معظمهم بالرومانية الكاثوليكية بنسبة ٩٨٪، و٢٪ يدينون بالإسلام واليهودية والديانات الأخرى.. ويبلغ عدد المسلمين نحو ستة آلاف نسمة بنسبة (١,٤٤٪) من عدد السكان.

أحوال المسلمين:

لا يوجد في مالطة سوى مسجد واحد بناه العقيد القذافي منذ خمس سنوات، وكانت الحكومة الليبية تقوم بالصرف على الأنشطة التي تقام فيه، وكذلك لا توجد سوى مدرسة واحدة لتعليم الإسلام واللغة العربية كذلك أنشأها القذافي وتعهّد بالصرف عليها، وما عدا ذلك فلا يجد المسلمون مساجد أو حتى مصليات صغيرة لأداء شعائرهم.

عندما تسأل رئيس الجالية الإسلامية (كويتي الأصل) كم عددكم؟ يقول: (١٢ ألف مسلم) لا يجدون مكاناً للصلاة. ولو سألت مالطياً كم عدد الكنائس في مالطا؟ يجيب على الفور: لدينا كنائس على عدد أيام السنة لكل يوم كنيسة.. وهذا دليل على أن لا مكان لمسجد أو مصلى لدى هؤلاء، فقد أغرقوا الجزيرة التي مساحتها عامة (٣١٦ كم مربعاً) بكنائس في كل مكان لتصل إلى (٣٦٠ - ٣٦٥) كنيسة، وهذا هو حقد الكاثوليك هناك على الإسلام والمسلمين، رغم الرابط اللغوي والحضاري الباقي حتى اليوم.

وتنشط الحركة التبشيرية الصليبية بشكل كبير بين المسلمين المهاجرين هناك من خلال خطة تنصيرية واسعة، حيث توزع مجاناً كتيبات أنيقة في طباعة فاخرة على هيئة مجلة مصغرة مطعمة بعلامات الصليب المعتادة والأيقونات النصرانية المعروفة، في صورة مجلات عربية عامة، وهو ما يمثل منشورات تنصيرية مترعة بالخداع والأكاذيب في صورة رسائل مرسلة من أشخاص مسلمين في مصر واليمن والخليج والمغرب والجزائر والأردن... وغيرها، يسألون عن دقائق العقيدة النصرانية، والمجلة تجيب، ولا يوجد اسم واحد من السائلين نصراني، وإنما أسماء إسلامية مثل: محمد، وأبو بكر، وعلي، وعبد الرحمن، وفاطمة، وعائشة، وخديجة.

وتأتي الإجابات مدهشة؛ لأنها تضع القواعد الإسلامية ثم تحاول ملأها بضلالات الشرك، مثل التأكيد على أن الله أحد لم يلد ولم يولد، لكنها تستطرد بوضع استثناء المسيح بتفاصيل لا يحتملها عقل، وعلى هذا النحو من التلبيس.

دعوتنا لكل الدول الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي لأن تشرع في تأسيس مؤسسة تُعنى بالاهتمام بشؤون الأقليات المسلمة في العالم من النواحي الدينية والسياسية والاجتماعية، على أن تقسم في شكل فروع على مستوى القارات الخمس، وتوضع لها ميزانية، وتوجَّه توجيهاً دولياً يرفع من كرامة المسلمين خارج أوطانهم.

المصادر والمراجع:

- **مسعود الحوند، الأقليات المسلمة في العالم، العالمية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٩ م، ص ١٢٣ .**
- **مفكرة الإسلام.**
- CIA.

(*) مدير وحدة بحوث العالم الإسلامي في المركز العربي للدراسات الإنسانية.

لماذا أخفق العدوان الصهيوني على غزة؟

د. عدنان أبو عامر(*)
adnanaa74@hotmail.com
@adnanabuamer1

أطلقت إسرائيل على عمليتها العسكرية ضد غزة اسم «عمود السحاب»، وهي عبارة اصطلاحية من التوراة متعلقة بضياع اليهود في صحراء سيناء ٤٠ عاماً زمن سيدنا موسى، ومعناها المجازي «العقاب السماوي» في إشارة للضياع وعدم اليقين، فيما اختارت المقاومة عبارة «حجارة السجيل» ذات الدلالات الدينية الواضحة لدى المقاومة الفلسطينية.

وقد هدفت العملية الإسرائيلية لتحقيق عدد من الأهداف والأغراض، أهمها:

١. **استعادة** الردع الإسرائيلي المفقود أمام المقاومة الفلسطينية.
٢. **استهداف** عدد من القادة الميدانيين للفصائل المسلحة، وتدمير منازلهم.
٣. **تدمير** قواعد إطلاق الصواريخ ومخازن السلاح والذخيرة.
٤. **القضاء** على ما يمكن من البنية العسكرية للمقاومة.
٥. **تأمين** هدنة مع حماس في غزة لم يأن أوانها بعد.
٦. **إدراك** إسرائيل، بما لا يقبل الشك، أن أي دولة عربية غير جاهزة لمواجهتها، وأنها ما زالت الدولة الأقوى والأقدر في هذا المحيط العربي الكبير رغم ثورات الربيع العربي.

وقد تسربت العديد من الخطط العسكرية الإسرائيلية الافتراضية التي تناقش فرضيات العملية المتدحرجة، و«تغيير الوضع في غزة»، وتتحدث على توجيه سلسلة من الضربات الجوية والبرية والبحرية ضد بنى حكومة حماس والقيادات والمؤسسات والكوادر والمنشآت، مكثفة ومتتالية.

وقد أنبأت المواجهات التي وقعت مع المقاومين في غزّة في الأسابيع الأخيرة، بتجربة جديدة واجهها الإسرائيليون تفتح الباب أمام نقاش مختلف، لأنه مهما تصوروا إنجازاتهم عند أطراف القطاع، فهم يعرفون أن ما يواجهونه اليوم لم يخطر ببالهم قبل عشر سنوات، ما يعني أن المعارك التي ستدور مع المقاومين ستشبه «الحرب الضروس»؛ لأنهم سيقاتلون من بيت إلى بيت، يتقدمون ببطء وحذر، كون الجنود قد يفاجأون ببيوت مفخخة، فضلاً عن إعداد المقاومين لدراجات نارية، ومنافذ عبر جدران المنازل، لخطف جنود، ومحاولة جر الجيش لحرب شوارع.

ولذلك أخذت العملية العسكرية الجوية شكلاً قاسياً، سريعاً جداً؛ لتقضي على البنى التحتية، وتكسر الهرمية القيادية، وتخطف أرواح القادة السياسيين وكوادر المقاومة العسكريين، وهو ما تأمل إسرائيل منه إضافة جرعة جديدة من الرعب ضد الفلسطينيين؛ لأنها تعتقد أن مشاهد الحشود والدبابات على مشارف القطاع بين حين وآخر لم تكن كافية لتحقيق العرض.

المستجد المزعج لإسرائيل أنه في مثل هذه التقدمات الميدانية لسلاح الطيران، بقي سقوط الصواريخ الفلسطينية يتوالى على المستوطنات الإسرائيلية، بل في قلبها؛ تل أبيب وجوارها من جنوب القطاع وشرقه وشماله، ليكتشف الإسرائيليون أن هناك فشلاً استخبارياً قد وقع!

لكن ما يخشاه الإسرائيليون عقب انتهاء هذه الجولة الدامية، أن تستعد أجنحة المقاومة بتوفير مخزون صاروخي لديها يكفي لتحمّل الصعاب لوقت طويل، ويُوزّع بطريقة تمنع تعرضه للتعطيل، من خلال آلية عمل بوتيرة تحفظ سقوط الصواريخ، ومن مسافات مختلفة.

(*) كاتب فلسطيني.

المعطيات الميدانية:

عادة ما تبدأ الحروب بمواجهات ثم تنتهي بتدمير ومجازر. حرب إسرائيل الأخيرة على غزة جاءت من نوع مختلف، التدمير أولاً ثم الحرب، وهذه ليست صدفة، لأن لديها استراتيجية جديدة توجه رسالة للجميع، مفادها: إذا تعرضنا لأي هجوم فإن سياستنا في الرد هي الجنون. هذا ما يقوله الإسرائيليون عن أنفسهم، وترجمة الجنون على الأرض هي التدمير الواسع والشامل.

فإذا تم قصف المستوطنات الجنوبية بصاروخ، ترد إسرائيل بغارة جوية تدمر أحياء كاملة، أو سلسلة من المصانع، لعل هذا يردع الفلسطينيين عن مهاجمتها. يريد الإسرائيليون أن تكون استراتيجية الجنون وما يرافقها من تدمير واسع، أداة رادعة تجبر الفلسطينيين وسواهم على التفكير طويلاً قبل أن يتحركوا ضدهم، وكأنها تريد أن تجعل من «استراتيجية الجنون»، والقصف الجوي الواسع والمدمر، وارتكاب المجازر بسرعة فائقة ومدروسة؛ سلاحاً رادعاً آخر يؤدي ذات رسالة السلاح النووي، وهي تعكس أيضاً حالة من الضعف تستحق المراقبة تقول بأن الجيش الإسرائيلي لم يعد الجيش الذي لا يقهر.

وبات واضحاً أن إسرائيل تشن عمليتها ضد غزة لتقضي على صواريخها، لكن المواجهة الأخيرة أثبتت أنه بعد أيام ثمانية من التدمير الشامل ردت المقاومة بتجديد قصف الصواريخ، ليتبلور الدرس الأول الذي يقول بأن إرادة القتال ما زالت صامدة، ولم تستطع المجزرة الإسرائيلية أن تقضي عليها، وبعد يوم واحد إضافي تبلور الدرس الثاني حين أطلق المقاتلون الفلسطينيون صواريخ ذات مدى أبعد، وشكل ذلك «هزيمة» لجنرالات استراتيجية الجنون، وبدلاً من القضاء على الصواريخ، ها هم أمام صواريخ أبعد مدى وأشد تأثيراً.

ولعل ذلك ما دفع بضباط عسكريين كبار للقول إن على إسرائيل أن تعلن مع بدايتها لأي عملية عسكرية في غزة، أن الأسوأ ما زال أمامها. ومع ذلك، يكمن الخطر الأكبر في أن تنجر عقب ما قد تحققه في المرحلة الجوية الأولى للقيام بعملية للقضاء على قدرة الفلسطينيين على إطلاق الصواريخ من غزة، لتشويش الحياة في البلدات الإسرائيلية، لكن ذلك لن يتحقق بإطلاق النار من بعيد، واحتلال أجزاء من القطاع؛ بسبب مدى صواريخ المقاومة، وقرب البلدات الإسرائيلية من الحدود.

كل ذلك يعني أنه لمنع سقوط صواريخ عليها لا بد من احتلال غزة، و«تطهيرها» من المسلحين، رغم أن الثمن السياسي والاقتصادي لهذه الخطوة سيكون كبيراً، نتيجة لاحتلال القطاع من جديد، وتحمل مسؤوليته، علاوة على دفع الثمن المباشر لمعركة من هذا النوع.

في المقابل، قدرت إسرائيل أن الخطر سيبقى قائماً من امتداد العملية العسكرية لوقت أطول، بالاعتقاد أن توجيه النيران عن بعد، والقيام بعملية برية محدودة؛ سيكون عملاً فاعلاً وحلاً كافياً يستطيع منع إطلاق الصواريخ الفلسطينية بشكل كامل، لكن هذا لا يعني أنه لا توجد حاجة لعمليات برية نوعية حتى يثبت لحماس أنها ستدفع الثمن الكبير، وعليها دفع الثمن بتوجيه ضربة لقوتها الضاربة، وهي كتائب القسام.

أخيراً.. في قراءة تحليلية ختامية، يمكن تقييم نجاح العمليّة أو فشلها من خلال مدى سلامة قادة حماس بعد الغارات الجويّة، وسرعة تقدّم الجيش داخل غزّة أو تباطئه، وجاهزية المنظومة الدفاعيّة التي حضّرتها المقاومة بعد القصف الجويّ، ومستوى المخزون اللوجستيّ من الصواريخ التي إذا ما استمرّت بالانطلاق.

الدرس الأهم في هذه الحرب الإسرائيلية على غزة أن مجموعة من المقاتلين، وحفنة من الصواريخ، لا تستطيع أن تقضي على الجيش المهاجم، لكنها في ذات الوقت لا تتيح له فرصة تحقيق أهدافه، وحين لا يستطيع جيش جرار ذلك، فهذه هي هزيمته.. حصل هذا في «الرصاص المصبوب» حين واجهته «بقعة الزيت» الفلسطينية في ٢٠٠٨، ويحصل ثانية في «عامود السحاب» الذي تواجهه «حجارة السجيل» عام ٢٠١٢!

لماذا عجز ماكس فيبر عن قراءة الإسلام سوسيولوجياً؟

محمد وقيع الله(*)

ماكس فيبر.. هو أحد كبار مفكري هذا العصر، وأحد القادة المؤسّسين للمدرسة الوضعية التي تاح لها أن تسيطر على جلّ العلوم الاجتماعية، في الأكاديميا الغربية، ومنها انداحت سطوتها لتشمل بقية أرجاء العالم.

ولد فيبر عام ١٨٦٤م، وتلقى دروس القانون في جامعة برلين، وقادته دراسته القانونية إلى إدراك علاقات القانون التبعية بالمجتمع، فأنشأ يقول: إن القانون ما هو إلا نتاج للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع.

وانتقل إلى دراسة العلوم الاقتصادية حتى أصبح أستاذاً لها في جامعة ميونيخ. وخلال فترة نشاطه العقلي الطويلة التي انتهت عام ١٩٢٠م، أفرز أعمق أدبيات علم الاجتماع الحديث، مثل: (سوسيولوجيا الأديان)، و(التعاليم الاجتماعية للكنائس النصرانية)، و(نظرية المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية)، وغيرها من سلسلة مؤلفاته الطويلة.

(*) أستاذ في جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث، الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة.

أخلاق النهضة:

في هذا المقال نستعرض كتابه الشهير (الأخلاق البروتسانتية وروح الرأسمالية) الذي قلّما يخلو كتاب جدي في مسائل النهضة الاقتصادية من الإشارة إليه، وتشكّل قراءته متعة عقلية حقيقية للمثقف المسلم، حيث يرى خلال قراءته له بعض خيوط الفكر الاقتصادي الإسلامي منسوجة في رداء آخر.

كان مثار دراسة فيبر للموضوع ما لاحظه على أفراد الطائفة البروتستانتية، وخاصة أتباع كالڤن، الذين تحلّوا في الغالب بإنعام النظر العقلي في الأمور، ولم يتغير حالهم ذلك باختلاف أوضاعه، سواء كانوا أقلية من الشعب أو أغلبية، حاكمين كانوا أو محكومين، الأمر الذي لم يلاحظ لدى أفراد الكاثوليك[1].

(1) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Trans. By: Talcott Parsons, Anthony Gidde, Unwin Hyman, London & Boston, 1930, P.40.

نتاجـــاً لتلك النظرة العقلانية لأمـــور الدنيا والدين، أصبح البروتســـتانت يمثلون أغلبية أفراد الطبقة التجارية، كما مثلوا القطاع الأكبر من الصناعيين والخبـــراء. بينما بقي الكاثوليك علـــى ميلهم إلى أعمال المهن والحرف العادية، ولم تتأصل فيهم الروح الاقتصادية التي يمكـــن أن ترتقي بأفرادهم إلى مرحلة القدرة على مراكمة رأس المال.

هـــذه الملاحظة المهمة التي أوردها فيبر في كتابه صحيحة، وأكدها معظم المؤرخين وأســـاتذة الاقتصاد السياســـي الذين تابعوا هذا الموضوع بالبحث الفاحص.

فقد بدا مثيراً أن الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا البروتســـتانتية، انتشرت من هناك بسرعة فائقة إلى اسكتلندا، وويلز، حيث تســـود البروتستانتية. ولم تتغلغل في إيرلندا، ذات المذهب الكاثوليكي، إلا في بعض المناطق حول مدينة بلفاســـت العاصمة، حيث تتركز الأقلية البروتستانتية.

ومـــن بريطانيا انســـاب المد الصناعي في تيـــار وئيد إلى فرنسا الكاثوليكية، ولم يشفع لها في ذلك قربها الجغرافي من بريطانيا.

وعلى خـــلاف ذلك، اتجه المد الصناعـــي بتيار عارم، عبر المحيط الأطلســـي، باتجـــاه الولايات المتحـــدة الأمريكية، ذات التقاليد البروتستانتية القوية.

وحتى في وقت متأخر – في أوائل القرن العشـــرين – ظلت ملاحظات البروفيسور فيبر صحيحة ودقيقة.

ففـــي أوروبا كانـــت أقوى الدول في مجـــال التصنيع هي: بريطانيـــا، وألمانيا، والدنمارك، والســـويد، والنرويج، وهولندا؛ وكلها أقطار بروتستانتية.

أما الأقطـــار الكاثوليكية التي حققت مســـتوى معقولاً من التصنيع، كفرنســـا، وبلجيكا؛ فقد لعبت أقلياتها البروتستانتية دوراً باهراً في شحذ وإمضاء حركة التصنيع فيها.

أمـــا في العالم الجديـــد فقد امتدت حركـــة التصنيع في الولايات المتحدة، وكنـــدا، من دون أصقاع القارتين الأمريكيتين اللتين تعجان بالأغلبية الكاثوليكية.

وفـــي كنـــدا كان عجيبـــاً أن المناطق التـــي تقطنها أغلبية كاثوليكية كانت وتيرة الثـــورة الصناعية فيها أضعف بكثير من بقية أرجاء القطر.

الزهد والإنجاز:

هذه الملاحظات المطردة كانت دافعاً كافياً كي يركز ماكس فيبر انتباهه العقلي على مضامين النِّحلة البروتستانتية.

ومن ذلك خرج بتســـاؤل كبير ملغز يقـــول: هل يمكن للمضامين الأخلاقية لتلك النِّحلـــة التي دعت إلى الزهد، وإلى إنكار الذات؛ أن تدعو أصحابها أيضاً إلى اقتحام عالم رأس المال، لتكوين أرباح تراكمية، وتحقيق نجاحات ضخمة في هذا المجال؟!

ثم ما عَتَّم أن عثر على إجابة معقولة عن تساؤله الكبير في ثنايا التفسيرات المستحدثة لمتضمَّنات العقيدة القدرية الحتميـــة Predestination التي انطـــوت عليها النِّحلة الكالفنية بوجه خاص.

ومضمون تلك العقيدة الحرفي يقول «إن الله تعالى قد حدد لكل إنســـان – قبل أن يولـــد – قدره ونصيبه، من كل شـــيء. وإن ذلك قدر لا معدى عنه، ولا سبيل لتبديله بأي بحال».

وقد أصابت تلك العقيدة الجمهرة الواســـعة لأتباعها بكثيـــر من القلـــق في المبتـــدأ، لكنهم ما لبثـــوا أن عادوا لتفسيرها على أساس جديد مفاده: أن إنجازات الفرد التي يحققها في حياته المادية، بوســـائل العمل العقلاني الجاد؛ تقع في نطاق ذلك القدر، وأنها تعطي إشـــارة واضحة على أن البشر الذين حققوها هم من قبيل الأناسي المحظوظين الذين رضي الله تعالى عنهم، وبوّأهم النعيم الدنيوي العميم.

وتفرّعت عن تلك العقيدة بقية الســـمات التي سماها البروفيســـور فيبر المثل البروتســـتانتية، وهـــي المثل التي لخصها القس مارتن لوثر في وصيته لأتباعه بأن يمشـــوا فـــي العالم ولا يكونوا جـــزءاً منه. وذلك مـــا عاكس رأي الكاثوليك القاضي بأن الإنســـان ينبغي أن يمشي بعيداً عن هذا العالم[1].

ولذلـــك رأى فيبر أن النِّحلة البروتســـتانتية تمثل روح الفكرة الرأســـمالية، وتنشِّط روح المســـؤولية، وتقوِّي خلق الانضباط، وترسِّـــخ مبدأ تقسيم العمل، وتقوِّي العزم على صنع الأرباح ومراكمتها، وتعزِّز الاتجاه إلى إعادة استثمارها، وتنمية البلاد عن طريقها.

(1) Ibid, P.96.

سوسيولوجيا الأديان:

وحتى يؤكد فيبر نظريته ويعمّمها، فقد تجشم إجراء دراسة واسعة في مقارنة الأديان الشرقية وموازنتها، منحها عنوان: (The Sociology of Religion)، وانتهى منها إلى أن الفارق الأساسي بين الأديان الشرقية والغربية إنما يكمن في فهمها الخاص لاصطلاح الخلاص الديني.

ففي جميع الملل والنِّحل الشرقية، ومن بينها الكاثوليكية، يعني مفهوم (الخلاص) مواصلة النضال من أجل تحقيق التوازن، والانسجام مع الطبيعة، والبُعد عن عراك الحياة، وتنكب سبل كسب العيش، والميل إلى عدم إبداء الرغبة أو الحماسة في استهداف النماء الاقتصادي.

أما في البروتستانتية - وهي ديانة غربية المنشأ - فإن الخلاص يعني مواصلة النضال من أجل اكتساب الطهر القلبي، والسمو الروحي، وتجديد الإيمان.

وهو معنى لا يعترض، في خلد البروتستانت وتصوراتهم للحقيقة، على مطالب النماء المادي، خاصة إذا ما فهمت حسب العقيدة القدرية.

ولم يشمل البروفيسور فيبر بدراسته عن الأديان الشرقية الدين الإسلامي، رغم أنه أحد أكبر أديان الشرق، على الأقل من حيث عدد أتباعه، ومن حيث احتكاكه بالإقليم الأوروبي، والتأثير في فكره، في خلال التاريخ الغربي الوسيط.

وربما كان سبب عزوف فيبر عن دراسة الدين الإسلامي، دراسة عميقة، وافية، مستحصِدة؛ هو قصور أدواته الثقافية، أو لأن ما ترجم من الفكر الإسلامي كان ضئيلاً، وأن جل ما كتب كان إنتاجاً تشويهياً بأقلام المستشرقين، المستخدمين لدى الإمبريالية الثقافية[1]، أو ربما بسبب الأنفة المألوفة لدى أكثر مفكري الغرب ومثقفيه من مجرد التفكير في دراسة الإسلام عن قرب دراسة جدية متأنية.

ولو بذل هذا المفكر الغربي الكبير الجهد اللازم لدراسة تاريخ الإسلام في أوروبا، لعرف شيئاً عن الأثر النهضوي للإسلام في شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث كانت النهضة العلمية التقنية تأخذ مجراها الطبيعي، تأثراً بمفاهيم الإسلام التقدمية، في مجال التنمية الاقتصادية.

ولولا أن اصطلحت الأحداث والغيَر على استهداف الدولة الإسلامية، في الأندلس، وهي العوامل التي تمخضت عن جرف المسلمين إلى خارج تلك الديار؛ لكانت النهضة الأوروبية الحديثة قد بدأت من هناك. وهي بالفعل لم تبدأ إلا بعد أن اهتدت بمفاهيم وإنتاجات المسلمين الأندلسيين العلمية التي انتقلت إلى الجامعات الأوروبية[2].

وما قول إمام النحلة البروتستانتية، مارتن لوثر: «لو علمت أن العالم سوف ينتهي غداً فسوف أستمر في زراعة شجرة التفاح»؛ إلا استنساخاً للحديث المرفوع: «إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا»[3].

قَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ إِلا حَمَّادٌ..

ولو تعمّق ماكس فيبر قليلاً في قراءة تاريخ نحلته البروتستانتية الكالفنية، لأدرك أن مبعث انشقاقها عن أمها الكاثوليكية إنما نجم عن تأثر قادتها ورادتها الأوائل بمفاهيم الإسلام، التي لا تقر التسلط الكنسي على الدولة، ولا على المواطنين، ولا تشجع روح الفقر، أو الزهد، أو الهروبية، التي كانت الكنيسة الكاثوليكية تؤكدها وتعمّقها في نفوس أتباعها[4].

وقد جلب قادة الفكر الإصلاحي الديني النصراني الأوائل، تلك المفاهيم النهضوية، من العالم الإسلامي في سياق احتكاكهم به خلال الحملات الصليبية.

وقد راعهم آنها أن الدين الإسلامي، الذي سعوا لحربه، ليس ديناً بدائياً، ولا تحكمياً، وأنه لا يصطنع واسطة بين الإنسان وربه، من أي نوع، وأنه لا يستوجب خضوع الإنسان لرجل دين حتى لو كان على مستوى البابا.

ومن ثم اتجه الإصلاحيون النصارى الأوائل، أول ما اتجهوا، إلى تحرير ضمير الفرد النصراني من أسر الأحابيل الإكليروسية، وتجرأوا على إنكار وحذف تلك الوساطة المفتعلة

---

(١) اتضح أن معارف ماكس فيبر عن الإسلام لم تتعدَ نطاق ما كتبه المستشرقان الكبيران إغناز غولد زيهر وثيدور نولدكة، وأضرابهما من المعادين بصورة جذرية للعقائد الإسلامية، والذين أسهموا بقسط وافر في الإساءة إلى دين الإسلام وتعاليمه في الغرب. انظر في هذا:

Ernest Wolf - Gazo, Weber and Islam, (ISIM Review), Autumn, 2005. P.44.

(٢) يمكن مراجعة تحليلات وافية لهذه المسألة في الكتاب التأسيسي الجليل لمحمد جلال كشك، بعنوان: طريق المسلمين إلى الثورة الصناعية، وهو مكرّس بكامله للإبانة عن هذه الغاية.

(٣) نص عبارة لوثر بالألمانية هي:

(Und wenn ich wüsste so wurde ich mein Apfelbäumchen pflanzen).

وأما الحديث الشريف فقد أخرجه الإمام البزار، ورجاله ثقاة، وصححه الإمام الألباني.

(٤) لاستيفاء هذا الغرض يمكن مراجعة: عباس محمود العقاد، أثر العرب في الحضارة الأوروبية، نهضة مصر للطباعة، القاهرة، د.ت. وأيضاً: محمد أبو حطب، مارتن لوثر والإسلام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٨م.

بين الخلـــق والخالق، من سلســـلة اعتقاداتهم وممارســـاتهم الدينية، وأعلوا من مبدأ المســـؤولية الفرديـــة تجاه الواجبات الدينية، وذلك أثر آخر من آثار التعاليم الإســـلامية التي تقرر: ﴿أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الأَوْفَى﴾ [النجم: ٣٨ – ٤١].

وتضافر مع هذا الجهد الإصلاحي الديني جهد الفلاسفة (التنويريين) ذوي الطابع المعادي للديانة الكاثوليكية، التي كانت تتحكم بالعالم الأوروبي اللاتيني، وفي طليعته فرنســـا. وهناك نرى أثر الفيلســـوف الكبير جان جاك روســـو، وكان هو الآخر على أشـــد التأثر بالتعاليم الإسلامية، وقد أشار إلى ذلك في مطلع كتابه (العَقد الاجتماعي) وفي ثنايا متنه، حيث استشهد في المطلع بمقولة ســـيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله تعالى عنه – التي أوردها محورة بهذا النص القائل: «ولد الإنسان حراً إلا أنـــه مكبل في كل مكان بالأغلال»[١]، ثم تســـاءل في حيرة: كيف سقط الإنســـان، ذلك المخلوق الفاضل، الذي كان يتصور نفسه سيد الكائنات، وهَوى إلى منحدر العبودية السحيق؟!

وقد أشاد روســـو في صلب كتابه بدين الإسلام، لأنه لم يفصل شؤون الدنيا عن شؤون الدين، حيث قال: «كان لمحمد[٢] نظرات صائبة جداً، فقد أحســـن ربط نظامه السياسي. وما دام شـــكل حكومته قد دام في ظل خلفائه، فإن هذه الحكومة كانـــت واحدة تماماً وصالحة في هـــذا»[٣]. ولم يفت عليه أن يلحظ أن هذا الانقســـام بين الروحي الزمني قد جرى أيضاً في الفترات الأخيرة من التاريخ السياســـي الإسلامي، فقال: «وحين أصبـــح العرب مزدهرين ومثقفـــين وبالتالي مخنثين، فإن البرابـــرة أخضعوهم من جديد، وعلى الرغم من أن هذا الانقســـام لدى المسلمين أقل ظهوراً منه لدى المسيحيين، فإنه في كل مكان موجود فيهم»[٤].

واتخذ روســـو مثل التجربة الإســـلامية القديمة برهاناً لدحـــض آراء من ذهبوا إلى أن الديـــن لا يكون مفيداً للدولة في شـــيء، وإلى تعضيد رأيه الخاص بضرورة ربط السياسة والاقتصاد بعُرى الدين.

(١) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، ص ٣٥.
والواضح أن روسو قبس هذه العبارة من مقولة سيدنا عمر بن الخطاب الشهيرة: «أيا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟!»، وقصة ذلك معروفة.
(٢) صلى الله عليه وسلم.
(٣) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ص ٢٠٤.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

الاستنتاج المبتسر:

لم يكن فيبـــر على اطلاع كافٍ على تراث الإسلام كما كان الفيلسوف المتزن روســـو، ولو وقف فيبر على مصادر صحيحة للإســـلام، وتعمق دراسته، لما ابتذل هذا الاستنتاج المبتســـر القائل: إن الإسلام دين شـــهواني يحبذ لأفراده الإســـراف فـــي الإنفاق على شهواتهم، لا سيما فيما يتعلق بالنساء.

ولما زعم: «أن الإســـلام على خـــلاف اليهودية لا يحتوي على مجموعة شاملة من القوانين والشرائع، كما أنه لا يشجع على التأمل والتدريب العقلي، وبالتالي لا يساعد على خلق المناخ اللازم للنهضة الاقتصادية»[٥].

لم يتسنَ لفيبر أن يعرف كيف أحاط الإسلام جميع أنواع النشـــاط الاقتصادي بالأحكام التشـــريعية، فلو انخرط بجهد دراسي معقول، في تعقب أبواب البيوع، والمزارعة، والمساقاة، والشُّـــفعة، والإجازة، والضمان، والحوالـــة، والوقـــف، والتفليس، والحجر، والســـلم، والقرض، والرهـــن، والوصايا، والودائـــع، والمواريث،

(5) Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, P.111.

وغير ذلك؛ لأصابه الدهش من مدى جهله بحقيقة أن الإسلام قد اتخذ من قديم كل هـذه الضوابط القانونية، التفصيلية، الشاملة، من أجل تنظيم النشاط الاقتصادي، وحمايته، ودفعه في طريق سليم للنهضة والرقي.

وربما تنامت دهشة فيبر أكثر وأكثر إذا ما طالع ترجمة محترمة لمعاني القرآن الكريم، وإذاً لوقف على قول الله تعالى: ﴿وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦].. ولم ير أشد من هذا النهي المغلَّظ معيناً على تكوين الثقافة الشعبية المواتية لتحقيق النهضة والنمو.

فالتبذير كما قال سيدنا عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - بتعريف محكم: هو كل إنفاق في غير حاجة أو حق. وفي رأي الإمام مجاهد: فلو أنفق المرء ماله كله في سبيل الحق لم يكن مبذراً، لكنه لو أنفق مُدَّاً واحداً في غير سبيل مستحق لكان مبذراً[1].

فليس النظر إلى كثرة ما ينفق المرء، وإنما إلى موضع الإنفاق، أكان في حاجة أو سفه؟.. فهل أنتجت البروتستانتية كلها توجيهاً رائداً سديداً مثل هذا التوجيه؟!

وقد شدد القرآن على شجب السفه والتبذير كما لم يشدد أي منهج ديني أو غير ديني؛ ذلك أنه ذهب إلى حد قرن المبذرين بالشياطين، فالشياطين تبذِّر وتبدد طاقاتها وموادها الجمة في الباطل وموارد الغي، وكذلك يفعل المبذرون من الإنسانيين!

وكما نهى القرآن الكريم عن التبذير، نهى أيضاً عن التقتير، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، فالمقتر والمبذر يعجزان معاً عن المضي قدماً في طريق النماء، والمحسور هو الحيوان الذي يعجز عن المسير؛ فهذا هو مثل الذي يمسك ماله ولا ينفقه، وهو أيضاً مثل الذي ينفق ماله في غير استثمار.

وهذه ليست سوى دلائل يسيرة، من جملة دلائل كثيرة، تقوم على أن الإسلام يصنع المناخ الاجتماعي الصالح للاستثمار؛ بدعوته إلى التدبير، والتوفير، والتدوير، وإعادة الفائض المدخر إلى عمليات الإنتاج.

وإذا لم يكن المسلم قادراً على الإنتاج بنفسه، فإن دينه ينظم له طرائق التشارك مع الآخرين بغرض الاستثمار.

وكما يقول العلامة محمد عمر شابرا: «فقد كان من باب العمل بالتعاليم الإسلامية أن تقوم مؤسسات منظمة تنظيماً فعالاً بتعبئة المدخرات المعطلة، وتوجيهها إلى استخدامات إنتاجية، ولا بد أن تجهَّز هذه المؤسسات تجهيزاً مناسباً يمكّنها عموماً من تمويل الاحتياجات الحقيقية تمويلاً غير تضخمي في كل من القطاعين العام والخاص؛ تحقيقاً لأهداف الاقتصاد»[2].

وهكذا لا يدع الإسلام مدخرات معطلة لا يُسمح لها بطريق المراكمة والازدهار.

ولم نشأ فيما مضى أن نسهب بالرد على ما ادّعاه هذا المفكر الغربي الكبير عن الدين الإسلامي الذي لم يتحدث عنه بجدية ولا دراية، وإنما باستخفاف لا يليق بكبار الأكاديميين.

وما مضى لم يكن سوى مجرد لمحة خاطفة في استعراض متبنيات كتابه (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) ونقدها نقداً محتاطاً.

وكما قلنا فإن القارئ المسلم يرى فيه بعض تعاليم الإسلام الاقتصادية منسوجة في رداء منحول.

ولو شئنا لأطلنا الرد على ادّعاءات فيبر بإزاء الإسلام، وأشبعناه نقداً وتفنيداً، ولأبطلنا نظريته الشائعة، في الأوساط الأكاديمية الغربية، عن تفرد المذهب الكالفني البروتستانتي وحده بروح النهضة، وجئنا لأجل ذلك بأدلة أكثر من أن تحصى أو تستقصى.

كان ماكس فيبر، وهو يشيد أطروحته تلك، مدفوعاً بمناهضته المتصلبة للفلسفة الماركسية، التي ترى أن الأخلاق والمثل ما هي سوى إفراز للبنية التحتية، أي البنية الاقتصادية.

ولأجل أن ينكس ذلك المفهوم رأساً على عقب، ادّعى أن التركيب الاقتصادي، الذي مثَّل عنده البنية الفوقية، ما هو إلا إفراز للأخلاق والمثل التي أصبحت عنده بمنزلة البنية التحتية.

أفلح فيبر في مناهضة الماركسية، لكنه ضيّق واسعاً؛ إذ احتكر ذلك الحق للنحلة البروتستانتية دون سائر الملل والنحل، وجحد عن جهلٍ وتعالٍ حقَ الإسلام العظيم.

---

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير ابن كثير، دار طيبة، ١٤٢٢هـ، المجلد الخامس، ص ٦٩.

(٢) محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ١٤٠٨هـ، ص ٦٤ - ٦٥.

[نص شعري]

أَنَّاتُ الجراح

أركان.. تلك الدولة الصغيرة التي ترزح تحت الاحتلال البوذي قبل أكثر من ستين عاماً.. قضية مجهولة.. وأمة تتجدَّد مآسيها كل حين.. لم تكن الجرح الوحيد.. لكنها الجرح المنسي!!

عبدالله بن محمد الشلبي

جيشٌ من الآلامِ يُوْغِلُ في دَمي ... مَا بَالُ قومي يجهلونَ تَأَلُّمي؟
ماذا أقول لكم؟ ودمعي واكف.. ... والجرح يقتلني.. ولم أتكلمِ
ماذا أقول لكم؟ وعيني لم تذق ... طعمَ النُّعاسِ بغير طَعم تَأَلُّمِ
أأقول: إني من بقايا أمةٍ ... ميلادها هي والعلا من توأمِ
بَنَت الحضارة.. واستطار شعاعها ... يعلو على الدنيا.. ولم يتلثمِ
«أركان» تبكي من أساها أنةً ... وقعت لدى قومي كصوت ترنم
صمتت.. فقد مَلَّ الفَضَاءُ أَنينَها! ... لمْ تَلْقَ نُوْراً في الطريقِ المظلمِ
قف أيها التأريخ.. واسكب ها هنا ... دمع اليتامى بالأنين وبالدم
رفعوا أكفهم.. ونادوا جهرة ... بسواه - جل جلاله - لا نحتمي
إن كنت للأقصى أقمت مآتماً ... فأقم على «أركان» ألفي مأتم!!
واحفظ عن الإسلام ذل حماته ... لم يبق فيهم للكرامة مُنْتَمي
جفت دموعهم.. على أجفانها ... والفَذّ منا من رمى بالدرهم!
صور من التعذيب ليس لوصفها ... إلا وعيد الله عند جهنم

❊ ❊ ❊

يا راحلين عن الحياة وبؤسها ... ليس الأسُودُ عن العرين بِنُوَّمِ
يوم انتصار الحق آت وعده ... مهما تناهى الجرح في القلب الظمي
سيعود يوم النصر في بسماته ... يعلو فم الثكلى.. وثغر اليُتَّم
وتعود ألحانٌ عِذَابٌ طالما ... غابت عن الدنيا بليل أدْهَمِ
يا رب ليس لنا سواك.. وإننا ... ندعوك في جنح الظلام الأبهم
إن غاب نصرك للضعيف فمن لنا؟ ... يشفي جراح الواهن المستسلم

المضامين العلمانية للفكر التنـــويري..

الجريمة والعقوبة

أحمـــــد ســـالم
@abufhrelsalafy

ذكرنا في المقال الأول أن المحدد الذي على أساسه نفصل بين التنوير الإسلامي وبين مذاهب الفقهاء السائغة، أن رجال هذا التيار قاموا بعملية مواءمة وتوفيق بين مفاهيم التنوير الغربي العلماني وبين نصوص الوحي والشريعة، وأنهم في عملية التوفيق هذه أضاعوا قطعيات من الشريعة وخالفوها؛ إما بقبول باطل وإما برد حق، فكانت مخالفة القطعي بقبول ما هو باطل من المفاهيم الغربية، أو برد ما هو ثابت قطعي من الدين؛ هي الموجب لتصنيفهم على الصورة السابق ذكرها.

والواقع أن العامل الأساسي الذي يُخرج عملية التوفيق هذه عن مسارها الصحيح ويؤدي لتضييع القطعيات؛ هو قبول الباطل، وهو الذي يؤدي بعد ذلك لرد الحق، وأكثر هذا الباطل الذي يتورطون في قبوله يكون مُحمّلاً بمضامين علمانية لا ينتبهون إليها، ما يؤدي لاستحالة التوفيق بينه وبين الوحي الصحيح إلا بتضييع شيء من الدين الحق؛ فاستبطان مضامين علمانية بصورة لا شعورية هو أساس الضلالة في التنوير الإسلامي.

وحديثنا في هذه المقالة هو عن فلسفة الجريمة والعقوبة في التنوير الغربي العلماني، وكيف استقبلها التنوير الإسلامي استقبالاً فيه من الشريعة والدين الحق، وفيه أيضاً من الباطل المحض المهدر لقطعيات الدين بسبب المضامين العلمانية التي استبطنها التنويريون أثناء عملية الاستقبال والمواءمة.

١ مفهوم الجريمة والعقوبة وفلسفتهما في التصور التنويري العلماني:

بنى التنوير العلماني صرحه الفكري في هذا الباب على ركنين رئيسين:

الأول: نزع الدين عن أن يكون مصدراً للتجريم المدني.

الثاني: منع جريان العقوبات السلطوية على جرائم دينية.

في التصور العلماني: ليس اعتبار الدين الفعل جريمة بموجب لأن تعده السلطة السياسية جريمة، وليس كون الفعل جريمة من وجهة النظر الدينية بالموجب لإجراء العقوبة السلطوية على فاعله.

فالعلمانية بعد أن نزعت سلطات الكنيسة وخلعتها على دولة ملوك الحق الإلهي ثم على حكومات التعاقد ثم على الدولة/ الأمة بعد ذلك = أبت أن تجعل للكنيسة كممثل للدين أي شرعية في تعيين الفعل المجرم أو طلب إجراء العقوبة عليه؛ وكان ذلك متسقاً مع أمرين:

الأمر الأول: رغبة العلمانية في تقليص سلطات الكنيسة وتقليص الدين في نفوس الناس وتقليص المساحة التي يشغلها من وظائف الدولة؛ فإن وضع جهاز العقوبات المدني في خدمة الرسالة الدينية يتنافى مع المبدأ العلماني القاضي بفصل الدين عن الدولة.

الأمر الثاني: رغبة العلمانية في ترشيد الفعل السلطوي والأساس القانوني وإرجاعه للنظر العقلي في المصالح والمفاسد الوضعية، ونزع الدين عن أن يكون مكوناً من المكونات القانونية وموجباً من موجبات العقوبات السلطوية.

وفي النصوص التالية نستعرض كيف تطور هذا المفهوم في الفكر الغربي:

- صنف مارسيل البادواني أستاذ الفنون الأدبية ورئيس جامعة باريس في القرن الرابع عشر الميلادي كتابه «المدافع عن السلام»، وفي أحد نصوصه المهمة يقول: «يعود لسلطة الأمير وحدها، بمقتضى القوانين الصادرة عن المشترع البشري، حق إصدار الحكم الجزائي ضد الهراطقة وسائر من يقتضي ردعهم بالقصاص أو العذاب الزمنيين، كما يعود إليها الحق في إنزال عقوبة شخصية أو عينية بهم وتسريع تنفيذها».

- ويقول مارسيل: «إن السلطة لكي تتمكن من القيام بهذا الأمر إن كان مشروعاً يجب أن يكون بيد المشترع الإنساني وحده».

- ويقول مارسيل: «عندما يعاقب الأمير أحدهم فما ذلك فقط لأنه أخطأ ضد الشريعة الإلهية؛ فكثيرة هي الخطايا المميتة التي ترتكب ضد الشريعة الإلهية كالزنى مثلاً، وتتساهل فيها الشريعة البشرية عن علم وإدراك.. إن إنزال العقاب بالهرطوقي الذي يخل بالشريعة الإلهية أمر ممكن في هذا العالم إذا كانت الشريعة البشرية تحظر هذه الخطيئة أسوة بما عداها. إلا أن سبب العقاب المباشر في هذه الحالة أيضاً هو انتهاك الشريعة البشرية»[١].

في هذا النص المبكر المهم نجد تباشير الصلة بين العلمانية والتسامح العقابي بجعل مناط عقوبة المهرطق هو خرقه للشريعة الإنسانية لا انتهاكه للشريعة الإلهية، ومطالبته بنقل سلطة تلك العقوبة من الكنيسة إلى الملك، واحتجاجه بأشياء من الشريعة المسيحية لا تعاقب عليها الشريعة ليقيس عليها جنس الشريعة فلا يجعلها بمجردها مصدراً للعقوبة، وجميعها أفكار ستتناسل منها تصورات التنوير العلماني والتنوير الإسلامي بعد ذلك.

- يقول تودوروف: «إن أول سمة تكوينية لفكر الأنوار تتمثل في جعلنا نفضل ما نختاره ونقرره بأنفسنا على ما تفرضه علينا سلطة خارجة عن إرادتنا.. ينبغي الانقياد طوعاً للقوانين والقيم والقواعد التي يرغب فيها بالذات أولئك الذين هي موجهة لهم».

- وكان من لوازم هذا التأسيس العلماني للقوانين والتشريعات ألا يكون من مكونات مفهوم الجريمة وتكييف عقوبتها دين أو وحي؛ لذلك يواصل تودوروف عرضه لأسس التنوير العلماني قائلاً: «ولم يكن هذا البرنامج ليشمل السياسة فحسب، بل شمل كذلك العدالة؛ إذ غدت الجريمة بصفتها خطأ في حق المجتمع وحدها تستوجب القمع وصار لزاماً تمييزها من الإثم بصفته خطيئة أخلاقية من منظور التقاليد»[٢].

- وقد استوى هذا المفهوم تاماً حين عبر عنه جيفرسون بقوله: «لا تمتد السلطات المشروعة للحكومة إلا إلى تلك الأعمال التي تؤذي الآخرين فحسب، لكن لا يؤذيني في شيء أن يقول جاري إن هناك عشرين إلهاً، أو يقول لا يوجد إله قط؛ فلا هذه ولا تلك تسرق جيبي أو تكسر ساقي»[٣].

---

(١) النصوص بواسطة: «تاريخ التسامح في عصر الإصلاح»، جوزيف لوكلير، نشر: المنظمة العربية للترجمة.

(٢) «روح الأنوار»، تزفيتان تودوروف، (ص/ ١٥-١٧).

(٣) «عصر التنوير»، ليود سبنسر، (ص/ ١٣٠).

٢ استبطان المفهوم العلماني للجريمة في الفكر التنويري الإسلامي:

والحقيقة أن التنويريين في تأثرهم بمفاهيم حقوق الإنسان والتسامح الغربية وفي محاولتهم المواءمة بينها وبين الدين الحق؛ قد أضاعوا ثوابت من الدين ما أداهم إلى تضييعها سوى استبطان المفهوم العلماني للجريمة والذي لا يجعل الدين وتضييعه موجباً للعقوبة حتى يقترن هذا بالموجبات العلمانية للعقوبة من أذى الآخرين والاعتداء على حرياتهم وحصول الضرر الاجتماعي.

فالواقع أن العلمانية في صلتها بتطور الدولة القومية الحديثة نقلت علاقات الولاء والبراء وقيم الانتماء للجماعة والخروج عنها من الدين إلى مؤسسة الدولة القومية عبر مفهوم المواطنة؛ ونقلت لهذه الدولة الوظائف العمومية للدين، وأبطلت عقوبة المرتد مثلاً لكن تنقلها إلى عقوبة للخارج عن الدولة أو الخائن لها، ثم أبطلت العلمانية إقامة الشأن السياسي على التصورات المعيارية الدينية والأخلاقية؛ لتقيمه على أسس عقلانية إجرائية تعاقدية لا تعاقب إلا على قانون تم سنّه بهذه الآليات، وسنرى كيف ابتلع التنويريون العلمانية وكيف قلبوا مفاهيم الدين السابقة على مفاهيم الدولة الحديثة؛ ليجعلوا تشريعات الدين في عقوبات المرتدين وأصحاب الأقوال المحرمة مرتبطة بالولاء للدولة وحفظ استقرارها المجتمعي.

ويتجلى لنا هذا الطرح عند التنويريين باستعراض كلامهم التالي:

– يقول طارق السويدان[١]: «هناك فرق شاسع بين حرية التعبير التي أدعو وأؤمن بها، وبين حرية السب والشتم والاستهزاء، لأني تعريفي للحرية الذي أكرره دوماً (قول وفعل ما تشاء بأدب وبلا ضرر)، فإذا أساء الإنسان الأدب مع الله أو رسوله أو حتى مع الناس، أو استهزأ بدين الله أو المقدسات عندنا أو مقدسات غيرنا؛ فإن صاحب هذا الفعل ينبغي أن يعاقب لأنه تجاوز الحرية إلى الإساءة والضرر، سواء كان من المسلمين أو غيرهم.. وألخص رأيي بأنه على الصعيد العملي أعتقد أن للأنسان الحرية في أن يعمل ما يشاء ما لم يتجاوز ما اتخذه المجتمع من أنظمة تكفل أمنه واستقراره. أما في مجال الفكر فلا أرى للحرية فيه حدود إلا الأدب وعدم الإيذاء اللفظي.

أما ما عدا ذلك فللإنسان أن يعبر عما بدا له من قناعات وإن خالفت قناعات المجتمع، بل وإن خالفت الدين السائد والمذهب القائم، وواجبنا أن نسمع له ونعمل على إقناعه بالدليل والبرهان لا بالتهديد والقانون»[٢].

قلت: وهذه العبارات دالة على استبطان المفهوم العلماني الذي يجعل سب فلان وفلان، وإيذاء المجتمع، وتكدير الأمن العام؛ كل تلك جرائم تستحق العقوبة السلطوية، أما الإلحاد ففكر يقارع بالحجة فحسب!!

– يقول جاسر عودة: «هناك فرق في الشريعة بين الذنب أي الإثم أو المعصية التي يرتكبها الإنسان مخالفاً لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه وما علمنا إياه رسول الله ﷺ، وبين الجريمة التي قد تكون ذنباً، لكن الفرق بينها وبين الذنب أن الجريمة لها عقوبة مدنية»[٣].

قلت: واستبطان المفهوم العلماني ظاهر جداً فيما طرحه جاسر عودة، وقد زاد عليه بسوء فهم غريب جداً؛ إذ ظن أن إجراء العقوبات التعزيرية يستلزم تقنينها مع ما يستتبع ذلك من عبء على الدولة.

ومع كون هذا ليس صحيحاً؛ بل طبيعة العقوبات التعزيرية القائمة على النسبية التقديرية والموازنة المصلحية تتأبى على التقنين؛ إلا أن تضخيم الأمر وجعله عبئاً على الدولة فيه مبالغة لا تتناسب مع التناسل اليومي للقوانين وزيادة أعباء الأجهزة التنفيذية في العالم من أجل قضايا تافهة واستدراكات عصبية لقصور التشريع الوضعي.

كما أن الدكتور عبر ست صفحات كاملة لم يذكر حجة شرعية

---

(١) أختار حذف الألقاب من كلامي اختصاراً مع حفظ مقامات أصحابها؛ فأرجو ألا يُفهم من حذفها إرادة تنقص.

(٢) بيان موجود على صفحته في الفيس بوك.

(٣) «بين الشريعة والسياسة» (ص/٩٣-٩٨)، نشر: الشبكة العربية للأبحاث.

واحدة، بل ظل يسطر الكلمات خلف بعضها في دعوى مجردة عن البرهان.

- يقول عبد الله المالكي: «الشريعة من جهة علاقتها بالسلطة والفعل السياسي تنقسم إلى قسمين:

(١) أحكام شرعية إيمانية فردية أخلاقية.

(٢) أحكام شرعية إيمانية اجتماعية حقوقية.

فالقسم الأول لا يتصف بصفة قانونية حقوقية، ومن ثم لا يحق للسلطة التدخل في فرضه.. ومنشأ هذا التقسيم هو أن منطق الشريعة من الوجهة السياسية السلطوية يقوم على تمييز البُعد الفردي الأخلاقي من البُعد الاجتماعي الحقوقي.. كلها محل إلزام من حيث الديانة.. ولكن الفرق هو أن الأحكام الفردية الأخلاقية التزامها ذاتي فردي مبني على الاختيار الحر المنوط بالمسؤولية التكليفية أمام الله تعالى من دون إجبار أو إكراه سلطوي، ومن ثم فالمسؤولية فيها مسؤولية أخروية فقط، وأما الأحكام الاجتماعية الحقوقية فالتزامها قانوني مؤيد بسلطة الدولة ومؤسساتها التنفيذية ومن ثم فالمسؤولية فيها دنيوية وأخروية في آن»[١].

قلت: والحقيقية أن الشريعة بريئة من هذا التقسيم، وظاهر جداً التناص الذي يقارب التطابق بين هذا الكلام وبين الأساس التنويري العلماني الذي قرره تودوروف بقوله: «إذ غدت الجريمة بصفتها خطأ في حق المجتمع وحدها تستوجب القمع وصار لزاماً تمييزها من الإثم بصفته خطيئة أخلاقية من منظور التقاليد»[٢].

وقد نقل المالكي نقلين عن القرافي وابن تيمية في مسألة أخرى تماماً، وهي أن حكم الحاكم لا تعلق له بمسائل الفتيا تعلقاً يعين الصواب والحق فيها، ولا صلة لهذا المبحث بمسألتنا، والدليل على عدم تعلق كلامهم بمسألتنا ما يلي:

أولاً: أنهم ذكروا مسائل خلاف الفقهاء وأن حكم الحاكم لا يجعل أحد القولين صحيحاً، ومسألتنا ليست في تصحيح أحد القولين، وإنما في إمكان العقوبة على مخالفة الشريعة فيما سماه التنويريون أخلاقاً، وأكثر هذا لا تعلق له بخلاف الفقهاء، بل هو من المسائل المجمع على حرمتها، وليس في كلام القرافي وابن تيمية منع الحاكم من العقوبة على مخالفة المجمع عليه، بل في كلامهم النص على جوازها.

ثانياً: أن القرافي بيّن مقصده من كلامه في نفس الموضع الذي ينقل المالكي منه وهو قوله: «ويلحق بالعبادات أسبابها وشروطها وموانعها المختلف فيها، لا يلزم شيء من الأحكام المترتبة على اعتبار أحدها من لا يعتقده، بل يتبع مذهبه في نفسه ولا يلزمه قول ذلك القائل بحكم الحاكم به».

فدل ذلك قطعاً على أن القرافي يتكلم في مسألة أخرى لا تعلق لها بما نحن فيه، وبينة ذلك القطعية أن المالكي قرر أن الزكاة وأخذها هو من أحكام الحقوق المجتمعية، والقرافي هنا يُدخل العبادات في كلامه، فهل يقصد القرافي أن ولي الأمر لا دخل له بجمع الزكاة، أم يقصد أن اختيار ولي الأمر إيجاب الزكاة في الحلي (مثلاً) لا يعين أن هذا هو الحق ويوجب بذلك على الناس تغيير مذاهبهم؟

لا ريب أن مراد القرافي هو الثانية، ومنها ننتقل إلى ما يقطع الجدل كله وهو سؤال:

هل إذا اختار الحاكم إيجاب زكاة الحلي وأراد جمعها من الناس، هل يقصد القرافي وابن تيمية أن ليس للحاكم فعل ذلك؛ لأنها مسألة خلافية؟

الجواب لا؛ إذاً لا تخلو مسألة اجتماعية حقوقية (بتصنيف المالكي) من خلاف فقهي ولو كان مراد القرافي وابن تيمية عدم التدخل في الخلاف الفقهي لانسد على الحاكم التدخل في كل شيء حصل فيه خلاف وامتنع عليه اختيار قول يُمضى به القضاء، وهذا باطل لا يقول به فقيه قط، ومراد الرجلين هو عدم صلاحية اختيار الحاكم لتعيين الحق وقمع الفتيا المخالفة، وليس عدم صلاحية اختيار الحاكم لإمضاء القضاء والتصرف السلطوي على مقتضاه، لا فرق في هذا بين خلقية أو اجتماعية، وليس هذا هو مورد القسمة في كلام الشيخين أصلاً، بل مورد القسمة عندهما في التفريق بين الفتيا وأن اختيار الحاكم لا يقضي عليه، سواء في الأخلاق أو الحقوق، والتفريق بين ذلك وبين الفعل السلطوي وأن تأثير اختيار الحاكم فيه لا جدال فيه لا يفرقون في ذلك بين أخلاق وحقوق.

ثالثاً: أن كلام ابن تيمية في الموضع المنقول كان في سياق اعتراضه على رفع كلامه في الواسطية لابن مخلوف القاضي، وليست هذه من مسائل القضاء، ولا علاقة لهذا كما ترى بتفريق بين خلقية وحقوقية كما يتوهم المالكي.

ثم إن أكثر كلام ابن تيمية في هذه المسألة كان عطفاً على قوله في الطلاق ثلاث وإرادة بعض الفقهاء منعه من الفتيا فيها لأن فتياه على غير اختيار الحاكم، وهذا يدل دلالة قطعية على بطلان فهم المالكي لكلام ابن تيمية، وذلك لسببين:

---

(١) «سيادة الأمة قبل تطبيق الشريعة» (ص/٦٧-٦٨)، نشر: الشبكة العربية للأبحاث.

(٢) «روح الأنوار»، تزفيتان تودوروف، (ص/١٥-١٧).

الأول: أن هذه المسألة من مسائل الحقوق في تقسيم المالكي فيلزم المالكي على فهمه أن ابن تيمية يقصد منع تدخل الحاكم بسن قانون في الطلاق مبني على اختياره من أقوال الفقهاء، وهذا باطل لا يقول به المالكي.

الثاني: أن ابن تيمية مقرٌّ بأحقية الحاكم في فرض قانون مبني على اختياره في الطلاق، وإنما نزاع ابن تيمية في احتجاج خصومه بذلك على منعه من الفتيا؛ فكلام ابن تيمية كله في الفتيا وأن اختيار الحاكم لا يقيدها وليس في أن اختيار الحاكم وتصرفه مقيد.

وخاتمة الاحتجاج ها هنا: أن عبد الله المالكي لو أتم نقل كلام ابن تيمية سيجده في الصفحة المقابلة للصفحة التي فيها هذا الكلام يُتم كلامه فيقول: «والذي على السلطان في مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين: إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة لقوله تعالى ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وإذا تنازعوا فهم كلامهم: إن كان ممن يمكنه فهم الحق فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعا الناس إليه وأن يقر الناس على ما هم عليه، كما يقرهم على مذاهبهم العملية؛ فأما إذا كانت البدعة ظاهرة - تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة - كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، فهذه على السلطان إنكارها؛ لأن علمها عام، كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش والخمر وترك الصلاة ونحو ذلك، ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء في بعض الأمكنة والأزمنة حتى يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئاً - عند الجهال - لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة»[1].

وهذا نص قاطع في عدم التفرقة بين شرائع الدين في إمكانية التدخل السلطوي، وأنا أعقد خلوة شرعية بين هذا النقل وبين أخي عبد الله المالكي، فليس بعد دلالته مجال لاحتجاج ولا متسع للجاج.

وثم خطأ آخر وقع فيه المالكي في هذا الموضع وحاصله:

أنه لما أراد الاحتجاج للتفريق العلماني بين جرائم الحق العام وبين الحريات الفردية في ارتكاب ما يحرمه المقدس = أورد نصوص الفقهاء في عدم جواز التجسس وتتبع العورات، وموضع الغلط هنا: أن الفقهاء يحرمون التجسس، ولكنهم لا يقولون بأن الجريمة المستورة لا يعاقب عليها صاحبها إن تم كشفها بغير تجسس كالإقرار (ماعز والغامدية) مثلاً، أو انكشاف ستر من غير تجسس كما في واقعة الزنا التي سيقت لأمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه -.

ويلزم المالكي أن يمنع عقوبة من أقر على نفسه بشرب الخمر؛ لأنه في تصوره إنما شربها في بيته ولم يقتحم بها المجال العام!

فالمالكي جعل منع التجسس منعاً للعقوبة السلطوية، والواقع أنه لا تلازم بينهما؛ لأن منع التجسس هو إبطال لطريق معين لإثبات التهمة وليس إبطالاً لجنس طرقها، ولذلك إن ثبتت الجريمة التي تكون داخل البيت بطريق شرعي = عوقب فاعلها.

وإنما جره إلى هذا استبطانه للتصورات التنويرية العلمانية الغربية في العقوبات؛ ففرق بين الأخلاق والحقوق المجتمعية، ثم فرق بين المجال الفردي والمجال العام، وكل هذه التفريقات مصادمة لنصوص الشريعة القطعية وغاية ما مع المالكي فيها هو أفهام بينت الخطأ لكلام الفقهاء، وهي الإشكالية الشائعة في الطرح التنويري.

والحقيقة أن هذا التصور ينافي تماماً الدين الحق الذي بعث به النبي ﷺ؛ فكل معصية جعلتها الشريعة معصية وقدرت استحقاق فاعلها لعقوبة أخروية = هي جريمة يجوز التدخل السلطوي للعقاب عليها إن كان العقاب السلطوي هو الأصلح[2]؛ فالأساس في اعتبار الفعل جريمة في نظر الإسلام هو مخالفة أوامر الدين[3]، والأساس في العقوبة على ما ليس في العقوبة عليه نص هو رجحان المصلحة الشرعية.

ولعلي أختم بمثال من سياسة الفاروق عمر أوشك أن يعاقب فيه على تصرف غير أخلاقي لحق ديني هو حق مسجد رسول الله، ولم يمنعه إلا احتمال جهل الرجلين وعدم تفقههما:

عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: كُنْتُ مُضْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ، فَحَضَرَ رَجُلٌ فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: اذْهَبْ فَأْتِنِي بِهَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ. فَذَهَبْتُ، فَجِئْتُ بِهِمَا فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمَا؟ وَمِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا؟ قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ قَالَ: «لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ مَا فَارَقْتُمَانِي حَتَّى أُوجِعَكُمَا جَلْدًا، تَرْفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ!»[4].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٩).

(٢) وهذا القيد مهم جداً وهو الذي ترد إليه أكثر صور الجرائم التي لم يعاقب عليها النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه.

(٣) انظر: «الجريمة» لمحمد أبي زهرة (ص/ ٢٥).

(٤) «صحيح»، أخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١/ ٣٣) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيد، ومن طريقه البخاري في صحيحه (رقم/ ٤٧٠) عن الْجَعْدُ (وقد يصغر) عن يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ به.

٣ القطعيات المهدرة في الطرح التنويري لمفهوم الجريمة والعقوبة:

بيّنا أن الطرح العلماني حول مفهوم الجريمة والعقوبة يمنع تدخل السلطة السياسية لدعم الرسالة الدينية، ويرفض تجريم ما تعده الرسالة الدينية جريمة، ويقصر التدخل السلطوي على الجرائم المجتمعية التي تتعلق بأذى الأفراد مع ضبط حدود ذلك بالقوانين التي يختارها الناس.

وبيّنا تأثر التنويريين واستبطانهم لهذا المفهوم ومحاولتهم مواءمته مع النصوص الشرعية عن طريق أفهام غير صحيحة للطرح التراثي الفقهي، في غفلة شديدة منهم عن المتعلق العلماني لهذا المفهوم والذي ترجع جذوره لسياسات فصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية.

ونذكر ها هنا أمثلة على القطعيات التي أهدرها التنويريون بسبب استبطانهم هذا المفهوم، وهي ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تحريفهم للعقوبة الشرعية للمرتد.

اتفقت كلمةُ هؤلاء الإسلاميين على وجوب العقوبة على الردة المقترنة بالخروج بالقوة على النظام العام، وهو قول محمد عمارة وطه جابر العلواني وحسن الترابي[١].

ثم اختلفوا في الردة التي لم تقترن بذلك على أقوال:

الأول: إمكان قتل المرتد وأن العقوبة سياسية تعزيرية إن شاء الإمام أمضاها وإن شاء لم يُمضها، وهو قول راشد الغنوشي، ومحمد سليم العوا[٢].

ثانياً: التفريق بين الداعية لردته فيقتل وغيره فلا يقتل وهو قول الشيخ يوسف القرضاوي[٣].

ثالثاً: استتابته أبداً، وهو قول عبد المتعال الصعيدي وعبد المعطي بيومي[٤].

وظاهر جلي جداً تأثر كل قول من هذه الأقوال بالتكييف العلماني الذي لا يربط العقوبة السلطوية بمجرد المخالفة الدينية، ويتجلى هذا بمراجعة نصوص أقوالهم، خاصة حين استرواحهم للمحاربة السياسية أو الدعوة للردة وتكييفهم لهذا بما يُخرج الجريمة عن صورتها الدينية الضيقة ليدخلها في حيز ما تُجرّمه القوانين الغربية المعاصرة في غفلة شديدة عن الأساس العلماني لهذا التفريق؛ فكل استرواح لمثل هذا هو ضعف في تصور عظمة مصيبة الكفر بالله - عز وجل - بعد الإيمان به، وأنه لا تفتقر لمكون آخر لإيجاب العقوبة، وعلى ذلك تدل النصوص الشرعية التالية:

١- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم، يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة[٥]»[٦].

٢- عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم المسلم إلا بثلاث: إلا أن يزني وقد أحصن فيرجم، أو يقتل إنساناً فيقتل، أو يكفر بعد إسلامه فيقتل».

٣- وعن عكرمة، أن علياً رضي الله عنه حرّق قوماً، فبلغ ابن عباس رضي الله عنهما فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «لا تعذبوا بعذاب الله»، ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه».

٤- في «الصحيحين» أن النبي ﷺ بعث أبا موسى الأشعري رضي الله عنه والياً إلى اليمن، ثم أتبعه معاذ بن جبل رضي الله عنه، فلما قدم عليه ألقى أبو موسى وسادة لمعاذ، وقال: انزل. وإذا رجل عنده موثق، قال معاذ: ما هذا؟ قال: كان يهودياً فأسلم ثم تهود[٧]. قال: اجلس. قال: لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات، فأمر به فقتل.

٥- عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، قال: أخذ ابن مسعود قوماً ارتدوا عن الإسلام من أهل العراق؛ فكتب فيهم إلى عمر فكتب إليه: «أن اعرض عليهم دين الحق، وشهادة لا إله إلا الله، فإن قبلوها = فخل عنهم، وإن لم يقبلوها = فاقتلهم، فقبلها بعضهم = فتركه، ولم يقبلها بعضهم = فقتله».

٦- وعَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ بِشَيْخٍ كَانَ نَصْرَانِيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: «لَعَلَّكَ إِنَّمَا ارْتَدَدْتَ لِأَنْ تُصِيبَ مِيرَاثًا ثُمَّ تَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَعَلَّكَ خَطَبْتَ امْرَأَةً فَأَبَوْا أَنْ يُنْكِحُوكَهَا فَأَرَدْتَ أَنْ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ تَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ». قَالَ: لَا. قَالَ: «فَارْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ». قَالَ: أَمَا حَتَّى أَلْقَى الْمَسِيحَ فَلَا. فَأَمَرَ بِهِ عَلِيٌّ فَضُرِبَتْ عُنُقُهُ،

---

(١) انظر: «التعددية» لمحمد عمارة (ص/٩)، و«لا إكراه في الدين» لطه جابر العلواني (ص/١٥)، و«السياسة والحكم» للترابي (ص/١٥٦).

(٢) انظر: «الحريات العامة في الشريعة الإسلامية» للغنوشي (ص/٤٩-٥٠)، و«أصول النظام الجنائي في الإسلام» لمحمد سليم العوا (ص/٢١٧).

(٣) انظر: «جريمة الردة» للقرضاوي (ص/٤٨-٥٦).

(٤) انظر: «الحرية الدينية في الإسلام» (ص/٦٩-٧٠)، و«التكفير بين الدين والسياسة» (ص/١٠). مع ملاحظة أنهم لا يقولون حتى بسجنه أثناء مدة الاستتابة فهذا رفع لمطلق العقوبة.

(٥) ومفارقة الجماعة ها هنا صفة مفسرة وليست قيداً؛ إذ كل ترك للدين هو مفارقة لجماعة المسلمين وسيأتيك نص أهل العلم على هذا المعنى.

(٦) راجع تخريج الأخبار كلها في مقالتي: «عقوبة المرتد بالنقل»، في ملتقى أهل التفسير.

(٧) لاحظ كيف أنه لم يذكر مناطاً آخر كترك الجماعة أو غيره، بل فقط مجرد الارتداد.

وَدُفِعَ مِيرَاثُهُ إِلَى وَلَدِهِ الْمُسْلِمِينَ.

وظاهر جلي دلالة هذه الأخبار بألفاظها وسياقاتها على عدم تقييد عقوبة المرتد بحرابة أو استتابة مطلقة، أو تقدير إمام، ونحو هذا؛ بل ألفاظها وسياقاتها قطعية في الدلالة على ما أجمع عليه فقهاء المسلمين من أن المرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل لمجرد ردته لا غير.

قال الشافعي: «فلم يختلف المسلمون أنه لا يحل أن يفادى بمرتد بعد إيمانه ولا يمن عليه ولا تؤخذ منه فدية ولا يترك بحال حتى يسلم أو يقتل»[1].

وينص الشافعي نصاً لا ارتياب فيه على مناط قتل المرتد أنه: «إنَّمَا يُوجِبُ دَمَهُ كُفْرٌ ثَبَتَ عَنْهُ إذَا سُئِلَ النُّقْلَةَ عَنْهُ امْتَنَعَ، وَهَذَا أَوْلَى الْمَعْنَيَيْنِ بِهِ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَتَلَ مُرْتَدًّا رَجَعَ عَنْ الْإِسْلَامِ، وَأَبُو بَكْرٍ قَتَلَ الْمُرْتَدِّينَ، وَعُمَرُ قَتَلَ طُلَيْحَةَ، وَعُيَيْنَةَ بْنَ بَدْرٍ، وَغَيْرَهُمَا»[2].

وقال ابن تيمية: «الخروج من الدين يوجب القتل وإن لم يفارق جماعة الناس»[3].

ويقول الطاهر ابن عاشور: «حكمة تشريع قتل المرتد مع أن الكافر بالأصالة لا يقتل = أن الارتداد خروج فرد أو جماعة من الجامعة الإسلامية، فهو بخروجه من الإسلام بعد الدخول فيه ينادي على أنه لما خالط هذا الدين وجده غير صالح ووجد ما كان عليه قبل ذلك أصلح؛ فهذا تعريض بالدين واستخفاف به، وفيه أيضاً تمهيد طريق لمن يريد أن ينسل من هذا الدين، وذلك يفضي إلى انحلال الجامعة، فلو لم يجعل لذلك زاجر ما انزجر الناس ولا نجد شيئاً زاجراً مثل توقع الموت، فلذلك جعل الموت هو العقوبة للمرتد حتى لا يدخل أحد في الدين إلا على بصيرة، وحتى لا يخرج منه أحد بعد الدخول فيه، وليس هذا من الإكراه في الدين المنفي بقوله تعالى: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ على القول بأنها غير منسوخة، لأن الإكراه في الدين هو إكراه الناس على الخروج من أديانهم والدخول في الإسلام، وأما هذا فهو من الإكراه على البقاء في الإسلام»[4].

المسألة الثانية: منعهم العقوبة الشرعية على الآراء الشاذة المحرمة.

الآراء المحرمة: هي كل اختيار في مسألة دينية يُظهره من اختاره، ويكون هذا الاختيار مخالفاً للنص القاطع أو الإجماع القديم.

والعقوبة: هي الجزاء، وتكون العقوبة شرعية حين تكون جزاء معيناً يؤذن الشرع باستعماله في هذا المقام المعين.

يقول القرافي: «الزواجر مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة.. معظمها على العصاة زجراً لهم عن المعصية، وزجراً لمن يقدم بعدهم عن المعصية»[5].

ومحل النزاع في بحثنا هذا هو الصورة الباطلة التي قبلتها هذه الطائفة من التسامح الغربي، وهذه الصورة هي: منع العقوبة على مطلق الآراء المحرمة، وإنما ينتقون هم أنواعاً من الآراء المحرمة (فمستقل ومستكثر) يجيزون العقوبة عليها، أما الأكثر الأعم من الرأي المحرم فلا يجيزون العقوبة عليه.

لذلك كان النزاع بيننا في دعوانا أنه: يمكن شرعاً العقوبة على كل قول/ فعل محرم.

أي: إمكان أن تقع العقوبة على أي قول محرم، ويكون تحقق هذا الإمكان ووقوعه على قول محرم معين راجعاً لاجتهاد الإمام ونائبه من قاض ونحوه إن كانت العقوبة قضائية، وراجعاً للمجتهدين إن كانت العقوبة مجتمعية كالهجر أو الرد العلني ونحوه.

ويكون مناط النظر الاجتهادي في العقوبتين القضائية والمجتمعية هو: مصلحة الأمة ممثلة في المجتمع الذي أُظهر فيه القول المحرم، ومصلحة قائل القول المحرم نفسه، ومدى تطلب تحقيق هذه المصالح ودرء ضدها من المفاسد إلى معاقبة صاحب الرأي المحرم.

كما أن باب الاجتهاد مفتوح أمام أي محاولة لتفصيل ضوابط المصلحة في هذا الباب، بل باب الاجتهاد - عندي - مفتوح أمام المطالبة بإيقاف بعض صور هذه العقوبة ولو كانت مستحقة = سداً لذريعة التوظيف السياسي إن انضبط مناط سد الذريعة ولم تعترضه مصلحة راجحة بينة.

والذي تدل عليه الأدلة والوقائع التاريخية للتجربة الراشدة، وممارسات السلف، هو تقليل العقوبات السلطوية المصلحية - بالذات حين خروج السلطان عن الممارسة الراشدة وعدم أمن تعديه - وتغليب وتكثير العقوبات المجتمعية كالذم والزجر والهجر، لكن هذا التقليل لا يعني الإعدام، بل الأصل إمكان هذه العقوبة وأنها مما يجيز الشرع للإمام استعماله بحسبه، وأنها مما يوجب الشرع النظر في مناطات استعمالاتها = فهذا

(١) «الأم» (٦/١٦٩).

(٢) «الأم» (١/٢٩٥).
(٣) «الصارم المسلول» (١/٣٢٠).
(٤) «التحرير والتنوير» (٢/٣١٩).

(٥) انظر: «الفروق» (١/٢١٣).

قدر ثابت ليس مع المنازع فيه حجة عقلية أو نقلية.

وأما هؤلاء المخالفون: فمنعوا فتح الباب لإمكان العقوبة بهذه الصورة، وخصوا العقوبة بنطاقات معينة مرجعها في الغالب لتوسعتهم[1] لمبدأي السب وتكدير السلم الاجتماعي في العقوبات المدنية الغربية بحيث يتناولان بعد التوسعة بعض القضايا التي لم يجدوا مناصاً من إثباتها كعقوبة ساب الرسول، ولا حاجة بنا إلى تفصيل الرد على كل واحد منهم بحسب ما اختاره من نطاق للعقوبة؛ لأن قولنا هذا إن أثبتنا كونه حقاً = فسيؤدي هذا لإبطال جميع تقييداتهم؛ لكونه يُقرر أصل الجواز وشموله.

والحق أن موقف التنويريين من تلك الآراء يمكن تعيينه من غير عسر بمجرد تأمل أقوالهم في الردة، نظراً إلى أن الردة هي سقف الأقوال المحرمة نظراً لأنها تقع حتى من غير تأويل وتقع قصداً للخروج عن الإسلام، فمن كان لا يعاقب بها أو يضيق نطاق عقوبتها فكيف سيكون قوله فيما دونها؟

ومع ذلك فإن تعيين أقوال الناس لا يكفي فيه مجرد هذا الاستدلال، ولذلك سأذكر ها هنا شيئاً من أقوالهم الدالة على موقفهم من العقوبة على الرأي المحرم:

(١) يقول عبد المتعال الصعيدي: «كل ما يدخل في باب الحرية الفكرية في مأمن من العقاب الدنيوي؛ لأنه يجب فتحه على مصراعيه، إذ لا يخشى على المجتمع منه، وإنما يقصده رواد الخير للإنسانية ليصلوا بأفكارهم إلى ما فيه سعادتها دنيا وأخرى، فإذا أصابوا = فبفضل من الله، وإذا وقعوا في خطأ = كانوا معذورين فيه، ولا يصح عقابهم بشيء ما عليه. فإذا تعسف الحكام في ذلك بالتضييق على الناس في باب الحرية الفكرية = فإن الدين يكون بريئاً من هذا التعسف»[2].

(٢) يقول عبد العزيز قاسم منتقلاً من الحديث عن عقوبة المرتد إلى العقوبة على الآراء المحرمة مفرقاً بينهما: «عقوبة المرتد عقوبة شرعية ورد بها النص في قوله عليه الصلاة والسلام: «من بدل دينه فاقتلوه»، بيد أن تطبيقات هذه العقوبة تعرضت لتحولات خطيرة في التاريخ الإسلامي؛ فقد استغلت لتصفية حسابات سياسية في بعض الأحيان[3]، ووظفت في المواجهات المذهبية؛ فقد حوكم ابن تيمية مثلاً بتهمة مخالفة الإجماع[4]، وكاد يُقتل، وقد توسعت بعض كتب الفقه في تشريع العقوبة حتى امتدت إلى المبتدع[5]، وقد امتنع النبي ﷺ من قتل المنافقين مع ردتهم، وعلل ذلك بأنه حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتلُ أصحابه[6]؛ ولهذا[7] اعتبر بعض الفقهاء[8] أن هذه العقوبة مرتبطة بمفارقة الجماعة[9]، أي الخروج عليها»[10].

وقد ذكرتُ هذا النقل رغم تفككه المعرفي لأدلل على أن هذه الجمجمة في عقوبة المرتد وهي ثابتة بالنص فما بالنا بما دونها من الآراء المحرمة.

(٣) يقول نواف القديمي: «ما أريده هنا أن نتأمل فقط في هامش الحريات الموجودة بمجتمع المدينة في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، لأننا سنجد شيئاً مُذهلاً تتداعى أمامه كل مبررات الدعوة للطرد والإسكات واتهام العقائد والنيات، وذلك مع المنافقين الذين يعلم رسول الله نفاقهم القطعي من فوق سبع سماوات.. فكيف يكون الأمر في مجتمعاتنا اليوم أمام كتّاب اختلفنا أو اتفقنا معهم هم إسلاميون مهمومون بإصلاح المجتمع، ولهم آراؤهم الشرعية التي يستندون بها على أدلة من الكتاب والسنة.

لننظر فقط لما كان يقوله ويفعله المنافقون بالمدينة في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام، وبين ظهرانيه، وهو ما نقله لنا القرآن الكريم في آياتٍ تُقرأ إلى يوم القيامة.. ورغم أن المنافقين كانوا يعيشون بين ظهراني الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابة الكِرام، إلا أن رسول الله لم يأمر بإسكاتهم قسراً وعِقابهم على أقوالهم، فضلاً عن قتلهم لقولهم ما يوجِب الكفر الصريح.. أمام كل هذا الهامش الواسع لحُريّة الكلمة في مجتمع الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي مجتمع الصحابة الأول، هل ثمة بعد ذلك مبررٌ لكل هذا القلق من ترداد البعض لأفكار يراها آخرون مخالفة لما اعتادوه من أحكام شرعية، أو حتى تصريح البعض بما يُناقض الشريعة في المجتمع المسلم؟!

رغم أن التعامل مع المنافقين في مُجتمع المدينة، وإسكاتهم، وإيقاف كفرهم وضلالهم؛ كان أيسر بكثير مما يمكن أن

---

(١) وجعلتها توسعة؛ لأنه حتى الغرب لا يعاقب تحت هذين المبدأين على سب المقدسات غالباً، وإنما حشرها التنويريون تحتهما عنوة، فلا الحق ظل معهم ولا الباطل يقبلهم.

(٢) انظر: «الحرية الدينية في الإسلام» (ص/١٢).

(٣) انظر لإبطال هذه الدعوى: «التفسير السياسي للقضايا العقدية» للشيخ سلطان العميري (ص/٩٩-١٢٢).

(٤) ما علاقة هذا بعقوبة المرتد؟!

(٥) هذا لم يكن من توسع كتب الفقه، بل هو مستقر مستفيض في أقوال السلف وأفعالهم – رحمهم الله.

(٦) هذه هي العلة إذن.

(٧) أي لكون النبي ﷺ لم يقتلهم كي لا يتحدث الناس هذه هي مقدمة التعليل فننظر ما نتيجته؟

(٨) لم يثبت بطريق صحيح يُطمئن إليه عن فقيه قط، وإنما هو قول محدث.

(٩) للقارئ الكريم جائزة من المؤلف إن استطاع أن يجد لي رابطاً بين امتناع النبي ﷺ من قتل المنافقين خشية سوء الشائعة وبين قصر قتل المرتد على مفارقة الجماعة.

(١٠) «الحداثة والنص والإصلاح الديني» (ص/٧٠)، نشر: الشبكة العربية للأبحاث.

يستطيعه أي نظام سياسي اليوم تجاه المختلفين سياسيّاً وفكريّاً»[1].

والحقيقة أن الاحتجاج بواقع المنافقين من أعجب ما قيل من الاحتجاج العلمي في تاريخ الإسلام، وهو أحد دلائل ضعف القدرة الاحتجاجية في العصر الحديث؛ لذلك لا تجد فقيهاً ولا متكلماً في تاريخ الإسلام يحتج بمثل هذه الحجج، وأبسط البدهيات العقلية تقضي بأنه لم يك ثمّ داع لنفاق ولا غيره إن كانت حرية المنافقين في إظهار عقائدهم متاحة؛ فأي حاجة لرسول الله أن تنقطع معرفته بباطل المنافقين إلا بلحن قولهم؟

وبدهية أخرى: وهي أن بعض المنقول في القرآن عن المنافقين هو مما يدخل في نطاق السب الذي يجعله إخواننا هؤلاء جريمة؛ فلازم قولهم أنه حتى سب النبي ﷺ فيه حرية ولا عقوبة عليه، وهم لا يلتزمون هذا مما يدلك على خلل قولهم، بل خلل فهمهم لقولهم.

وتضييع تلك البدهيات الواضحات مما يدلك على الواقع المؤسف للحالة الاحتجاجية في الفكر العربي المعاصر.

وقد توسع بعض الباحثين في نقد هذه الحجة من وجوه كثيرة، أخص من هؤلاء الباحثين إبراهيم السكران وسلطان العميري؛ فهما أحسن من تعرضا لها.

يبقى أمر أخير: وهو النصاعة الظاهرة لقيام المانع الشرعي من عقوبة المنافقين على باطلهم، وهو ما في الصحيحين من حديث عمر وجابر بن عبد الله قال: (غزونا مع رسول الله ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا وكان من المهاجرين رجل لعاب فكسع أنصارياً فغضب الأنصاري غضباً شديداً حتى تداعوا وقال الأنصاري: يا للأنصار. وقال المهاجري يا للمهاجرين. فخرج النبي ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية؟ ثم قال: ما شأنهم؟ فأخبر بكسعة المهاجري الأنصاري. قال: فقال النبي عليه الصلاة والسلام: دعوها فإنها خبيثة. وقال عبد الله بن أبي بن سلول: أقد تداعوا علينا؟ لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل. قال عمر: ألا نقتل يا نبي الله هذا الخبيث لعبد الله. فقال النبي ﷺ: «لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه»)[2].

ورغم ذلك فإنه لما تصاعدت ظواهر نفاقهم ليأسهم من وقف المد الإسلامي، بدأوا يكثفون خططهم، وبدأ القرآن يكشف الحملة ضدهم؛ فقد آن أوان محاسبتهم على نفاقهم، فقد أصبح الإسلام قوة يعمل لها ألف حساب، وقد سيطرت على الإمبراطوريات الكبرى والوقت لم يعد وقت مداراة للمنافقين المعوقين داخل الصفوف؛ فقد أصبحت المصلحة تقتضي بعد ظهور قوة الإسلام أن يعامل هؤلاء كالكفار الصرحاء.

- فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠ - ٦٢].

قال ابن تيمية: «دلت هذه الآية على أن المنافقين إذا لم ينتهوا فإن الله يغري نبيه بهم وأنهم لا يجاورونه بعد الإغراء بهم إلا قليلاً وأن ذلك في حال كونهم ملعونين أينما وجدوا وأصيبوا أسروا وقتلوا وإنما يكون ذلك إذا أظهروا النفاق لأنه ما دام مكتوماً لا يمكن قتلهم».

فأين الحرية المكفولة لهم إذن؟!

فإذا انتهينا من هذه الشبهة = رجع القول إلى أصل مسألتنا وهو حكم العقوبة على الآراء المحرمة، والحق أن الآراء المحرمة هي من المنكر الواجب تغييره بالاتفاق، وللمسلمين ولولي أمرهم طرائق لهذا التغيير، منها: جواز تغييره بالقوة لصاحب السلطان، ومنها عقوبة صاحب الرأي المحرم عقوبة سلطوية، وهذا هو الذي تدل عليه نصوص الشريعة القطعية وكلام أهل العلم لا يختلفون فيه، ومن ذلك:

(١) مقالة بعنوان: «على هامش فتوى البراك في جلبي»، وانظر: «تجديد فهم الوحي» لإبراهيم الخليفة (ص/٤٤٦-٤٥٥).
(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤).

(١) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِـــهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَـــنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَـــرْوَانُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ. فَقَالَ أَبُو سَـــعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْـــتَطِعْ فَبِلِسَـــانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»[١].

(٢) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْـــعُودٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِـــيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَـــهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُـــنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْـــرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُـــمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَـــانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَـــنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْـــسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ»[٢].

قلت: وكل صاحب ســـلطان يســـتطيع إزالة المنكر وإجراء العقوبة الشـــرعية على فاعله إن اقتضت المصلحة إجراءها = فهو مخاطب بهذه الأدلة لا بينة على خروجه منها.

(٣) قال تعالـــى: ﴿ **وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُـــم مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِـــمْ وَطَعَنُوا فِـــي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُـــمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾ [التوبة: ١٢ – ١٣].

قلـــت: وهو صريح في اعتبار تصـــرف (الطعن في الدين) بمجرده تصرفاً حربياً يبرر القتال ويساوي تصرفات العداوات السياســـية كنكث العهود، ويدل على جواز العقوبة الســـلطوية عليه، وأن الشريعة لا تفرق بين الطعن في الدين وبين التصرفات الحربية في استحقاق الجميع للعقوبة السلطوية.

• قال الشافعي: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويُحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشـــائر والقبائل وينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام»[٣].

• قال الأجري: «يَنْبَغِي لِإِمَامِ الْمُسْـــلِمِينَ وَلِأُمَرَائِهِ فِي كُلِّ بَلَدٍ إِذَا صَحَّ عِنْدَهُ مَذْهَبُ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ – مِمَّنْ قَدْ أَظْهَرَهُ – أَنْ يُعَاقِبَهُ الْعُقُوبَةَ الشَّـــدِيدَةَ، فَمَنِ اسْتَحَقَّ مِنْهُمْ أَنْ يَقْتُلَهُ قَتَلَهُ، وَمَنِ اسْـــتَحَقَّ أَنْ يَضْرِبَهُ وَيَحْبِسَـــهُ وَيُنَكِّلَ بِهِ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ، وَمَنِ اسْتَحَقَّ أَنْ يَنْفِيَهُ نَفَاهُ وَحَذَّرَ مِنْهُ النَّاسَ»[٤].

• وقال الماوردي متحدثاً عن واجبات الحاكم المسلم: «أَحَدُهَا: حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أُصُولِهِ الْمُسْتَقِرَّةِ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَإِنْ نَجَمَ مُبْتَدِعٌ أَوْ زَاغَ ذُو شُبْهَةٍ عَنْهُ، أَوْضَحَ لَهُ الْحُجَّةَ، وَبَيَّنَ لَهُ الصَّـــوَابَ، وَأَخَذَهُ بِمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ؛ لِيَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا مِنْ خَلَلٍ، وَالْأُمَّةُ مَمْنُوعَةً مِنْ زَلَلٍ»[٥].

• قال ابن تيمية: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات الشرعية؛ فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وإقامـــة الحدود واجبة على ولاة الأمور؛ وذلك يحصل بالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات. فمنها عقوبات مقدرة؛ مثل جلد المفتري ثمانين وقطع الســـارق. ومنها عقوبات غير مقدرة قد تســـمى (التعزير). وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها؛ وبحســـب حال المذنب؛ وبحسب حال الذنب في قلتـــه وكثرته. (والتعزير) أجناس، فمنـــه ما يكون بالتوبيخ والزجـــر بالكلام. ومنه ما يكون بالحبس. ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن. ومنه ما يكون بالضرب. فإن كان ذلك لترك واجب مثل الضرب على ترك الصـــلاة أو ترك أداء الحقوق الواجبة: مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه؛ أو على ترك رد المغصوب؛ أو أداء الأمانة إلى أهلها: فإنه يضرب مرة بعد مرة حتى يؤدي الواجـــب ويفرق الضرب عليه يوماً بعـــد يوم. وإن كان الضرب على ذنب ماض جزاء بما كسب ونكالاً من الله له ولغيره: فهذا يفعل منه بقدر الحاجة فقـــط وليس لأقله حد.. وأمر أبو بكر وعمـــر بضرب رجل وامرأة وجدا فـــي لحاف واحد مائة مائة. وأمـــر بضرب الذي نقش على خاتمه وأخذ من بيت المال مائة. ثم ضربه في اليوم الثاني مائة ثم ضربه في اليوم الثالث مائة. وضرب صبيغ بن عســـل – لما رأى من بدعته – ضرباً كثيراً لم يعده. ومن لم يندفع فساده في الأرض إلا بالقتل قتل مثل المفرق لجماعة المســـلمين والداعي إلى البدع فـــي الدين، قال تعالى: ﴿ **مِـــنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْـــرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًـــا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾ [المائدة: ٣٢].. وذهب مالك ومن وافقه من أصحاب الشـــافعي إلى قتل الداعية إلى البدع. وليست هذه القاعدة المختصرة موضع ذلك. فإن المحتسب ليس له القتل والقطع. ومن أنواع التعزير: النفي والتغريب؛ كما كان عمر بن الخطاب يعزر بالنفي في شرب الخمر إلى خيبر؛ وكما نفى صبيغ بن عســـل إلى البصرة وأخـــرج نصر بن حجاج إلى البصرة لما افتتن به النساء»[٦].

قلت: ولا يحتـــج بأن الوحي لم يُرتب عقوبة معينة للأقوال الشاذة المحرمة؛ ذلك أنه لا حجة في ذلك لوجهين:

الوجه الأول: أن الاحتجاج بترك الوحي لا بد أن يكون بعد

(١) أخرجه أحمد: (١١٤٦٠)، (١١٠٧٣)؛ ومسلم (٤٩).
(٢) أخرجه أحمد (٤٣٧٩)، ومسلم (٥٠).
(٣) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٢).
(٤) الشريعة (١/ ٤٨٣).
(٥) انظر: «الأحكام السلطانية» (ص/ ٤٠)، ومثله عند أبي يعلى (ص/ ٢٤).
(٦) انظر: «الفتاوى» (٢٨/ ١٠٨)، و انظر: «درء التعارض» (٧/ ١٧٢).

إثبات قيام المقتضى وانتفاء المانع، والذي نقرره أن المقتضى لم يقم للنص على عقوبة للأقوال الشاذة لقلة وندرة ظهور هذه الأقوال زمن النبي ﷺ، إذ لم يك ثمّ من يستقل بنظر في الشريعة ليشذ في قوله، والناس كانوا تبعاً لنبيهم ﷺ، ولم يك ثمّ مظنة لمثل ذلك سوى أقوال المنافقين الذين كانوا يستخفون بأقوالهم وبعض أقوال لأعراب حديثي عهد بإسلام، واستخفاء الفريق الأول وحداثة عهد الفريق الثاني بالإسلام مع ندرة ذلك كله؛ يقلل من اقتضاء النص على عقوبة لمثل ذلك، ومثلها بلوغ المحرمات رتبة تقتضي مصلحياً العقوبة عليها بعقوبات بدنية، فلا بينة على وقوع هذا، ثم ترك النبي ﷺ العقوبة رغم وقوعه، مع دلالة الأدلة على استعماله عقوبات زجر وهجر، هي داخلة في جنس العقوبة المثبتة لأصل وجود عقوبة على جنس الذنوب.

يُضاف إلى ذلك قيام المانع: وهو تعذر إقامة العقوبات على مثل ذلك زمن النبي ﷺ والدين ينزلُ منجماً، فحتى النادر من الأقوال الباطلة التي تقع من أصحابه ﷺ يرجع لنقص العلم بالوحي ومراد الله ورسوله على نحو ما وقع من معاذ وعائشة وأسامة رضي الله عن الجميع، فكان يُكتفى بتعليمهم مع التشديد أو عدمه، مع تعذر عقوبة المنافقين لما سبق ذكره.

الوجه الثاني: أن الأقوال الشاذة في الدين لا تنضبط مقاديرها من جهة البطلان والطعن في الدين، ولا من جهة الخطورة على المجتمع، ولا من جهة انتهاكها لحرمة الدين، ولا من جهة نفع العقوبة للقائل بها، ولا من جهة هذا القائل نفسه وما يظهر منه من حسن القصد والاجتهاد الموجبين للتخفيف، وهذه النسبية الشديدة في أحوال الأقوال الشاذة تمنع إجراء التعامل معها على وجه واحد، فناسب ذلك جريانها على جهة السياسة والمصلحة وعدم ضبطها بنصوص محددة.

خلاصة:

الحق أنك مهما حاولت استقراء الأساس الفكري للتفريق بين الآراء الباطلة المحرمة وبين غيرها من الأقوال والأفعال التي لا يمانع المخالف من العقوبة الدنيوية عليها.

ومهما حاولت أن تجد فرقاً منضبطاً بين السب والشتم الذي يجيز المخالف العقوبة عليه وبين الجناية على الدين والاعتداء على حق الله الكامنين في الردة والطعن في الدين.

ومهما حاولت أن تتأمل لِمَ جعل المخالفون العقوبة على الرأي جائزة إن اقترن بعدوان على الدولة ومنعها إن لم يقترن بذلك.

مهما حاولت التأمل في كل ذلك = لن تبصر مناطاً منضبطاً لتفريقاتهم هذه سوى كونها نوعاً من الاستبطان اللاشعوري للعلمانية.

فالعلمانية وحدها هي الأساس الذي يفسر كل تلك الفروقات التي يرفضها العقل السليم.

فالعلمانية هي التي أسست لعدم تدخل القانون الزمني لحماية الديني.

والعلمانية هي التي تنزع القداسة عن الديني وتبقيها للإنسان فتجيز التجديف وسب الله والأديان وتمنع سب الإنسان.

والعلمانية هي التي ابتدعت التفرقة بين الجرائم الدينية وبين جرائم الحق العام.

والعلمانية هي التي فرقت بين الجريمة بصفتها خطأ في حق المجتمع وحدها تستوجب القمع وصار لزاماً تمييزها من الإثم بصفته خطيئة أخلاقية من منظور التقاليد.

وستجد الحقيقة الناصعة التي لا تحتجب إلا بأخلاق النعام: أن استبطان التنويريين لهذه التصورات العلمانية هو الذي أنتج أقوالهم الشاذة في أبواب الردة والعقوبة على الأقوال الشاذة وقتال الطوائف الممتنعة وجهاد الغزو، وسائر ما أضاعوه من قطعيات الدين.

كل ذلك نفق مظلم أدخلتهم فيه المفاهيم الغربية ومجاهدة بلاء المواءمة غير المنضبطة بينها وبين الشريعة بالتأويلات المتكلفة والتحليلات المتطرفة والأفهام المعتسفة للنصوص والوقائع وكلام الفقهاء.

أسأل الله أن يهديهم وأن يشرح صدورهم وأن ينير دربهم وأن يُجري ماء الفرح بهذا الدين وثوابته دافقاً بين ترائب صدورهم.

معوقات العمل المصرفي الإسلامي

محمد وفيق زين العابدين(*)

الحمد لله الذي رفع لنا في كل ثغر علماً، وأجرى لنا في جوار كل بحر ما يضاهيه كرماً، وجعل في هذه الأمة من المسلمين إلى اليوم من يزيد الناس علماً ويمحو من الظلمات ظلماً..

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥ – ٢٧٩].

(*) القاضي في المحاكم الابتدائية بمصر.

لقد قامت المصارف الإسلامية في ظل نظم قانونية وضعية بعيدة كل البُعد عن الشريعة الإسلامية، وفي بيئة اقتصادية وضعية يقوم العمل المصرفي فيها على أساس الفائدة الربوية، أياً كان هذا العمل المصرفي أو طبيعته، إلى الحد الذي جعل غالبية الدول، إسلامية وغير إسلامية، تنظم هذه الفائدة وتحميها بنصوص قانونية ملزمة.

ورغم ما لاقته المصارف الإسلامية من عراقيل ومعوقات قانونية واقتصادية نتيجة عدم خضوعها لتنظيم قانوني يضمن استمرار نشاطها ونجاحها؛ فقد تمكّنت هذه المصارف من تلبية حاجات المواطنين عبر خلق آليات وأوعية مهمة لجذب الأموال والمدخرات من خلال مرونة الفقه الإسلامي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من شأنها التخفيف من حدة الفقر وتعزيز تعبئة الموارد والمساهمة في التقليل من البطالة المستشرية في العالم الإسلامي، لا سيما في البلاد التي مارست فيها أنشطتها بحرية؛ كماليزيا وتركيا.. بل استطاعت هذه المصارف العبور بنظم الدول التي قامت فيها من الأخطار الاقتصادية التي حاقت بكثير من دول العالم إثر الأزمات المالية العالمية المتتالية حتى بلغت من آثارها عام ٢٠٠٩م أن نحو سبعمائة شركة رهن عقاري وعشرين بنكاً أعلنت إفلاسها في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن انهيار أسواق المال (البورصات) العالمية وانخفاض أسعار أسهم المؤسسات المصرفية بشكل كبير، ما أدى إلى فقدان الثقة بالمراكز الاقتصادية العالمية ووجود حالة من التجميد الائتماني أدت إلى شلل قطاع الأعمال وتوقف التيارات النقدية المحركة للنشاط الاقتصادي العيني؛ كصناعة السيارات وغيرها، وانهيار عدد من الصناعات الرئيسية، ما أدى إلى زيادة أزمة البطالة حتى وصلت إلى أرقام قياسية في كبريات دول العالم الصناعية؛ كالولايات المتحدة الأمريكية التي بلغ عدد العاطلين فيها عام ٢٠٠٩م نحو خمسة ملايين عاطل، وفي الصين بلغ ما يقرب من ثلاثين مليون عاطل.

وهو ما أجبر البرلمان الياباني على السماح للبنوك بافتتاح فروع إسلامية في اليابان وتسهيل منح التراخيص اللازمة لها، وجعل (كريستين لاغارد – وزيرة المالية والشؤون الاقتصادية والصناعية الفرنسية سابقاً)، تشجع نظام الصيرفة الإسلامية في كلمتها أمام مؤتمر باريس الثاني للمالية الإسلامية المنعقد عام ٢٠٠٨م، ملحةً على جعل باريس مركزاً مالياً تقنوقراطياً للصيرفة الإسلامية، داعيةً إلى جلب الاستثمارات الإسلامية إلى فرنسا وتحويلها إلى بيئة لكُبريات المصارف الإسلامية، وفي الإطار ذاته كتب (رولان لاسكين – رئيس تحرير صحيفة لوجرنال دفينانس) مقالاً بعنوان: (هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟!)، نادى فيه بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد للأزمات المالية العالمية التي تهز أسواق العالم.

كما دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا، وهي مجلة (تشالينغجر)، لأن تنشر مقالاً تدعو فيه الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية كحل أوحد للتخلص من براثن الرأسمالية التي تقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تجثم على العالم، على حد تعبيرها. وقالت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) البريطانية «إنه في وقت تفاقم الأزمة المالية العالمية ينظر حالياً إلى البنوك الإسلامية على أنها قاعدة مصرفية آمنة»، مشيرةً إلى أن أعداد المنتسبين إليها من الأفراد والشركات في تزايد مستمر، وتسعى الحكومة البريطانية عبر تغيير القوانين ومنح الإعفاءات الضريبية إلى تحويل لندن للمركز الغربي الأول للمصارف الإسلامية، حيث تقوم البنوك التقليدية والمؤسسات المالية بإصدار منتجات متطابقة مع أحكام الشريعة.

ودفعت المنافسة التي تقوم بها المصارف الإسلامية كثيراً من البنوك والمؤسسات المصرفية التقليدية – لا سيما الأجنبية الكبيرة منها كمجموعة (سيتي بنك)، (يونيون بانكو سويس)، مؤسسة (هونج كونج)، (باركليز)، (دويتش بنك)، (إيه بي إن

إمرو)، (جي بيه مورجان تشيس)، (رسدنر كلاينوون بنس)، مجموعة (ANZ) الأسترالية النيوزيلندية وغير ذلك -؛ إلى إدخال بعض الخدمات المصرفية الإسلامية على أنشطتها وأعمالها؛ كإنشاء وإدارة محافظ وصناديق استثمار موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عما قامت به بنوك أخرى من إنشاء فروع للمعاملات الإسلامية كمجموعة (CITICORB)، ومجموعة (HSBC) البريطانية، وغيرهما، حتى وصل عدد هذه الفروع وحدها إلى نحو ثلاثمائة وعشرين فرعاً في أكثر من ٧٥ دولة من دول العالم، وهو ما أعلنه المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين بوصفه الجهة المسؤولة عن البيانات والمعلومات الخاصة بالمصارف الإسلامية، هذا إضافة إلى ما قام به كثير من الجامعات ومراكز الأبحاث في أوروبا والولايات المتحدة من إنشاء أقسام متخصصة في مجال دراسات الاقتصاد الإسلامي وعمليات الصيرفة الإسلامية.

وكل هذا كان بفضل تخلص المصارف الإسلامية من التبعية للنظام الربوي الذي تقوم عليه البنوك التقليدية، وبفضل القيم والمبادئ الإسلامية التي أقامت المصارف الإسلامية كيانها عليها، وأمضت على أساسها معاملاتها منذ ظهورها في البلاد الإسلامية ثم غير الإسلامية، وعلى قدر التزام هذه المصارف بهذه القيم والمبادئ اختلفت نسبة النجاح الذي حققته.

ورغم نجاح المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وازدهار العمل المصرفي الإسلامي، لا سيما في العقد الأخير إثر الأزمات المالية التي اجتاحت العالم وعصفت بالبنوك والمؤسسات المالية وتسبّبت في إقالة وزراء بل حكومات بأكملها؛ رغم هذا فإن العمل المصرفي الإسلامي لا يزال يُعاني مشاكل ومعوقات كثيرة تحول دون تحقيق مزيد من الازدهار والتقدم.

وبوسعنا أن نُقسّم هذه المشاكل والمعوقات إلى قسمين:

الأول: معوقات داخلية متعلقة بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية.

الثاني: معوقات خارجية متعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

القسم الأول:

المعوقات الداخلية المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته:

أولاً ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية، لا سيما المتعلق بالمعاملات الشرعية، وعلى وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من ٩٠٪ من تعاملات المصارف الإسلامية، ويقول الدكتور رفعت السيد العوضي: (أسلوب وسياسات التوظيف بالبنوك الإسلامية لا تهتم بمعايير الجدارة ولا بالالتزام بالسلوك الإسلامي، ولا تهتم كثيراً بتنويع مصادر الاستقطاب، وتعتمد على المعرفة كثيراً والعلاقات الشخصية)[1]، لذلك فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن في (برونای دار السلام) في الأسبوع الأول من شهر الله المحرم سنة ١٤١٤هـ (الموافق الفترة من ٢١ حتى ٢٧ يونيو ١٩٩٣م)؛ توصيته بضرورة: (اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي).

ثانياً عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها، حيث يعدّها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية.

(١) موسوعة الاقتصاد الإسلامي للدكتور رفعت السيد العوضي (٩ / ٤١٠).

ثالثاً رغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة إنجاز المعاملة في أقل وقت ممكن، ولو على حساب الضوابط الشرعية والالتزام بتسلسل الإجراءات، بل يجعلهم ذلك أحياناً يقومون في عقود المرابحة بالتوقيع على نموذج الوعد بالشراء وعقد بيع المرابحة واستلام الضمانات وتسليم الشيك للعميل لتسليمه للمورد في آن واحد دون ترتيب أو مراعاة للإجراءات.

رابعاً بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها، لا لتجنب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية، بل محض بُغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة، فصيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة لا تعدو بالنسبة لهم وسيلة للتمويل وليست نوعاً من أنواع التجارة والبيوع، وهو ما يدفعهم إلى التحايل على الإجراءات وتقديم المستندات الوهمية والمعلومات غير الحقيقية متجاهلين الجوانب الشرعية في المعاملة التي يقوم بها المصرف، فتكون صورة المعاملة في حقيقتها صورية.

خامساً قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة الاستثمارية، فضلاً عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم؛ جعل كثيراً من المصارف والمؤسسات المالية تُحجم عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وما يماثلهما؛ خوفاً على أموال المودعين وتحرزاً من تعريض أموال المصرف للضياع، فمن المعلوم قوة الضمانات في مثل هذه الصيغ من صيغ الاستثمار ليست هي أساس التمويل، بل الأساس هو الثقة بالعميل، وهو ما لا يمكن الاستيثاق منه بسهولة، ما أدى إلى ازدهار صيغة المرابحة كصيغة من صيغ التمويل على حساب باقي الصيغ.

سادساً ضعف نظم المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية حتى باتت الأخطاء والمخالفات جزءاً من إجراءات العمل.

سابعاً ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.

ثامناً عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية، وتأثرها بالنظام المصرفي في الدولة وتوجهات المصرف ومجلس إدارته.

القسم الثاني:

المعوقات الخارجية المتعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات الإسلامية:

عدم وجود البيئة الشرعية المناسبة التي تشجع على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي والمالي، فمعظم النظم الاقتصادية والمالية بعيدة كل البعد عن أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتفق وطبيعة معاملات المصارف الإسلامية وأنشطتها، فمعظم البنوك المركزية لا تراعي اختلاف بيئة البنوك التقليدية عن التي ينبغي أن تعمل فيها المصارف الإسلامية.

فمثلاً سياسة الاحتياطي القانوني التي يتبعها البنك المركزي في تعامله مع البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية على حد سواء، تؤدي إلى تعطيل جزء من موارد هذه المصارف على غير رغبة المودعين، وتتعارض مع حسن استثمار المال كاملاً؛ لأن أنشطة هذه المصارف تقوم في الأساس على الاستثمار النوعي الحقيقي الذي تُعد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل البنوك التقليدية والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار النوعي، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعدّ كبيرة جداً مقارنة بما عليه الحال في المصارف الإسلامية التي تُمارس عملها على أُسس شرعية صحيحة، فالاحتياطي القانوني يُؤثر سلباً في العائد الموزع على أصحاب الحسابات الاستثمارية في هذه المصارف، كما أن البنوك التقليدية تستفيد من طرح أذون الخزانة -التي لا تتعامل بها المصارف الإسلامية لحرمتها - من نسبة الاحتياطي القانوني، هذا فضلاً

عــن أن الاحتياطي القانوني بالدولار يتم احتســاب فائدة له بسعر الإيداع في سوق لندن ما يحول دون استفادة المصارف الإســلامية من تلك الفائدة كونها محرّمة على عكس البنوك التقليدية[1].

ثانياً المشــكلات الإدارية والإجراءات التنظيمية المعقدة المتعلقة بتراخيص التشغيل وإنشاء الشركات وممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهو ما تسبّب في إغلاق بعض المصارف والمؤسســات المالية الإســلامية كبنك فيصل الإسلامي في المملكة المتحدة.

فعمل المصارف الإســلامية يقوم على أســاس المشاركة والمضاربــة والمرابحة وغير ذلك من صيغ الاســتثمار، وهذا يتطلب بيئــة مختلفة تنظيمياً عن تلك التــي تعمل في ظلها البنوك التقليدية.

بل إنه في كثير من البلدان – لا ســيما غير الإسلامية – تضطر المصارف والمؤسســات المالية الإسلامية للجوء لبعض الحيل القانونية لممارســة أعمالها وأنشــطتها وفقاً لأحكام الشــريعة الإســلامية أو قريبة منها، لكنها قد تعرّض نفسها لخطر الخروج من مظلة التأمين التي يوفرها البنك المركزي، وقريــب من هــذا ما حدث مع مؤسســة إخــلاص للتمويل الإســلامي الموجودة في تركيا – المؤسسة المصرفية الوحيدة التي لم تنــجُ من الأزمات المالية العالميــة – التي أُغلقت في أعقاب الأزمة المالية في عامي ٢٠٠٠/٢٠٠١ بسبب مشاكل في الســيولة، ولم تجد حينئذٍ معونة من الحكومة التركية – كتلك التي عاونت بها معظم حكومات دول العالم بنوكها ومؤسساتها المالية – لأنها لم تكن محمية من قبل نظام التأمين في البنك المركزي التركي.

ثالثاً مشــكلات المنظومة القانونيــة والقضائية، بدءاً من ضعــف التشــريعات الاقتصاديــة، وتأخر الفصل في القضايــا، لا سيما الماليــة منها، وضعف مستوى المعاونين من الخبراء المختصين ببحث المسائل الفنية والحسابية.

رابعاً الأعبــاء الماليــة الملقــاة علــى عاتــق المصارف والمؤسسات المالية الإســلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، لأن أنشــطة هذه المصارف والمؤسســات تقوم في الأساس على الاســتثمار النوعــي الحقيقي الذي تُعــد المخاطرة من أهم سماته وخصائصه بخلاف الإقراض النقدي الذي هو أساس عمل البنوك التقليدية والذي تنعدم فيه نسبة المخاطرة مقارنة بالاستثمار النوعي، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقود وزيادة العرض النقدي تعدّ كبيرة جداً مقارنة بما عليه الحال في المصارف الإسلامية التي تُمارس عملها على أُسس شرعية صحيحة.

كما أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الغالب ما تتعرض لحالات من الازدواج الضريبي بخصوص الأنشطة التي تمارســها المصارف الإســلامية، وقد عانت شــركات بنــاء وبيع العقارات التي كانت تتعامل وفق أحكام الشــريعة الإســلامية في بعض الولايات الأمريكية؛ عبء دفع الضريبة مرتــين للبيوع والمعاملات التي كانــت تقوم بها، وهو ما جعل دولة مثل إندونيسيا تُقر في غضون عام ٢٠٠٩م قانوناً بإلغاء الازدواج الضريبي على المصارف الإســلامية الذي كان عقبة رئيسية أمام نمو تلك المصارف، كما حدا بتركيا لأن تصدر في غضون عام ٢٠١١م تشــريعاً تمنح بموجبه إعفاءات ضريبية علــى صكوك الإجــارة التي تُصدرها المصارف والمؤسســات المالية الإسلامية.

ونظراً لتعدد المعاملات في العمليات المالية الإســلامية؛ ازداد خضــوع العملية الواحدة لرســوم الدمغــات والطوابع التــي تصل في بعض الأحيان إلى مبالغ كبيرة، ولتلافي تأثير هذه التكاليف والرســوم على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؛ تم تعديل قانون رســوم الدمغة لقصر هذه الرســوم على التصرف الأول (ســند التمويــل) دون التصرف الثاني (ســند البيع الثاني بين المموّل والعميل)، وذلك في حالة تعدد التصرفات والعقود، كما خص المرســوم رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٥م بشــأن إحداث المصارف الإسلامية في سورية؛ تلك المصارف بميزة الإعفاء من رســوم الطوابع على العقود وضرائب الربح عليها حتى لا تتحمل عبء دفــع الضريبة مرتين للبيوع التي تقوم بها وفقاً لأحكام الشريعة.

إضافة إلى ما تقدم، فإن قيام المصارف الإسلامية بمزاولة عمليات الاســتثمار المباشر في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها من الأنشطة النوعية؛ يوجب منحها التمتع بالامتيازات والإعفاءات المقررة بموجب قوانين الاستثمار.

(١) دراسات في التمويل الإسلامي للدكتور أشرف محمد دوابة (١٠٣).

تقريرات سياسية لابن تيمية

د. عبدالعزيز بن محمد آل عبداللطيف(*)
www.alabdulltif.net
@dralabdullatif

عاش ابن تيمية – رحمه الله – في زمن حافل بمتغيرات سياسية، وحوادث جسام، وتعدد الولايات والإمارات، لكنه تعامل مع هذه الولايات وأصحابها بعلم وعدل، فلم يكن بمعزل عنها، ولا مناكفاً لها، كما لم يكن مجاملاً للحكام ولا ساكتاً عما أحدثوه.

ولن نتحدث عن مواقفه العملية في هذا الشأن مع أهميتها، لكن الأهم هو الحديث عن تقريراته العلمية المنهجية في باب السياسة الشرعية كما في السطور التالية:

– قرر في مواطن عدة أن مقصود جميع الولايات في الإسلام: أن يكون الدين كله لله تعالى، وإصلاح دين الناس ودنياهم، فليست الولاية ولا صاحب الولاية مقصوداً لذاته، وإنما نُصِّب لأجل إقامة الدين الحق، وإصلاح دنيا الخلق.

يقول رحمه الله: «فالمقصود الواجب بالولايات: إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسراناً مبيناً، ولم ينفعهم ما نعّموا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم...»[1].

وقال في مطلع رسالة الحسبة: «جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله سبحانه إنما خلق الخلق لذلك...»[2].

وقرر أنه إذا عجز السلطانُ عن إقامة الحدود، وأداء الحقوق، أو إضاعته لذلك؛ فإن ذلك واجب على من قدر على إقامتها.

ثم قال: «وقول من يقول: لا يقيم الحدود إلا السلطان ونوابه، إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل.

فالأمير إذا كان مضيّعاً للحدود، أو عاجزاً عنها؛ لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه.

والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه، فمتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين، ومتى لم يقم إلا بعدد، ومن غير سلطان، أقيمت إذا لم يكن في إقامتها فساد يزيد على إضاعتها»[3].

فتأمّل كيف جمع ابن تيمية بين الشجاعة والحزم بوجوب إقامة الشرع على القادرين إذا عجز الأمراء أو ضيّعوا، مع الحكمة، حيث اشترط أن لا يفضي ذلك إلى مفسدة راجحة.

وقد حفلت سيرة ابن تيمية بأمثلة عملية ومشاهد واقعية بإقامة الحدود، والتعزيرات، وإراقة الخمور، كما سطّره ابن كثير وغيره[4].

(*) أستاذ مشارك في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض.

(١) مجموع الفتاوى «السياسة الشرعية» ٢٨/٢٦٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٦١.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٤/١٧٦.

(٤) ينظر البداية لابن كثير ١٤/١٢، ٣٦، ٣٧.

– قرر ابن تيمية أن أهل السنة وسط في باب أصحاب الولايات الشرعية بين الوعيدية والمرجئة..

فالوعيدية من الخوارج والمعتزلة قد ينكرون المنكر، لكن بنوع من التعدي والإفراط، فجوّزوا الخروج على أئمة الجور وقتالهم، ما تترتب عليه أنواعٌ من الفساد والمنكر أكثر مما أزالوه، وأما المرجئة فقد تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ظناً أن ذلك من باب ترك الفتنة، فأهل السنة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر على ما توجبه الشريعة، مع مراعاة مقاصد الشريعة، وقواعد المصالح والمفاسد.

فقال: أهل البدع من الخوارج والمعتزلة يرون قتال أئمة الجور والخروج عليهم إذا فعلوا ما هو ظلم، أو ما ظنوه هم ظلماً، ويرون ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وآخرون من المرجئة وأهل الفجور قد يرون ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ظناً أن ذلك من باب ترك الفتنة، وهؤلاء يقابلون أولئك...»[1].

وقال أيضاً: «الطريقة الوسطى التي هي دين الإسلام المحض جهاد من يستحق الجهاد، كهؤلاء القوم المسؤول عنهم (أي التتار) مع كل أمير وطائفة هي أولى بالإسلام منهم، إذا لم يمكن جهادهم إلا كذلك، واجتناب إعانة الطائفة التي يغزو معها على شيء من معاصي الله..

وهذا طريقة خيار هذه الأمة قديماً وحديثاً، وهي واجبة على كل مكلف، وهي متوسطة بين طريق الحرورية وأمثالهم من يسلك مسلك الورع الفاسد الناشئ عن قلة العلم، وبين طريقة المرجئة وأمثالهم من يسلك مسلك طاعة الأمراء مطلقاً وإن لم يكونوا أبراراً»[2].

– بيَّن ابن تيمية في غير موضع أن السياسات المحدثة لا تنشأ إلا بترك السياسة الشرعية، أو الجهل باستيعابها للحوادث والنوازل، والنفوس خلقت لتعمل لا لتترك، فإذا أعرضوا عن السياسة الشرعية، استعاضوا عنها بالسياسات الفاسدة، مع أن لزوم السياسات الشرعية يحقق الغَناء والكفاية عن السياسات المبتدعة.

فقال رحمه الله: عامة الأمراء إنما أحدثوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال لا يجوز أخذها، وعقوبات على الجرائم لا تجوز؛ لأنهم فرّطوا في المشروع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه، ووضعوه حيث يسوغ وضعه، طالبين بذلك إقامة دين الله، لا رياسة نفوسهم، وأقاموا الحدود المشروعة على الشريف والوضيع، متحرين في ترغيبهم وترهيبهم للعدل الذين شرعه الله؛ لما احتاجوا إلى المكوس (الضرائب) الموضوعة، ولا إلى العقوبات الجائرة»[3].

وبيّن أن تقصير فقهاء العراق – زمن الدولة العباسية – بمعرفة السياسة الشرعية، أوقعهم في إحداث سياسات في ولايات المظالم والحرب، وجعلوها مغايرة لولاية الشرع، ثم قال: «وتعاظم الأمر في كثير من أمصار المسلمين حتى صار يقال: الشرع والسياسة، وهذا يدعو خصمه إلى الشرع، وهذا يدعو إلى السياسة»[4].

ثم إن السياسة الحادثة تضعف الخلافة[5]، بل ربما كانت البدع شؤماً عليها، كما في سقوط دولة بني أمية، فإن آخر خليفة أموي هو مروان بن محمد وكان تلميذاً للجعد بن درهم رأس التعطيل.

– حذّر ابن تيمية من الطاعة العمياء للمخلوق، فلا طاعة مطلقة إلا للرسل – عليهم السلام –، فقال: «من نصّب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً اعتقاداً أو حالاً فقد ضل في ذلك»[6].

وقرّر أن أهل السنة لا يوجبون طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته في الشريعة، فلا يجوزون طاعته في معصية الله، وإن كان إماماً عادلاً[7].

وبيّن أنّ أكثر الصحابة لم يشاركوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – في قتاله لأهل الشام، مع أنه الخليفة الراشد الذي تجب طاعته؛ لأن هذا قتال فتنة، وقد جاءت النصوص النبوية في النهي عن قتال الفتنة، فلا عدول عن هذه النصوص الخاصة الصريحة إلى نص عام في طاعة أولي الأمر[8].

وأخيراً؛ ففي التراث التيميّ من التحقيقات الفريدة والتأصيلات المتينة ما يزيل اللبس ويدفع الغلط عن مذهب الصالح في شأن السياسات.. وبالله التوفيق.

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح، وانظر: مجموع الفتاوى ٢٨/١٦٧.
(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٠٨.
(٣) الاقتضاء ٢/٥٩٨.
(٤) مجموع الفتاوى ٢٠/٣٩٢.
(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٢٠/٣١٩.
(٦) مجموع الفتاوى ١٩/٦٩، وينظر: السبعينية (بغية المرتاد) ص ٤٩٥، ومنهاج السنة ٣/٤٩٠.
(٧) انظر: منهاج السنة ٣/٣٨٧.
(٨) انظر: مجموع الفتاوى ٤/٤٤٣.

تفاعل معنا...

الرؤية الشرعية للأحداث عبر شبكتنا الإجتماعية الرقمية

albayanMag

albayan31

ALBAYANmagazine

أفضل تطبيق "مفكرة" إسلامي على "آب ستور"
باللغتين العربية والإنجليزية

مجلة البيان

Al-Bayan Digital Calendar

Available on the iPhone App Store

www.albayan.co.uk